الظواهر النحويّة فيما انفرد ابن عامر بقراءته

الدكتور /محمد عبد الستار علي أبوزيد
الأستاذ المساعد في كلية اللغة العربية– جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
ومدرس اللغويات في كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بكفر الشيخ

الملخص:

عبد الله بن عامر أحد القراء السبعة، وإمام أهل الشام في القراءة، انفرد عن القرّاء السبعة بكثير من القراءات فكان لبعضها أثر واضح في الدراسات النحوية، وتوجه إلى بعضها سهام الطاعنين والمشككين.

وهذا البحث يقوم على جمع هذه القراءات التي انفرد بها عن القراء السبعة، وتوثيقها، ودراستها؛ للكشف عن موقف النحويين منها، وبيان وجهها النحوي، وللرد على مطاعن الطاعنين، والمشككين.

وقد أثبتت الدراسة أن ابن عامر عالم ثقة، راوٍ متقن، لا يرتاب في دينه، ولا يطعن عليه في روايته، وأن قراءاته التي انفرد بها عن السبعة لم تخرج عن لغة العرب، ولا عن قواعد النحويين، كما كشفت الدراسة عن أسباب طعن بعض العلماء في هذا القراءات، فمنهم من ردّ القراءة؛ لمخالفتها الإجماع، ومنهم من استشكل القراءة؛ لأنه لم يتبين له وجهها، ومنهم من ردّها بناء على مذهبه النحوي، كما أظهر البحث من دافع عن ابن عامر وقراءاته، وردّ على الطاعنين.

الكلمات المفتاحية: الظواهر-النحوية-انفرد-ابن عامر-القراءات.

Abstract

Abdullah Bin Amer, one of the seven readers, and Imam Ahl Al-Sham in the reading, He has an unique reading approach which differs from the others seven readers many readings, some of which had a great impact on grammatical studies, although some of which were directed at the contributions of the plaintiffs and doubters.

This study **aimed** to collect, document and investigate on the collection, these unique readings of the seven readers; to reveal the attitude of the grammarians, grammatical related-view statement, and to answer to the others were directed at the contributions of the plaintiffs and the doubters.

The research results demonstrated that Ibn Amer is a trusted, honest scientist, an elaborate narrator, who is not suspicious of his religion, and does not challenge his version. In addition, his own approach reading of the seven did not depart from the Arabic language or the grammatical rules. The study also revealed the reasons why some scholars challenged these readings; some of them rejected the readings because it violated the consensus, some of them had trouble readings because they did not discover the readings elaboration. Furthermore, research study showed who defended about Ibn Amer and his readings, and responded to the plaintiffs.

Keywords: Phenomena, Grammatical, Unique, Ibn Amer, Readings

المقدمة

الحمد لله الذي تواترت نعماؤه زاهرة ظاهرة، وترادفت آلاؤه متوافرة متظاهرة، والصلاة والسلام على نبيه محمدٍ أشرف الأنام، وعلى آله وأصحابه الأئمة الكرام، أما بعد:

فإنّ القرآن الكريم بقراءاته أصل في الاستشهاد عند النحويين، وهو أوثق –دون شك– في الاستشهاد من غيره، والقياس على ما ورد في القرآن الكريم وقراءته أولى وأفضل من القياس على غيره؛ ولذا حظيت القراءات القرآنية بعناية العلماء واهتمامهم، فتناولها النحويون، واللغويون، والمفسرون في كتب معاني القرآن وإعرابه، والقراءات، والتفسير.

ومن القراءات التي نالت عناية النحويين واهتمامهم قراءة عبد الله ابن عامر، وهو أحد القراء السبعة المشهورين، وإمام أهل الشام في القراءة، وكان قوم من النحاة المتقدمين ينسبون بعض قراءاته إلى اللحن، ويعيبون عليه قراءات بعيدة في العربية[١] .

وقد لفت نظري قراءاته التي انفرد بها عن السبعة، وكثرة ظواهرها النحوية؛ فعقدت العزم على جمعها، وتوثيقها، وتصنيفها، ودراستها؛ تحت عنوان: **(الظواهر النحوية فيما انفرد ابن عامر بقراءته)**

وتظهر أهمية الموضوع، وقيمته فيما يأتي:

أولًا: أنه جمع لانفرادات ابن عامر بالقراءة عن القراء السبعة، وتوثيقها.

ثانيًا: أهمية القراءات القرآنية وكونها سجلًا وافيًا للغات العرب ولهجاتها، وأصلًا من أصول الاستشهاد في الدراسات النحوية.

ثالثًا: أثر قراءة ابن عامر في التقعيد النحوي، وموقف بعض العلماء من قراءته.

لهذا تأكدت الرغبة في دراسة **هذه الانفرادات؛ لتحقيق الأهداف الآتية:**

أولًا: الكشف عن موقف العلماء من هذه القراءات، وبيان وجهها ومدى موفقتها للغة العرب، والقواعد النحوية.

ثانيًا: الرد على الطاعنين والمشككين؛ وبيان أسباب طعنهم.

ثالثًا: الإجابة عن الأسئلة والاستشكالات الآتية:

هل مخالفة ابن عامر للقراء السبعة، وانفراده عنهم بالقراءة يعدُّ سببًا للطعن في قراءته؟، ما الأسباب التي دفعت الطاعنين لردّ قراءته؟، هل لانفراد ابن عامر بالقراءة وجه عربي؟، ما موقف النحويين وغيرهم من هذه القراءات؟، يحاول البحث الإجابة عن هذه الأسئلة وغيرها.

خطة البحث:

خرج هذا البحث في تمهيدٍ ذكرت فيه ترجمة موجزة لابن عامر، ثم تلاه دراسة **الظواهر النحوية فيما انفرد ابن عامر بقراءته،** متبعًا فيها المنهج الآتي:

أولًا: جمعت القراءات التي انفرد ابن عامر بقراءتها من كتاب الحجة للقراء السبعة للفارسي؛ لأنه شارح

---

(١) ينظر: الاقتراح في أصول النحو ص٦٩، تحقيق. د/ محمود فجال.

لسبعة ابن مجاهد، ومن أوفى الكتب في القراءات.

ثانيًا: وضعت عنونًا مناسبًا لكل قراءة انفرد بها، وأتبعتها بكلام الفارسي في الحجة؛ ليكون دليلَ انفراد ابن عامر.

ثالثًا: صنفت هذه القراءات حسب الظواهر النحوية، مرتبةً حسب ألفية ابن مالك.

رابعًا: وثقت القراءة من كتب القراءات، ومعاني القرآن، والتفسير.

خامسًا: ذكرت الآراء والأقوال في القراءة، مسبوقةً بأقوال الطاعنين إن وجدت؛ لتكون التوجيهات والاحتجاجات ردًّا عليهم، وإجابة على استشكالاتهم، مرجحًا ما أراه راجحًا من الأقوال والآراء.

وأخيرًا جاءت خاتمة الدراسة فيها أهم نتائج البحث، متلوة بثبت المصادر والمراجع.

هذا، وما كان من توفيق فهو من فضل الله تعالى، وما كان من تقصير فحسبي أنني اجتهدت، واللهَ أسأل العفو والعافية.

تمهيد

ترجمة ابن عامر

نسبه ومولده[١]:

هو: عبد الله بن عامر بن يزيد بن تميم بن ربيعة بن عامر بن عبد الله بن عمران اليحصُبي –بضم الصاد وكسرها– نسبة إلى يحصُب بن دهمان بن عامر بن حمير بن سبأ بن يشجب بن يعرب بن قحطان بن عابر، وهو هود –عليه السلام– وقيل: يحصب بن مالك بن أصبح بن أبرهة بن الصباح.

واختلف في كنيته كثيرًا، والأشهر أنه أبو عمران[٢].

اختلف في سنة مولده، فقيل[٣]: ولد سنة إحدى وعشرين من الهجرة، وقال خالد بن يزيد[٤]: سمعت عبد الله بن عامر اليحصبي يقول: ولدت سنة ثمان من الهجرة، وقبض رسول الله –صلى الله عليه وسلم– ولي سنتان، وذلك قبل فتح دمشق، وانقطعت إلى دمشق بعد فتحها ولي تسع سنين، قال ابن الجزري[٥] : وهذا أصح من الذي قبله؛ لثبوته عنه نفسه.

سماعه وتلقيه القراءة:

سمع ابن عامر من جماعة من الصحابة منهم: معاوية بن أبي سفيان، والنعمان بن بشير، وواثلة بن الأسقع، وفضالة بن عبيد[٦].

وأخذ القراءة عرضًا عن أبي الدرداء [٧]، وعن المغيرة بن أبي شهاب صاحب عثمان بن عفان[٨] ، وقيل[٩]: عرض على عثمان نفسه، قال أبو عمرو الداني: " وليس بصحيح"[١٠] ووافقه ابن الجزري[١١].

وقال الهذلي: " لقي عثمان –رضي الله عنه– وصلى خلفه"[١٢].

---

(١) ينظر ترجمته في: التيسير ص٦،٥، والوجيز في شرح قراءات القرأة الثمانية أئمة الأمصار الخمسة ص٦٩،٦٨، والكامل في القراءات والأربعين الزائدة عليها ١/٥٥–٥٨، ومعرفة القراء الكبار ص٤٦–٤٩، وغاية النهاية ١/٤٢٣–٤٢٥، والمكرر فيما تواتر من القراءات السبع وتحرر ص٢٢،٢١.

(٢) ينظر: معرفة القراء الكبار ص٤٦.

(٣)ينظر : معرفة القراء الكبار ص٤٧، والمكرر ص٢٢.

(٤) ينظر: معرفة القراء الكبار ص٤٧.

(٥) غاية النهاية ١/٤٢٥.

(٦) ينظر: معرفة القراء الكبار ص٤٧، وغاية النهاية ١/٤٢٥.

(٧) ينظر: التيسير ص٩، ومعرفة القراء الكبار ص٤٧.

(٨) ينظر: التيسير ص٩، ومعرفة القراء الكبار ص٤٧، وغاية النهاية ١/٤٢٤.

(٩) ينظر: معرفة القراء الكبار ص٤٧، وغاية النهاية ١/٤٢٤.

(١٠) التيسير ص٩.

(١١) ينظر: غاية النهاية ١/٤٢٤.

(١٢)الكامل في القراءات والأربعين الزائدة عليها ١/٥٥.

راوياه:

لابن عامر راويان رويا القراءة عنه بإسناد(١)، وهما:

ابن ذكوان:

هو: عبد الله بن أحمد بن بشير بن ذكوان القرشي الدمشقي، يكنى أبا عمرو، توفى بدمشق سنة اثنتين وأربعين ومائتين.

هشام:

هو: هشام بن عمار بن نصير بن إبان بن ميسرة السلمي القاضي الدمشقي، يكنى أبا الوليد، **قال:** "كان ابن عامر لا يختار لفظة إلا قرأتها بالفقه، أو بأثر رسول الله – صلى الله عليه وسلم "(٢).

توفى بدمشق سنة خمس وأربعين ومائتين

وروى القراءة عن ابن عامر عرضًا يحيى بن عامر، وربيعة بن يزيد، وجعفر بن ربيعة، وإسماعيل بن عبيد الله بن أبي المهاجر، وسعيد بن عبد العزيز، وخلاد بن يزيد بن صبيح المري، ويزيد بن أبي مالك(٣).

منزلته، وأقوال العلماء فيه:

ابن عامر من التَّابِعين، وليس في القراء السبعة من العرب غيره وغير أبى عمرو، والباقون هم موال(٤) .

كان إمام أهل الشام في القراءة، والذي انتهت إليه مشيخة الإقراء بها، ولي القضاء بدمشق في خلافة الوليد بن عبد الملك، وكان إمام الجامع بدمشق، وناظرًا على عمارته، وكان لا يرى فيه بدعة إلا غيَّرها(٥).

قال عنه أبو علي الأهوازي: "كان عبد الله بن عامر إمامًا عالمًا ثقة فيما أتاه حافظًا لما رواه متقنا لما وعاه عارفًا فهما قيما فيما جاء به صادقًا فيما نقله من أفاضل المسلمين، وخيار التابعين، وأجلة الراوين، لا يتهم في دينه ولا يشك في يقينه، ولا يرتاب في أمانته، ولا يطعن عليه في روايته، صحيح نقله فصيح قوله، عاليا في قدره، مصيبًا في أمره، مشهورًا في علمه مرجوعًا إلى فهمه ولم يتعد فيما ذهب إليه الأثر، ولم يقل قولا يخالف فيه الخبر"(٦).

وقال عنه الهذلي: " وعنه أخذت قراءة أهل الشام، وتولى المصحف الذي أُنفذ إلى حمص أعرب الناس في الرواية، وأقدمهم في القراءة"(٧).

---

(١) ينظر: التيسر ص٦، والوجيز ص٦٧-٦٩، والمكرر فيما تواتر من القراءات السبع وتحررص٢٢، واتحاف فضلاء البشر ص١١،١٢.

(٢) ينظر: الكامل ٥٧/١

(٣) ينظر: معرفة القراء الكبار ص٤٧،٤٨، وغاية النهاية ٤٢٥/١.

(٤) ينظر: التيسير ص٥،٦، والكامل ٥٧/١.

(٥) غاية النهاية ٤٢٥/١.

(٦) غاية النهاية ٤٢٥/١.

(٧) الكامل ٥٦/١،٥٧.

وقال عنه ابن الجزري: "ولقد بلغنا عن هذا الإمام أنه كان في حلقته أربعمائة عريف يقومون عنه بالقراءة. ولم يبلغنا من أحد من السلف –ﷺ– على اختلاف مذاهبهم وتباين لغاتهم، وشدة ورعهم أنه أنكر على ابن عامر شيئًا من قراءته، ولا طعن فيها، ولا أشار إليها بضعف، ولقد كان الناس بدمشق وسائر بلاد الشام، حتى الجزيرة الفراتية وأعمالها لا يأخذون إلا بقراءة ابن عامر، ولا زال الأمر كذلك إلى حدود الخمسمائة"[١]

وفاته:

توفي ابن عامر بدمشق يوم عاشوراء سنة ثمان عشرة ومائة[٢].

(١) النشر ٢/٢٦٤.

(٢) ينظر: التيسير ص٦، والكامل ١/٥٦، وغاية النهاية ١/٤٢٥.

الظواهر النحوية فيما انفرد ابن عامر بقراءته

تعريف (غُدْوَة) بـ(أل)

قال تعالى: ﴿ وَلَا تَطْرُدِ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم بِٱلْغَدَوٰةِ وَٱلْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُۥ ۖ مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِم مِّن شَىْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِم مِّن شَىْءٍ فَتَطْرُدَهُمْ فَتَكُونَ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾[١]

قال الفارسي: " كلّهم قرأ ﴿بالغداة والعشي﴾ بألف، غير ابن عامر[٢]، فإنّه قرأ: ﴿بالغدوة والعشي﴾ في كل القرآن بواو"[٣] .

التوجيه:

قرأ ابن عامر (بالغدوة) بالواو في الأنعام، والكهف[٤].

وغُدْوة: معرفة بالعلمية؛ وهي علمية الجنس كأسامة في الأشخاص؛ ولذلك منعت من الصرف[٥]، قال الفراء: "والعربُ لا تُدخل الألف واللام فِي الغدوة؛ لأنها معرفة بغير ألف ولام سمعت أبا الجراح يقول: ما رأيتُ كغُدْوة قَطُّ، يعني غداة يومه. وذاك أنَّها كانت باردة ألا ترى أن العرب لا تضيفها فكذلك لا تُدخلها الألف واللام. إنّما يقولون: أتيتك غَدَاة الخميس، ولا يقولون: غُدْوَة الخميس. فهذا دليل على أنها معرفة"[٦].

وبناء على ما تقدم فقد استشكل بعضهم دخول الألف واللام عليها فكانوا بين **منكر** لها، وموجه:

فأنكرها الطبري، حيث قال : "وقد ذُكر عن عبد الله بن عامر وأبي عبد الرحمن السلمي أنهما كانا يقرآنه (بالغَدَوِ والعَشِيّ) ، وذلك قراءة عند أهل العلم بالعربية مكروهة، لأن غدوة معرّفة، ولا ألف ولا لام فيها، وإنما يعرف بالألف واللام ما لم يكن معرفة، فأما المعارف فلا تعرّف بهما، وبعد، فإن غدوة لا تضاف إلى شيء، وامتناعها من الإضافة دليل واضح على امتناع الألف واللام من الدخول عليها، لأن ما دخلته الألف واللام من الأسماء صلحت فيه الإضافة، وإنما تقول العرب: أتيتك غداة الجمعة، ولا تقول: أتيتك غدوة الجمعة، والقراءة عندنا في ذلك ما عليه القرّاء في الأمصار لا نستجيز غيرها لإجماعها على ذلك،

---

(١)الأنعام: ٥٢.

(٢) ينظر: السبعة ص٢٥٨، وتفسير الطبري ٥/١٨، ومعاني القراءات ٣٥٨/١، وحجة القراءات ص٢٥١، وجامع البيان ١٠٤٠/٣، والوجيز ص١٧٢، والعنوان ص٩٠ وتفسير البغوي ١٢٥/٢، والمحرر الوجيز ٢٩٥/٢، وزاد المسير ٣٣/٢، وتفسير الرازي٥٤١/١٢، وإبراز المعاني ص٤٤٢، وتفسير البيضاوي ١٦٣/٢، البحر المحيط ٥٢١/٤، والدر المصون ٦٣٩/٤، والنشر ٢٥٨/٢

(٣) الحجة ٣١٩/٣.

(٤) ينظر في موضع الكهف إضافة إلى ما سبق: السبعة ص٣٩٠، وحجة القراءات ص٤١٦، والعنوان ص١٢٢

(٥) ينظر: البحر المحيط ٥٢١/٤، والدر المصون ٦٣٩/٤.

(٦) معاني القرآن١٣٩/٢.

وللعلة التي بيَّنا من جهة العربية. "[١]

وقال الزجاج[٢]: وبالغداة والعشي أجوَدُ في قول جَمِيع العُلَماءِ ، والذين أدخلوا الألف واللام جعلوها نكرة، ووافقه ابن خالويه[٣]، والزمخشري[٤] ، وابن عطية[٥] ، والعكبري[٦] ، والبيضاوي[٧] ، وأبو حيان[٨]، والألوسي[٩].

وهو توجيه الفارسي أيضًا؛ إذ قال: " ... ووجه ذلك قراءة ابن عامر أن سيبويه[١٠] قال: زعم الخليل أنّه يجوز أن تقول: أتيتك اليوم غدوةً وبكرةً، فجعلهما بمنزلة ضحوة.

ومن حجّته أن بعض أسماء الزمان جاء معرفة بغير ألف ولام نحو ما حكاه أبو زيد من قولهم: لقيته فينة، غير مصروف، والفينة بعد الفينة، فألحق لام المعرفة ما استعمل معرفة.

ووجه ذلك أنه يقدّر فيه التنكير والشّياع، كما يقدّر فيه ذلك إذا ثني، وذلك مستمرّ في جميع هذا الضرب من المعارف. ومثل ذلك ما حكاه سيبويه[١١] من قول العرب: هذا يوم اثنين مباركا فيه ، وأتيتك يوم اثنين مباركا فيه. فجاء معرفة بلا ألف ولام كما جاء بالألف واللّام، ومن ثمّ انتصب الحال"[١٢].

وقال في موضع آخر: " أما غدوة فهو اسم موضوع للتعريف، وإذا كان كذلك فلا ينبغي أن يدخل عليه الألف واللام، كما لا تدخل على سائر الأعلام، وإن كانت قد كتبت في المصحف بالواو، ولم يدل على ذلك، ألا ترى أنهم قد كتبوا فيه الصلاة بالواو وهي ألف، فكذلك الغداة إن كتبت في هذا بالواو، ولا دلالة فيه على أنها واو، كما لم يكن ذلك في الصلاة ونحوها مما كتبت بالواو وهو ألف. ووجه دخول لام المعرفة عليها أنه قد يجوز وإن كان معرفة أن يتنكّر، كما حكاه أبو زيد من أنهم يقولون: لقيته فينة، والفينة بعد الفينة، ففينة مثل الغدوة في التعريف بدلالة امتناع الانصراف، وقد دخلت عليه لام التعريف، وذلك أنه يقدّر من أمّة كلها له مثل هذا الاسم فيدخل التنكير لذلك، ويقوّي هذا تثنية الأعلام وجمعها، وقولهم: لا هيثمَ الليلة للمطيّ...."[١٣]

---

(١) ينظر: تفسير الطبري١٨/٥.

(٢) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٣/٢٨٠،٢٨١.

(٣) ينظر: الحجة في القراءات السبع ص ١٤٠.

(٤) ينظر: الكشاف ٢/٧١٧.

(٥) ينظر: المحرر الوجيز ٣/٥١٢.

(٦) ينظر: التبيان١/٤٩٨.

(٧) ينظر: تفسير ٣/٢٧٩.

(٨) ينظر: البحر المحيط ٤/٥٢١.

(٩) ينظر: تفسيره ٨/٢٥٠.

(١٠) ينظر: الكتاب ٣/٢٩٤.

(١١) ينظر: الكتاب ٣/٢٩٣.

(١٢) الحجة ٣/٣٢٠.

(١٣) الحجة ٥/١٤٠.

وقال الزمخشري: "وإدخال اللام على تأويل التنكير كما قال:

وقد كان منهم حاجبٌ وابنُ أمّه أبو جندلٍ والزّيد زيد المعارك[١]

ونحوه قليل في كلامهم"[٢].

وذهب السمرقندي[٣] إلى أن الغداة والغدوة لغتان.

ولابن زنجلة[٤] توجيه آخر ، وهو أن دخول الألف واللام عليها؛ لمجاورتها ما فيه الألف واللام ؛ ليزدوج الكلام نحو قول الشاعر:

رَأَيْت الْوَلِيد بن اليزيد مُبَارَكًا شَدِيدًا بأحناء الْخلَافَة كَاهِله[٥]

وبعد فهذه قراءة صحيحة، ولا يصح إنكارها، ولا يلتفت إلى من طعن فيها بعد تواترها.

وأما قولهم: إن غدوة علم وضع للتعريف فلا تدخل عليها أل كسائر الأعلام،

فجوابه أن تنكير غدوة لغة ثابتة حكاها سيبويه والخليل، تقول أتيتك غدوةً بالتنوين.

على أن ابن عامر لا يعرف اللحن؛ لأنه عربي، والحسن يقرأ بها، وهو ممن يستشهد بكلامه فضلا عن قراءته[٦].

والراجح من التوجيهات توجيه الجمهور، وهو أنه أدخل الألف واللام عليها بعد تقدير تنكيرها، وأما توجيه ابن زنجلة فبعيد.

حذف العائد على المبتدأ من جملة الخبر

انفرد ابن عامر برفع (كلّ) في قوله تعالى: ﴿ وَمَا لَكُمْ أَلَّا تُنفِقُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلِلَّهِ مِيرَٰثُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ لَا يَسْتَوِى مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ ٱلْفَتْحِ وَقَٰتَلَ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ ٱلَّذِينَ أَنفَقُوا۟ مِنۢ بَعْدُ وَقَٰتَلُوا۟ ۚ وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ ۚ

---

(١)البيت من الطويل، وهو للأخطل في ديوانه ص ٣٧٩؛ والمفصل ص٣١، وبلا نسبة في : أمالي ابن الحاجب ١/ ٣٢٣، وشرح المفصل ١/١٣٤، وفتوح الغيب ٩/٤٥٩، وتفسير الألوسي ٨/٢٥٠.

والشاهد فيه دخول الألف واللام على (الزيد) على التأويل بالنكرة، وتعقب الطيبيُّ الزمخشريَ بقوله: "وفيه ضعفٌ؛ لأن العلم إنما وُضع لشيء بعينه غير متناول ما أشبهه، فإذا نُكر فقد استعمل على خلاف ما وُضع له، ووجهه أنه لما وُضع لمسمى ثم وُضع لآخر صارت نسبته إلى الجميع نسبةً واحدةً، فأشبه أن يكون مثل قولك: رجُل".

(٢) الكشاف ٢/٧١٧.

(٣) ينظر: تفسيره ١/٤٥١.

(٤) ينظر: حجة القراءات ص٤١٦،٢٥١.

(٥)البيت من الطويل، وهو لابن ميّادة في ديوانه ص ١٩٢؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٤٥١؛ وخزانة الأدب ٢/ ٢٢٦؛ والدرر ١/ ٨٧؛ وشرح شواهد الشافية ص ١٢؛ ولسان العرب (زي د)؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ١/ ٣٢٢؛ والإنصاف ١/ ٣١٧؛ ومغني اللبيب ص٧٥؛ وشرح الأشموني ١/ ٧٣؛ والتصريح ١/ ٨٤؛ وهمع الهوامع ١/ ٩٢؛ وخزانة الأدب ٧/ ٢٤٧، ٩/ ٤٤٢.

(٦) ينظر: إتحاف فضلاء البشر ص٢٦٤.

وَٱللَّهُ بِمَا تَعۡمَلُونَ خَبِيرٞ ﴾[١] .

قال الفارسي: " كلُّهم قرأ: ﴿وكلًّا وعدَ اللهُ الحسنى﴾ بالنصب، غير ابن عامر[٢] فإنه قرأ: ﴿وكلٌّ وعدَ اللهُ الحسنى﴾ بالرفع"[٣].

تمهيد:

قرأ ابن عامر برفع (كلٌّ)، واُختُلِف في إعرابه على توجيهين مبنيين على اختلافهم في جواز حذف الضمير المنصوب المتصل بالفعل التام المتصرف العائد على المبتدأ من جملة الخبر [٤]، والتوجيهان يظهران في الاحتجاج للقراءة.

في توجيه القراءة قولان:

القول الأول: أن (كلٌّ) مبتدأ، وخبره جملة (وعدَ الله)، والعائد، وهو الضمير المتصل المنصوب محذوف، والتقدير: وكلٌّ وعده الله الحسنى، وهو المفعول الأول، وحجتهم:

أن الفعل إذا تقدّم عليه مفعوله لم يقو عمله فيه قوّته إذا تأخّر، ألا ترى أنهم قد قالوا في الشعر: زيدٌ ضربتُ

أنهم حملوا الخبر على الصفات، والصلات في حذف العائد، فمن الصفات قول الشاعر:

وما شَيْءٌ حَمَيْتَ بمُسْتَبَاحِ[٥]

ومن الصلات قوله تعالى: ﴿ أَهَٰذَا ٱلَّذِي بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا ﴾[٦] .

قال ابن خالويه: "والحجة لمن رفع: أنه ابتدأ ﴿كلّا﴾ وجعل الفعل بعده خبرا عنه، وعدّاه إلى الضمير بعده. يريد: وكل وعده الله الحسنى، ثم خزل الهاء تخفيفا؛ لأنها كناية عن مفعول، وهو فضلة في الكلام.

قال الشاعر:

---

(١) الحديد: ١٠.

(٢) ينظر: كتاب المصاحف ص١٥٤، والسبعة ص٦٢٥، ومعاني القراءات ٥٤/٣، والمبسوط ص٤٢٩، وحجة القراءات ص٦٩٨، وجامع البيان في القراءات السبع ١٦٢٩/٤، والنشر ٣٨٤/٢.

(٣) الحجة ٢٦٦/٦.

(٤) ينظر الخلاف في المسألة: شرح التسهيل ٣١٢/١، ٣١٣، والتذييل والتكميل ٣٩/٤-٤٨، وتمهيد القواعد ٢/ ٩٨٦-٩٩٣،

(٥) عجز بيت من الوافر، وصدره: **أَبْحْتَ حِمَى تِهَامَةَ بعد نَجْدٍ**

وهو لجرير في ديوانه ص ٤٩٤، والكتاب ١/ ٨٧، ١٣٠، والمقاصد النحوية ٤/ ٧٥، وشرح أبيات المغنى ٧/ ٨٢ – ٨٤ **و**بلا نسبة في: شرح التسهيل ٣/ ٣١٢، ومغنى اللبيب ٦٥٣،٧٩٩،٨٢٩، والمساعد ٢/ ٤٠٧، والمقاصد النحوية ٦٣٣/٤

(٦)الفرقان: ٤١.

ثَلاثُ كلّهُنّ قَتلتُ عَمْدا فأخْزَى الله رابعة تَعُودُ[١]

أراد: قتلتهنّ"[٢].

وقال الفارسي: " وحجّة ابن عامر أن الفعل إذا تقدّم عليه مفعوله لم يقو عمله فيه قوّته إذا تأخّر، ألا ترى أنهم قد قالوا في الشعر: زيد ضربت، ولو تأخر المفعول فوقع بعد الفاعل لم يجز ذلك فيه. ومما جاء من ذلك قول الشاعر:

قد أصبحتْ أمُّ الخيار تدّعي عليّ ذنبا كلُّه لم أصنع[٣]

فرووه بالرفع لتقدّمه على الفعل، وإن لم يكن شيء يمنع من تسلّط الفعل عليه، فكذلك قوله: و﴿كلٌّ وعدَ اللهُ الحُسْنَى﴾ يكون على إرادة الهاء وحذفها، كما تحذف في الصّلات والصّفات، فالصّلات نحو: ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا﴾[٤] ، والصفات: ﴿وَٱتَّقُوا۟ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا﴾[٥]أي: لا تجزيه، ومثل ذلك قول جرير:

وما شَيْءٌ حَمَيْتَ بمُسْتَبَاحِ

أي: حميته "[٦].

ونقل **ابن مالك**[٧] الإجماع على حذف العائد إذا كان مفعولاً به، والمبتدأ (كل).

وأبطل **أبو حيان** دعوى ابن مالك الإجماع في (كل) وما أشبهه حيث قال: " ودعوى ابن مالك الإجماع في (كل) وما أشبهه في العموم باطلة، إذ لم يقل به إلا الفراء في نقلٍ، وإلا الفراء والكسائي في نقلٍ آخر"[٨]، وهو رأي الفراء[٩]، وهشام[١٠]

---

(١) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في: الكتاب ٨٦/١، والتعليقة ١٢٠/١، وشرح التسهيل ٣١١/١، والتذييل والتكميل ٣٧/٤، وتمهيد القواعد ٩٨٣/٢، وتخليص الشواهد ص٢٨١.

(٢) الحجة في القراءات السبع ص٣٤٢.

(٣) من الرجز، وهو لأبي النجم في: الكتاب ٨٥/١، وتخليص الشواهد ص٢٨١، وتمهيد القواعد ٢/ ٩٨٦، وبلا نسبة في: نتائج الفكر ص٣٣٧، وشرح التسهيل ٣١٢/١، والتذييل ٤٣/٤.

(٤)الفرقان: ٤١.

(٥)البقرة: ٤٨.

(٦) الحجة ٢٦٦/٦،٢٦٧.

(٧) ينظر: شرح التسهيل ١/ ٣١٢، ٣١٣.

(٨) الارتشاف ٣/ ١١٢٠، وينظر: الدر المصون ٢٣٩/١٠.

(٩) ينظر: معاني القرآن ١/ ١٣٩، ١٤٠، ٢٤٢، ٢/ ٩٥، والبحر المحيط ١٠٣/١٠.

(١٠)ينظر رأيه في: التذييل٤ / ٤٣، والارتشاف ٣/ ١١١٩، والنجم الثاقب ١/ ٢٤٢.

ووافقهم ابن زنجلة[١]، والواحدي[٢] ، والزمخشري[٣]، والأزهري[٤]، وابن عطية[٥]،والرازي [٦] ،والقرطبي[٧]،وأبو حيان[٨] ، والسمين الحلبي[٩]، وابن هشام[١٠] ، وغيرهم[١١] .

وقد أجازه سيبويه على قبح؛ إذ قال: " ولا يحسُنُ في الكلام أن يَجْعَلَ الفعلَ مبنيًّا على الاسم ولا يَذْكُرَ علامةَ إِضمارِ الأوّل حتى يَخرج من لفظِ الإعمال في الأوّل، ومن حالِ بناء الاسم عليه، ويَشْغَلَه بغير الأوّل حتى يمتنِعَ من أن يكونَ يَعْمَلُ فيه، ولكنّه قد يجوز في الشعر، وهو ضعيفٌ في الكلام..."[١٢].

القول الثاني: أن (كل) خبر، والمبتدأ محذوف، أي: أولئك كلٌّ، وجملة (وعد الله) صفة؛ وقالوا بهذا فرارًا من حذف الضمير من خبر المبتدأ؛ لأن حذف الضمير المنصوب من جملة الصفة أكثر من حذفه من جملة خبر المبتدأ، نحو قول الشاعر:

ومَا أَدْرِي أَغَيَّرَهُمْ تَنَاءٍ وطُولُ العَهْدِ أَمْ مَالٌ أَصَابُوا[١٣]

يريد: أصابوه، فأصابوه صفة لمال، وقد حذف الضمير العائد على الموصوف

وممن قال بهذا: **السمرقندي**[١٤]، و**مكيّ** [١٥]، **ونسبه النحاس إلى المبرد؛ إذ قال:** "...وأبو العباس محمد بن يزيد لا يجيز هذا في منثور، ولا منظوم إلّا أن يكون يجوز فيه غير ما قدّره سيبويه، وهو أن يكون الفعل نعتا فيكون التقدير: فثمّ ثوب نسيت[١٦] فعلى هذا لا يجوز في ثوب إلّا الرفع، ولا يجيز زيد ضربت

---

(١) حجة القراءات ص٦٩٨.

(٢) الوسيط ٢٤٦/٤.

(٣) الكشاف ٤٧٤/٤.

(٤) ينظر: معاني القراءات ٥٤/٣.

(٥) ينظر: المحرر الوجيز ٢٥٩/٥،٢٦٠.

(٦) تفسيره ٤٥٣/٢٩.

(٧) تفسيره ٢٤١/١٧.

(٨) ينظر: البحر المحيط ١٠٣/١٠،١٠٤.

(٩) ينظر: الدر المصون ٢٣٩/١٠.

(١٠) ينظر: أوضح المسالك ١٩٧/١.

(١١) ينظر: المقاصد الشافية ٦٣٣/٤،٦٣٤، والتصريح ٢٠٢/١،٢٠٣، والهمع ٣٧٠/١

(١٢) الكتاب ٨٥/١

(١٣) البيت من الوافر، وهو للحارث بن كلدة في: الكتاب ٨٨/١، وشرح أبيات سيبويه ٢٤١/١، والأزهية ص ١٣٧، والمقاصد الشافية ٦٣٣/٤، ولجرير في المقاصد النحوية ٤/ ١٥٥٣، وبلا نسبة في: الرد على النحاة ص ١١٤، وشرح المفصل ١١٧/٤، وشرح ابن عقيل ١٩٧/٣.

(١٤) تفسيره ٤٠٣/٣.

(١٥) مشكل إعراب القرآن ٧١٦/٢،٧١٧

(١٦) في قول الشاعر: **فثوبٌ نسيتُ وثوبٌ أجرّ**

لأنه ليس فيه شيء من هذا فيكون (كلٌّ) بمعنى (وأولئك كلّ وعد الله) فيكون نعتا" [١].

وهذا التوجيه فيه تعسف[٢]؛ إذ فرّ من حذف واحد، وهو حذف العائد، وأوقع حذفين، وهما الضمير والمبتدأ، والتوجيه الأول أولى وأرجح؛ لقوته، وروده في السبعة فوجب قبوله، وعدم رده، ولوروده في الشعر، ومنه غير ما تقدم قول الشاعر:

وخالدٌ يَحمدُ أصحابُه بالحقِّ لا يُحْمَدُ بالباطل[٣]

أي: يحمده أصحابه.

الرفع على الاستئناف

انفرد ابن عامر برفع (الشمس والقمر والنجوم مسخرات) في قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ يُغْشِى ٱلَّيْلَ ٱلنَّهَارَ يَطْلُبُهُۥ حَثِيثًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ وَٱلنُّجُومَ مُسَخَّرَٰتٍۭ بِأَمْرِهِۦٓ ۗ أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ ۗ تَبَارَكَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[٤].

قال الفارسي: " وقرأ ابن عامر[٥] وحده: ﴿والشمسُ والقمرُ والنّجومُ مسخّراتٌ بأمره﴾. رفعا كلها، ونصب الباقون هذه الحروف كلّها"[٦]. وكذلك انفرد ابن عامر برفع (الشمس والقمر) فقط في آية النحل ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ ۖ وَٱلنُّجُومُ مُسَخَّرَٰتٌۢ بِأَمْرِهِۦٓ ۗ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾[٧].

توجيه القراءة:

وجهت قراءة الرفع على الابتداء والخبر، فـ(الشمس والقمر والنجوم) مبتدآت، و (مسخراتٌ) خبرها

---

(١) إعراب القرآن ٢٣٥/٤.

(٢) ينظر: المحرر الوجيز ٢٦٠/٥.

(٣) البيت من السريع، وهو: للأسود بن يعفر في: المقرب ص١٢٥، ١٢٦، وشرح أبيات المغنى ٦/ ٤٨، ٧/ ٢٨٠.

وبلا نسبه في: شرح التسهيل ١/ ٣١٣، وشرح الكافية الشافية ٣٤٨/١، والفاخر ١/ ١٧٥، والتذييل ٤٠/٤، ومغنى اللبيب ص٧٩٦، ويروى: (ساداتنا) مكان (أصحابه)

(٤)الأعراف: ٥٤.

(٥) ينظر: السبعة ص٢٨٢، وإعراب القرآن للنحاس ٥٧/٢، ومعاني القراءات ٤٠٨/١، والمبسوط ص٢٠٩، وحجة القراءات ص٢٨٤، والتيسير ص١١٠، وجامع البيان في القراءات السبع ١٠٩١/٣، والنشر ٢٦٩/٢

(٦) الحجة ٢٨/٤.

(٧) النحل: ١٢. ينظر: السبعة ص٣٧٠، ومعاني القراءات ٧٦/٢، والحجة للفارسي ٥٥/٥، والمبسوط ص٢٦٣، وحجة القراءات ص٣٨٦، والتيسير ص١٣٧، وجامع البيان في القراءات السبع ١٢٧١/٣، والنشر ٣٠٢/٢

وممن قال بهذا: النحاس[١] ، وابن خالويه[٢] ، والأزهري[٣] ، والفارسي؛ إذ قال : " وحجة ابن عامر قوله: ﴿ وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ ﴾[٤]، وممّا في السماء: الشمس والقمر. فإذا أخبر بتسخيرها حسن الإخبار عنها به، كما أنّك إذا قلت: ضربت زيدا، استقام أن تقول: زيد مضروب[٥]، وعلى هذا تكون الواو حالية.

قال ابن خالويه: " والحجة لمن رفع: أنه جعل الواو حالا لا عاطفة، فأستأنف بها، فرفع كما تقول: لقيت زيدًا وأبوه قائم، تريد: وهذه حال أبيه "[٦].

وقال بهذا ابن زنجلة[٧] ، والعكبري[٨]، والألوسي[٩]، وغيرهم[١٠].

تخفيف (أنَّ)

انفرد ابن عامر بتخفيف (أنَّ) في موضعين:

الأول: قوله تعالى: ﴿ وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسۡتَقِيمٗا فَٱتَّبِعُوهُۖ وَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمۡ عَن سَبِيلِهِۦۚ ذَٰلِكُمۡ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ ﴾[١١] .

قال الفارسي: " وقرأ ابن عامر[١٢]: ﴿وأنْ هذا﴾ مفتوحة الألف ساكنة النون، ﴿صراطيَ﴾ مفتوحة الياء "[١٣].

---

(١) ينظر: إعراب القرآن ٥٧/٢

(٢) ينظر: الحجة في القراءات السبع ص١٥٧.

(٣) ينظر: معاني القراءات ٤٠٨/١.

(٤)الجاثية: ١٣.

(٥) الحجة ٢٩/٤، ٥٧/٥.

(٦) الحجة في القراءات السبع ص١٥٧،٢٠٩.

(٧) ينظر: حجة القراءات ص٢٨٤

(٨) ينظر: التبيان ٥٧٤/١، ٧٩١/٢.

(٩) ينظر: تفسيره ٣٧٧/٤.

(١٠) ينظر: تفسير السمرقندي ٥٢١/١، ٢٦٨/٢، والوسيط في التفسير ٣٧٦/٢، ٥٨/٣، والكشاف ٥٩٧/٢، وزاد المسير ١٢٩/٢، وتفسير الرازي ٢٧١/١٤، والبحر المحيط ٦٧/٥

(١١)الأنعام: ١٥٣.

(١٢) ينظر: السبعة ص٢٧٣، ومعاني القراءات ٣٩٥/١، والمبسوط ص٢٠٥، وحجة القراءات ص٢٧٧، والعنوان في القراءات السبع ص٩٣، والوسيط للواحدي ٣٣٨/٢، وتفسير البغوي ١٧١/٢، والمحرر الوجيز ٣٦٤/٢، وتفسير الرازي ١٨٥/١٤، وإبراز المعاني ص٦٠٩، والبحر المحيط ٦٩١/٤، والدر المصون ٢٢٣/٥، والمكرر ص١٢٣

(١٣) الحجة ٤٣٥/٣.

الثاني: قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱتَّقُونِ ﴾[١] .

قال الفارسي: "اختلفوا في قوله: ﴿وإن هذه أمتكم﴾ في فتح الألف وكسرها، فقرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو: ﴿وأنّ هذه﴾ بفتح الألف، وتشديد النون، وقرأ ابن عامر[٢]: ﴿وأنْ﴾ بفتح الألف أيضا وتخفيف النون"[٣].

تمهيد:

قرأ ابن عامر (أنْ) مفتوحة الهمزة مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير شأن محذوف، والجملة التي بعدها من المبتدأ والخبر في محل رفع خبرها[٤] ، وأجاز النحاس[٥] في (هذا) النصب على أنه اسم (أنْ)، وذهب أبو منصور الأزهري[٦] إلى أنَّ (أنْ) إذا خففت منع عملها ، وما بعدها مبتدأ وخبر .

قال الفارسي: " ومن خفّف فقال: وأن هذا صراطي فإنّ المخففة في قوله يتعلّق بما يتعلّق به المشدد، وموضع (هذا) رفع بالابتداء، وخبره: (صراطي)، وفي (أنْ) ضمير القصة والحديث، وعلى هذه الشريطة يخفّف، وليست المفتوحة كالمكسورة إذا خففت، وعلى هذا قول الأعشى:

في فتيةٍ كسيوفِ الهند قدْ علموا أنْ هالكٌ كلُّ من يَحفى ويَنتعل[٧]

والفاء التي في قوله: ﴿فاتبعوه﴾، مثل الفاء التي في قوله: بزيد فامرر.

ومن كسر (إن) استأنف بها، والفاء في قوله ﴿فاتبعوه﴾ على قوله عاطفة جملة على جملة، وعلى القول الأول زيادة "[٨].

واختلفوا في موضع (أنْ) المفتوحة الهمزة في الآيتين سواء كانت مشددة أم مخففة، وهذا ما سنبينه فيما يأتي:

---

(١)المؤمنون: ٥٢.

(٢) ينظر: السبعة ص٤٤٦، ومعاني القراءات ١٩١/٢، والمبسوط ص٣١٢، وحجة القراءات ص٤٨٨، وجامع البيان في القراءات السبع ٣/ ١٣٩٢، والعنوان في القراءات السبع ص١٣٧، وإبراز المعاني ص٦٠٩، والنشر ٣٢٨/٢، والإتحاف ص٤٠٤.

(٣) الحجة ٢٩٦/٥.

(٤) ينظر: الكتاب ١٦٥/٣،١٦٦، والوسيط للواحدي ٣٣٨/٢، والكشاف ٨٠/٢، وتفسير الرازي ١٨٥/١٤، والدر المصون ٢٢٥/٥.

(٥) ينظر: إعراب القرآن ٤٠/٢.

(٦) ينظر: معاني القراءات ٣٩٥/١.

(٧) البيت من البسيط، وهو للأعشى في ديوانه ص١٠٩، والكتاب ١٣٧/٢، ٧٤/٣،١٦٤،٤٥٤، والأصول ٢٣٩/١، وشرح الكافية الشافية ٤٩٧/١، وبلا نسبة في المقتضب ٩/٣، والخصائص ٤٤٣/٢، واللمحة في شرح الملحة ٥٥٨/٢، وتوضيح المقاصد ٥٣٩/١،

(٨) الحجة ٤٣٦/٣،٤٣٧،

أما القراءة الأولى ففيها أقوال[١]:

الأول: أنها في محل نصب عطفًا على ﴿ما حرم﴾ أي: أتل ما حرم وأتل أن هذا صراطي، والمراد بالمتكلم النبي –صلى الله عليه وسلم– لأن صراطه صراط لله عز وجل، وهذا قول الفراء[٢]، ووافقه ابن خالويه[٣] ، ورجحه السمين الحلبي[٤]

والثاني: أنها معطوفة على ﴿ أن لا تشركوا ﴾ فتكون في محل نصب إذا قلنا : بأن (أن) مصدرية ، وأنها وما بعدها بدل من ﴿ما حرم﴾ ، وهو قول الطبري[٥] ، وابن زنجلة[٦] ، ومكي[٧]، وابن عطية[٨] ، والحوفي[٩]، وتكون في موضع رفع إن كانت (أنْ) مخففة من الثقيلة[١٠]

الثالث: أنها على إسقاط لام العلة أي: ولأن هذا صراطي مستقيما فاتبعوه، وهي في محل نصب عند **الخليل**؛ لأنه تعليل كما أنك لو حذفت اللام من ﴿لإيلاف﴾ كان نصباً، وفي محل جر عند **سيبويه** [١١]؛ لأنه حرفٌ كثر استعماله في كلامهم، فجاز فيه حذف الجار كما حذفوا رُبَّ، وأبقوا عملها .

ووافقه **الزمخشري**، قال: "والدليل عليه القراءة بالكسر، كأنه قيل: واتبعوا صراطي؛ لأنه مستقيم، أو واتبعوا صراطي إنه مستقيم"[١٢].

الرابع: أنها في محل جر عطفًا على الضمير المجرور في ﴿به﴾أي: ذلكم وصاكم به وبأن هذا، وهو قول الفراء[١٣] أيضا ، ووافقه ابن خالويه[١٤]، ورده مكي[١٥]، والعكبري[١٦] بوجهين:

الأول: أن فيه العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار.

---

(١) ينظر: البحر المحيط ٤٦٩٢،٦٩١، والدر المصون ٢٢٣/٥.

(٢)ينظر : معاني القرآن ٣٦٤/١.

(٣) ينظر: الحجة في القراءات السبع ص١٥٢.

(٤) ينظر: الدر المصون ٢٢٣/٥.

(٥) ينظر: تفسيره ٢٣١/١٢.

(٦) ينظر: حجة القراءات ص٢٧٧.

(٧) ينظر: الهداية ٣/ ٢٢٤٤.

(٨) ينظر: المحرر الوجيز ٣٦٤/٢.

(٩) ينظر: البحر المحيط ٦٩٢/٤، والدر المصون ٢٢٣/٥.

(١٠) ينظر: الهداية ٣/ ٢٢٤٤.

(١١) ينظر: الكتاب ١٢٦/٣-١٢٩.

(١٢) ينظر: الكشاف ٧٩/٢.

(١٣) ينظر: معاني القرآن ٣٦٤/١.

(١٤) ينظر: الحجة في القراءات السبع ص١٥٢.

(١٥) ينظر: الهداية ٣/ ٢٢٤٤.

(١٦) ينظر: التبيان ٥٤٩/١. البحر المحيط ٦٩٢/٤، والدر المصون ٢٢٣/٥.

الثاني: أنه يصير المعنى: وصّاكم باستقامة الصراط، وهذا فاسد.

وأجاب السمين الحلبي[١] عن الوجهين:

أما الأول فليس هذا من باب العطف على المضمر من غير إعادة الجار؛ لأن الجار هنا في قوة المنطوق به، وإنما حذف؛ لأنه يطرد حذفه مع (أنَّ) و(أنْ) لطولهما بالصلة، ولذلك كان مذهب الجمهور أنها في محل جر بعد حذفه؛ لأنه كالموجود.

وأما الثاني فالمعنى صحيح غير فاسد؛ لأن معنى توصيتنا باستقامة الصراط ألا نتعاطى ما يخرجنا عن الصراط، فوصيتنا باستقامته مبالغة في اتباعه.

الخامس: أنها زائدة للتوكيد، أجازه مكي[٢] ، والقرطبي[٣] .

السادس: أنها في محل رفع بالابتداء، أجازه مكي[٤] أيضًا.

وأما القراءة الثانية فقد أجاز **الفراء**[٥]، و**الطبري**[٦] فيها وجهين:

الأول: أنها في موضع خفض، بالعطف على (ما) من قوله: (بِمَا تَعْمَلُونَ)

الثاني: أنها في موضع نصب مفعول به بفعل محذوف، والتقدير: واعلموا أن هذه، ونسب الوجه الأول إلى **الكسائي**[٧].

وذهب **البغوي** إلى أنها صلة؛ حيث قال: "وخفف ابن عامر النون وجعل (إنْ) صلة مجازه: وهذه أمتكم"[٨].

وهذا كقول مكي والقرطبي في الآية الأولى، **وهو مردود؛** لأنه يمكن تخريجها على غير الزيادة، والقول بعدم الزيادة أولى من القول بالزيادة.

قال ابن خالويه:" فالحجة لمن فتح: أنه ردّه على قوله: (أني بما تعلمون عليم) وبأن هذه أو لأن هذه"[٩]

وقال البصريون[١٠]: على حذف اللام، وممن وافقهم: أبو منصور الأزهري[١١] ، وابن زنجلة [١٢]،

---

(١) ينظر: الدر المصون ٢٢٤/٥.

(٢) ينظر: الهداية ٣/ ٢٢٤٥.

(٣) ينظر: تفسيره ١٣٧/٧.

(٤)ينظر : الهداية ٣/ ٢٢٤٥، ومشكل إعراب القرآن ٥٠٣/٢..

(٥) ينظر: الهداية ٧/ ٤٩٧٣، والمحرر الوجيز ١٤٦/٤.

(٦) ينظر: تفسيره ٤١،٤٠/١٩.

(٧)ينظر : الهداية ٧/ ٤٩٧٣

(٨) تفسيره ٣٦٧/٣.

(٩) الحجة في القراءات السبع ص٢٥٧.

(١٠)ينظر : الهداية ٧/ ٤٩٧٣

(١١) ينظر: معاني القراءات ١٩١/٢.

(١٢) ينظر: حجة القراءات ص٤٨٨،٤٨٩.

ومكي[١] ، والزمخشري[٢]، وأبو حيان[٣] .

قال سيبويه: " وسألت الخليل عن قوله جل ذكره: ﴿ وَإِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱتَّقُونِ ﴾[٤] ، فقال: إنَّما هو على حذف اللام، كأنه قال: ولأن هذه أمتكم أمةً واحدةً وأنا ربُّكم فاتقون...فإن حذفت اللام من أن فهو نصبٌ، كما أنَّك لو حذفت اللام من لإيلاف كان نصباً. هذا قول الخليل.

ولو قرؤها: " وإن هذه أمتكم أمة واحدة " كان جيداً، وقد قرىء "[٥].

و(أن) عند سيبويه[٦] في موضع خفض متعلقة بقوله: ﴿فاتقون﴾، وعند الخليل في موضع نصب لما زال الخافض[٧] .

وذكر الفارسي رأي الخليل وسيبويه، ثم حسَّن القراءة؛ لعدم وجود فعل بعدها، ولا شيء مما لا يلي (أن)، إذ لو وقع بعدها شيء من هذا لم يحسن حتى تعوّض السين أو سوف أولا إذا كان في نفي

قال الفارسي: " من قرأ: ﴿وأنّ هذه﴾ كان المعنى في قول الخليل وسيبويه أنه محمول على الجار، التقدير: ولأن هذه أمّتكم أمّة واحدة وأنا ربّكم فاتّقون، أي اعبدوني لهذا. ومثل ذلك عندهم قوله عزّ وجلّ: ﴿ وَأَنَّ ٱلْمَسَٰجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا۟ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا ﴾[٨]، المعنى: ولأن المساجد لله. وكذلك عندهم قوله: ﴿لِإِيلَٰفِ قُرَيْشٍ ﴾[٩]كأنه: فليعبدوا ربّ هذا البيت لإيلاف قريش، أي: ليقابلوا هذه النعمة بالشكر والعبادة للمنعم عليهم بها، وعلى هذا التقدير يحمل قراءة ابن عامر، ألا ترى أن (أنّ) إذا خفّفت اقتضت ما يتعلّق به اقتضاءها وهي غير مخفّفة، والتخفيف حسن في هذا؛ لأنه لا فعل بعدها، ولا شيء ممّا لا يلي أن، فإذا كان كذلك كان تخفيفها حسنا، ولو كان بعدها فعل لم يحسن حتى تعوّض السين، أو سوف أو لا إذا كان في نفي، فإذا لم يكن بعدها فعل ساغ التخفيف، ومثل ذلك قوله تعالى:﴿ وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾[١٠]"[١١] .

---

(١) مشكل إعراب القرآن ٥٠٣/٢.

(٢) ينظر: الكشاف ١٩٠/٣.

(٣) ينظر: البحر المحيط ٣٠٠/١٠

(٤)المؤمنون: ٥٢.

(٥) الكتاب ١٢٧،١٢٦/٣.

(٦) ينظر: الكتاب ١٢٨/٣.

(٧) ينظر: المحرر الوجيز ١٤٦/٤.

(٨)الجن: ١٨

(٩)قريش: ١

(١٠)يونس: ١٠

(١١) الحجة ٢٩٧/٥.

وأجاز **ابن فضال المجاشعي**[١]، **والأصبهاني**[٢] فيها وجهين :

الأول: أن تكون في موضع نصب، والتقدير: ولأن هذه أمتكم، فهي مفعول له.

والثاني: أن تكون في موضع جر على العطف على قوله: {بِمَا تَعْمَلُونَ}

وزاد العكبري[٣] ، **والسمين الحلبي**[٤] وجهًا ثالثًا ، وهو : أن في الكلام حذفا، أي واعلموا أن هذه، وهو ما نسب إلى الكسائي .

قال أبو عمرو الداني: " ومن فتح الهمزة لم يبتدئ بها؛ لأنها معطوفة على ما في قوله ﴿بما تعملون عليم﴾ فلا يقطع من ذلك"[٥].

كسر همزة (إنَّ) وإضمار الفاعل

انفرد ابن عامر بكسر همزة (إن) في قوله تعالى: ﴿ وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِى ٱلْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ ﴾[٦] .

قال الفارسي: "قرأ ابن عامر[٧] وحده: ﴿ولن ينفعكم اليوم إذ ظلمتم إنَّكم﴾ بكسر الألف، وقرأ الباقون: ﴿أنَّكم﴾ بفتح الألف"[٨].

توجيه القراءة:

قراءة ابن عامر بالكسر على الاستئناف، ويكون الفاعل مضمرًا، ويقويه حمل ﴿أنكم﴾ في قراءة الجمهور بالفتح على التعليل، وإضمار الفاعل – أيضًا– **قال أبو حيان:** " وقرىء: إنكم بالكسر، فدل على إضمار الفاعل، ويقويه حمل أنكم بالفتح على التعليل"[٩]، واختلفوا في تقدير الفاعل على قراءة الكسر:

قال ابن خالويه: "فالحجة لمن كسر: أنه جعل الكلام تامّا عند قوله:﴿إِذْ ظَلَمْتُمْ﴾ ثم استأنف ﴿إنكم﴾

---

(١) ينظر : النكت في القرآن الكريم ص٣٥١

(٢) ينظر : إعراب القرآن له ص٢٦٣.

(٣) ينظر : التبيان ٩٥٦/٢.

(٤) ينظر : الدر المصون ٣٤٩/٨.

(٥) المكتفى في الوقف والابتدا ص١٤١

(٦)الزخرف: ٣٩.

(٧) ينظر: السبعة ص٥٦٨، والمحرر الوجيز ٥٦/٥، وزاد المسير ٧٨/٤، وتفسير الرازي ٦٣٤/٢٧، والقرطبي ٩٦/١٦

وفي جامع البيان ١٥٧٥/٤: أن قراءة ابن عامر بالكسر في رواية التغلبي عن ابن ذكوان، وقرأ بالفتح كالجمهور في رواية الأخفش وأحمد بن أنس وابن المعلى وابن موسى عن ابن ذكوان

(٨) الحجة ١٥٥/٦.

(٩) البحر المحيط ٣٧٥/٩

فكسرها"[١].

وقال أبو عمرو الداني: " فمن كسرها وقف على ﴿إذ ظلمتم﴾ لأن ﴿إنكم﴾ مستأنف على قراءته، وفاعل ﴿ينفعكم﴾ مضمر لدلالة ما قبله عليه من قوله: ﴿يا ليت بيني وبينك بعد المشرقين﴾، وهو التبرؤ، والتقدير: ولن ينفعكم اليوم تبرؤ بعضكم من بعض"[٢]

وقال العكبري: " ويقرأ: ﴿إنكم في العذاب﴾ بكسر الهمزة على الاستئناف، وهذا على أن الفاعل التمني"[٣].

وذهب الألوسي إلى أن قراءة ابن عامر تقوي القول بإضمار الفاعل في القراءة بفتح الهمزة، حتى تتوافق القراءتان، حيث قال: " وقرأ ابن عامر ﴿إنكم﴾ بكسر الهمزة وهو تقوى ما ذكر أولا من إضمار الفاعل وتقدير اللام في أنكم معنى ولفظا لأنه لا يمكن أن يكون فاعلا فيتعين الإضمار، ولأن الجملة عليها تكون استئنافا تعليليا فيناسب تقدير اللام لتتوافق القراءتان"[٤]، **وسبقه إلى هذا الزمخشري**[٥] ، **وابن عطية**[٦] ، وقدروا الفاعل (التبرؤ) **المفهوم من قوله تعالى:** ﴿ يَٰلَيۡتَ بَيۡنِي وَبَيۡنَكَ بُعۡدَ ٱلۡمَشۡرِقَيۡنِ ﴾[٧]

وأجاز الفارسي في تقدير الفاعل وجهين:

الأول: أنه (الاشتراك) كما كان في قراءة الفتح، وأُضْمِر؛ لأن حال التلاوة دالة عليه، ومبينة له، والمعنى: (ولن ينفعكم اليوم اشتراككم).

الثاني: أنه (التبرؤ)، كأنه قال: (ولن ينفعكم اليوم تبّرؤ بعضكم من بعض).

قال: " ...فاعل ينفعكم فيه الاشتراك كما أنّه في قول من فتح أنّ كذلك، المعنى: ولن ينفعكم اليوم اشتراككم... ولكنّه أضمر الفاعل هنا لما يقع عليه من الدّلالة بعد، وجاز له إضمار الفاعل لدلالة الحال عليه، كقولهم: (إذا كان غدا فائتني)، فأضمر الفاعل، فكذلك أضمره لدلالة في قوله: لن ينفعكم اليوم، وحال التلاوة دالّة عليه ومبينة له.

ويجوز فيه وجه آخر، وهو: أن يكون فاعل ينفع التبرّؤ كأنّه: (ولن ينفعكم اليوم تبّرؤ بعضكم من بعض)، وأظنّ أنّ بعض المفسّرين قد قاله، ودلّ على التبرؤ ما في الكلام من الدّلالة عليه، وذلك أنّ قوله: ﴿ يَٰلَيۡتَ بَيۡنِي وَبَيۡنَكَ بُعۡدَ ٱلۡمَشۡرِقَيۡنِ ﴾[٨]، يدلّ على التبرؤ، فصار إضمار الفاعل هنا كإضماره في قوله: ﴿ فَزَادَهُمۡ

---

(١) الحجة في القراءات السبع ص٣٢٢

(٢) المكتفى في الوقف والابتدا ص١٩٠

(٣) التبيان ١١٤٠/٢.

(٤) تفسيره ٨٤/١٣

(٥) ينظر: الكشاف ٢٥٢/٤.

(٦) ينظر: المحرر الوجيز ٥٦/٥.

(٧)الزخرف: ٣٨.

(٨) الزخرف: ٣٨.

إِيمَٰنًا ﴾[١] ونحوه في أن ما تقدّم من الكلام يدلّ عليه"[٢].

فتح همزة (إنَّ)

انفرد ابن عامر بفتح همزة (إنَّ) في قوله تعالى: ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ سَبَقُوٓا۟ ۚ إِنَّهُمْ لَا يُعْجِزُونَ ﴾[٣]

قال الفارسي: " وكلهم قرأ: ﴿إنهم لا يعجزون﴾ بكسر الألف، إلا ابن عامر[٤] فإنه قرأ: ﴿أنهم لا يعجزون﴾ بفتح الألف"[٥] .

تمهيد:

قرأ ابن عامر (أنّهم) بفتح الهمزة، و قرأ باقي السبعة بكسرها على الاستئناف[٦] ، وعلى قراءة ابن عامر فهي متعلقة بالجملة الأولى، ويظهر هذا التعلق من الحديث عن الاحتجاج للقراءة.

موقف النحويين من القراءة:

استبعد هذه القراءة أبو حاتم، وأبو عبيد[٧]، قال أبوحيان: " ولا استبعاد فيها؛ لأنها تعليل للنهي أي: لا تحسبنهم فائتين؛ لأنهم لا يعجزون أي: لا يقع منك حسبان لفوتهم؛ لأنهم لا يعجزون أي لا يفوتون"[٨]

قال الطبري[٩] : إنها سادة مسد مفعولي (يحسبن)، وهذا فصيح صحيح

وقال **الزجاج**[١٠]: ويجوز أن يكون (أنّهم) بَدَلًا مِن (سَبقُوا).

وضعفه؛ لأن (لا) لا تكون لَغْواً في موضع يجوز أن تقع فيه غير لغوٍ، ووافقه العكبري[١١].

ووجهها ابن خالويه[١٢] على إضمار(أنْ) الخفيفة مع ﴿ سبقوا ﴾؛ ليكون اسما منصوبا مفعولا لتحسبن، و﴿

---

(١) آل عمران: ١٧٣.

(٢) الحجة ٦/١٥٥،١٥٦.

(٣)الأنفال: ٥٩.

(٤) ينظر: السبعة ص٣٠٨، ومعاني القراءات ١/٤٤٢، والمبسوط في القراءات العشر ص٢٢٢، وحجة القراءات ص٣١٢، والتيسير ص١١٧، والعنوان في القراءات السبع ص١٠١، والمحرر الوجيز ٢/٥٤٥، وإبراز المعاني ص٤٩٢، والنشر ٢/٢٧٧، والإتحاف ص٢٩٩.

(٥) الحجة ٤/١٥٧.

(٦) ينظر: مشكل إعراب القرآن ١/٣١٩، والمحرر الوجيز ٢/٥٤٤، وتفسير الرازي ١٥/٤٩٨.

(٧) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٢/١٠٢، وتفسير القرطبي ٨/٣٤، والدر المصون ٥/٦٢٥.

(٨) البحر المحيط ٥/٣٤٢.

(٩) ينظر: تفسيره ١٤/٢٨،٢٩.

(١٠) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٢/٤٢٢

(١١) ينظر: التبيان ٢/٦٣٠.

(١٢) ينظر: الحجة في القراءات السبع ص١٧٢.

أنّهم لا يعجزون﴾ المفعول الثاني، فكأنه قال: ولا يحسبن الذين كفروا سبقهم إعجازهم.

وضعَّفه العكبري[١] بأنَّ (أنْ) المصدرية موصولة، وحذف الموصول ضعيف في القياس، شاذ في الاستعمال.

وكون ﴿ أنّهم لا يعجزون﴾ المفعول الثاني ضعيف من وجهين[٢] :

الأول: زيادة لا، والثاني: أن مفعول (حسب) إذا كان جملة، وكان مفعولا ثانيا كانت (إن) فيه مكسورة؛ لأنه موضع ابتداء وخبر.

وقال النحاس[٣]، وأبو منصور الأزهري[٤]، والسمرقندي[٥]، والفارسي[٦]، وابن زنجلة[٧]، ومكيّ[٨] ، والبغوي[٩]، والزمخشري[١٠]، وابن عطية[١١]، والقرطبي[١٢] ، والبيضاوي[١٣]، وأبو حيأَن[١٤] ، والألوسي[١٥]: المعنى لأنهم لا يعجزون، فهي للتعليل، وعليه فـ (أن) في موضع نصب بحذف اللام على رأي الخليل[١٦]، ومن وافقه، أو في موضع خفض على إعمال اللام؛ لكثرة حذفها مع(أنَّ)، وهو رأي سيبويه[١٧] ، ويروى عن الكسائي[١٨].

قال الفارسي: "ووجه قول ابن عامر أنه جعله متعلقا بالجملة الأولى، فيكون التقدير: لا تحسبنّهم سبقوا، لأنهم لا يفوتون، فهم يجزون على كفرهم"[١٩].

---

(١) ينظر: التبيان ٦٣٠/٢.

(٢) ينظر: إعراب القرآن ١٠٢/٢.

(٣) ينظر: إعراب القرآن ١٠٢/٢.

(٤) ينظر: معاني القراءات ٤٤٢/١.

(٥) ينظر: تفسيره ٢٨/٢.

(٦) ينظر: الحجة ١٥٨/٤.

(٧) ينظر: حجة القراءات ص٣١٢.

(٨) ينظر: الهداية ٤/ ٢٨٦١، ومشكل إعراب القرآن ٣١٩/١.

(٩) ينظر: تفسيره ٣٠٣/٢.

(١٠) ينظر: الكشاف ٢٣١/٢.

(١١) ينظر: المحرر الوجيز ٥٤٥/٢.

(١٢) ينظر: تفسيره ٣٤/٨.

(١٣) ينظر: تفسيره ٦٥/٣.

(١٤) ينظر: البحر المحيط ٣٤٢/٥.

(١٥) ينظر: تفسيره ٢٢٠/٥.

(١٦) ينظر: الكتاب ١٢٧،١٢٦/٣، ومشكل إعراب القرآن ٣١٩/١.

(١٧) ينظر: الكتاب ١٢٨/٣.

(١٨) ينظر: تفسير القرطبي ٣٤/٨.

(١٩) الحجة ١٥٨/٤.

وذكر الرازي[١] لها وجهين:

الأول: أن تكون تعليلية، أي: لأنهم لا يفوتون فهم يجزون على كفرهم.

الثاني: أن تكون (لا) صلة، فتكون سادة مساد المفعولين والتقدير: لا يحسبن أنهم يعجزون.

وأجاز السمين الحلبي[٢] الوجه الأول، وكونَها بدلًا من مفعول الحسبان.

إسناد الفعل للفاعل

انفرد ابن عامر بإسناد الفعل للفاعل في قوله تعالى: ﴿وَلَوۡ يُعَجِّلُ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ ٱلشَّرَّ ٱسۡتِعۡجَالَهُم بِٱلۡخَيۡرِ لَقُضِيَ إِلَيۡهِمۡ أَجَلُهُمۡۖ فَنَذَرُ ٱلَّذِينَ لَا يَرۡجُونَ لِقَآءَنَا فِي طُغۡيَٰنِهِمۡ يَعۡمَهُونَ﴾[٣].

قال الفارسي: " اختلفوا في فتح القاف وضمّها من قوله جل وعزّ:﴿لقضي إليهم أجلهم﴾. فقرأ ابن عامر[٤] وحده: ﴿لقَضَى إليهم﴾ بفتح القاف، ﴿أجلَهم﴾ نصبا. وقرأ الباقون: ﴿لقُضِي إليهم﴾ بضمّ القاف، ﴿أجلُهم﴾ رفعا"[٥].

توجيه القراءة:

قرأ ابن عامر ببناء الفعل للفاعل، وأضمر الفاعل فيه؛ لتقدم ذكره، ونصب (أجلَهم) على المفعولية، والمعنى: لقضى اللهُ إليهم أجلَهم.

وحسَّن الإضمار[٦] أنه متّصل بقوله جلّ وعزّ: ﴿وَلَوۡ يُعَجِّلُ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ ٱلشَّرَّ﴾[٧].

قال الطبري: "وهما قراءتان متفقتا المعنى، فبأيتهما قرأ القارئ فمصيب، غير أني أقرؤه على وجه ما لم يسمَّ فاعله، لأن عليه أكثر القراء"[٨].

قال الفارسي: " ووجه قراءة ابن عامر: ﴿لقضى إليهم أجلهم﴾ على إسناد الفعل إلى الفاعل؛ فلأن الذكر قد تقدم في قوله: ﴿ولو يعجل الله للناس الشر﴾ فقال: لقضى على هذا، ومن حجّته في ذلك قوله سبحانه:﴿ثم قضى أجلًا، وأجلٌ مسمى عنده﴾ ، فهذا الأجل الذي في هذه الآية هو الأجل المضروب للمحيا، كما أن

---

(١) ينظر: تفسيره ٤٩٨/١٥.

(٢) ينظر: الدر المصون ٦٢٥/٥،٦٢٦.

(٣) يونس: ١١.

(٤) ينظر: السبعة ص٣٢٣، ومعاني القراءات ٤٠/٢، وحجة القراءات ص٣٢٨، والإقناع في القراءات السبع ص٣٢٩، ومفاتيح الأغاني ص٢٠٤، وإبراز المعاني ص٥٠٥، والنشر ٢٨٢/٢، والمكرر ص١٥٧، والإتحاف ص٣١٠، والبدور الزاهرة ١٤٢/١.

(٥) الحجة ٢٥٣/٤

(٦) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ١٤٢/٢، والوسيط للواحدي ٥٤٠/٢.

(٧) يونس: ١١.

(٨) تفسيره ٣٦/١٥.

الأجل في قوله: ﴿لقضى إليهم أجلهم﴾ كذلك .

فكما أسند الفعل بالأجل المضروب للحياة إلى الفاعل في قوله: ﴿ثم قضى أجلا﴾ عند الجميع؛ كذلك أسنده ابن عامر في قوله: ﴿لقضى إليهم أجلهم﴾ إلى الفاعل، ولم يسنده إلى الفعل المبنيّ للمفعول"[١].

قال الزمخشري: " وتنصره قراءة عبد الله: ﴿لقضينا إليهم أجلَهم﴾ "[٢]، وتبعه الرازي[٣] .

تأنيث الفعل المسند إلى المؤنث اللفظي

انفرد ابن عامر بتأنيث الفعل المسند إلى الفاعل المؤنث اللفظي في خمسة مواضع:

الأول: قوله تعالى: ﴿ وَقَالُواْ مَا فِي بُطُونِ هَٰذِهِ ٱلْأَنْعَٰمِ خَالِصَةٌ لِّذُكُورِنَا وَمُحَرَّمٌ عَلَىٰٓ أَزْوَٰجِنَا ۖ وَإِن يَكُن مَّيْتَةً فَهُمْ فِيهِ شُرَكَآءُ ۚ سَيَجْزِيهِمْ وَصْفَهُمْ ۚ إِنَّهُۥ حَكِيمٌ عَلِيمٌ ﴾[٤] ، **قال الفارسي:** " اختلفوا في الياء والتاء من قوله جلّ وعزّ: ﴿وإن يكن ميتة﴾ في الرفع والنصب، فقرأ ابن كثير: ﴿وإن يكن﴾ بالياء ﴿ميتةٌ﴾ رفعا خفيفا، وقرأ ابن عامر[٥]: ﴿وإن تكن﴾ بالتاء، ﴿ميتةٌ﴾ رفعا..."[٦].

الثاني: قوله تعالى: ﴿ قُل لَّآ أَجِدُ فِي مَآ أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٍ يَطْعَمُهُۥٓ إِلَّآ أَن يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَّسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُۥ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِۦ ۚ فَمَنِ ٱضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾[٧] ، **قال الفارسي:** " وقرأ ابن عامر[٨] وحده: ﴿إلا أن تكون﴾ بالتاء، ﴿ميتةٌ﴾ رفعا"[٩] .

الثالث: قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ يَتَوَفَّى ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَدْبَٰرَهُمْ وَذُوقُواْ عَذَابَ ٱلْحَرِيقِ ﴾[١٠]، **قال الفارسي:** " كلهم قرأ: ﴿إذ يتوفى الذين كفروا﴾ بالياء غير ابن عامر[١١]، فإنه

---

(١) الحجة ٤/٢٥٦،٢٥٧، وينظر: حجة القراءات ص٣٢٨.

(٢) الكشاف ٢/٣٣٢.

(٣) ينظر: تفسيره ١٧/٢١٩.

(٤)الأنعام: ١٣٩.

(٥) ينظر: السبعة ص٢٧٠، ومعاني القراءات ١/٣٩٠، وحجة القراءات ص٢٧٤، وتفسير البغوي ٢/١٦٣، والمحرر الوجيز ٢/٣٥٢، والبحر المحيط ٤/٦٦٢، والدر المصون ٥/١٨٦، والنشر ٢/٢٦٥، والمكرر ١/١٢٢.

(٦) الحجة ٣/٤١٤.

(٧)الأنعام: ١٤٥.

(٨) ينظر: السبعة ص٢٧٢، ومعاني القراءات ١/٣٩٢، وحجة القراءات ص٢٧٦، والإتحاف ص٢٧٧

(٩) الحجة ٣/٤٢٣.

(١٠)الأنفال: ٥٠.

(١١) ينظر: السبعة ص٣٠٧، ومعاني القراءات ١/٤٤١، والمبسوط ص٢٢١، وحجة القراءات ص٣١١،

قرأ: ﴿إذ تتوفى﴾ بتاءين"[١].

الرابع: قوله تعالى:﴿ أَوَلَمْ يَكُن لَّهُمْ ءَايَةً أَن يَعْلَمَهُۥ عُلَمَٰٓؤُا۟ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴾[٢] ، **قال الفارسي:** " وكلّهم قرأ: ﴿أولم يكن لهم آية﴾ نصبا، غير ابن عامر[٣] فإنه قرأ: ﴿تكن﴾ بالتاء ﴿آيةٌ﴾ بالرفع "[٤].

الخامس: قوله تعالى: ﴿ فَٱلْيَوْمَ لَا يُؤْخَذُ مِنكُمْ فِدْيَةٌ وَلَا مِنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ۚ مَأْوَىٰكُمُ ٱلنَّارُ ۖ هِىَ مَوْلَىٰكُمْ ۖ وَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ ﴾[٥] ، **قال الفارسي:** " ابن عامر[٦] في رواية هشام: ﴿فاليوم لا تؤخذ﴾، ابن ذكوان: بالياء، وكذلك الباقون: بالياء"[٧] .

توجيه القراءة:

أما التأنيث في المواضع كلها فهو جائز

أما الموضع الأول والثاني فقد أَنثَ الفعل فيهما؛ لأن لفظ (ميتة) مؤنث[٨]، وتأنيثها مجازي؛ لأنها تقع على الذكر والأنثى من الحيوان[٩] ، **وفيما يأتي الحديث عن هذه المواضع موضعًا موضعًا:**

أما (تكن) في **الآية الأولى** فهي تامة، بمعنى الحدوث والوقوع عند الزجاج[١٠] ، والزمخشري[١١] ، وابن خالويه[١٢]، وابن زنجلة [١٣] ، وغيرهم [١٤]، والتقدير: وإن تَقَعْ مَيْتَةٌ ،وإن تَحْدُثْ مَيْتَة.

---

(١) الحجة ١٥٩/٤.

(٢) الشعراء: ١٩٧.

(٣) ينظر: السبعة ص٤٧٣، ومعاني القراءات ٢٣٠/٢، وحجة القراءات ص٥٢١، والمحرر الوجيز ٢٦٣/٥، والبحر المحيط ١٠٧/١٠، والنشر ٣٣٦/٢، والإتحاف ص٤٢٤.

(٤) الحجة ٣٦٩/٥.

(٥) الحديد: ١٥.

(٦) ينظر: السبعة ص٦٢٦، والحجة لابن خالويه ص٣٤٣، ومعاني القراءات ٥٦/٣، وحجة القراءات ص٧٠٠، وإبراز المعاني ص٦٩٨، والنشر ٣٨٤/٢.

(٧) الحجة ٢٧٦/٦.

(٨) ينظر: تفسير الطبري ١٥١/١٢، والحجة للفارسي ٤١٥/٣، والوسيط ٣١٨/٢، المحرر الوجيز ٣٥٢/٢، وتفسير الرازي ١٦٠/١٣

(٩) ينظر: الدر المصون ١٨٦/٥.

(١٠) ينظر: معاني القرآن ٢٩٥/٢.

(١١) ينظر: الكشاف ٧٢/٢.

(١٢) ينظر: الحجة في القراءات السبع ص١٥١.

(١٣) ينظر: حجة القراءات ص٢٧٤.

(١٤) ينظر: مشكل إعراب القرآن ٢٧٣/١. والتبيان ٥٤٣/١

وأجاز **الأخفش**[١] ، ووافقه **السمين الحلبي**[٢] أن تكون ناقصة وخبرها محذوف، والتقدير: وإن تكن في بطونها ميتةٌ .

وأما قراءة: (تكون ميتةٌ) في الآية الثانية فقد أشكلت على بعض النحويين فلحّنَها **الفراء**؛ لأن قوله: ﴿أو دمًا مسفوحًا﴾ منصوب، وهو معطوف عليه، حيث قال: " ولا يصلح الرفع في القراءة؛ لأن الدم منصوب بالرد على الميتة، وفيه ألف تمنع من جواز الرفع"[٣] .

وضعَّفها العكبري[٤] أيضًا.

وأجاب النحاس، ومكي[٥]، والسمين الحلبي[٦] بأن القراءة صحيحة، و(دمًا) معطوف على محل (أن تكون) ؛ لأنها في محل نصب على الاستثناء ، **قال النحَّاس:** " وبعض النحويين يقول هو لحن؛ لأنه عطف منصوبا على مرفوع وسبيل المعطوف سبيل المعطوف عليه، والقراءة جائزة، وقد صحّت عن إمام على أن يكون ﴿أو دما ﴾معطوفا على ﴿أنْ﴾؛ لأن ﴿أن﴾ في موضع نصب، وهي اسم، والتقدير: إلّا كون ميتة أَوْ دَماً مَسْفُوحاً "[٧] .

(تكون) بين التمام والنقصان:

ذهب السمرقندي[٨] إلى أن (تكون) في الآية ناقصة، و(ميتةٌ) اسمها، وأجازه السمين الحلبي[٩]، والخبر محذوف تقديره: إلا أن يكون هناك ميتةٌ.

ومذهب الجمهور[١٠] أنها تامة بمعنى الحدوث والوقوع، والمعنى : إلا أن تقع ميتةٌ.

وأما الآية الثالثة فإن (الملائكة) جمع تكسير، ويجوز في الفعل المسند إليه التذكير باعتبار الجمع، والتأنيث باعتبار الجماعة[١١] .

---

(١) ينظر: معاني القرآن ٣١٤/١.

(٢) ينظر: الدر المصون ١٨٦/٥.

(٣) معاني القرآن ٣٦٠/١.

(٤) ينظر: التبيان ٥٤٥/١.

(٥) إلا أنه نسب القراءة إلى أبي جعفر يزيد بن القعقاع. ينظر: مشكل إعراب القرآن ٢٧٦/١

(٦) ينظر: الدر المصون ١٩٧/٥.

(٧) إعراب القرآن ٣٧/٢، وينظر: المحرر الوجيز ٣٥٦/٢، وتفسير البيضاوي ص ١٨٧.

(٨) ينظر: تفسيره ٤٩١/١.

(٩) ينظر: الدر المصون ١٩٧/٥.

(١٠) ينظر: معاني القرآن ٣٦١/١، والحجة للفارسي ٤٢٤،٤٢٣/٣، الوسيط ٣٣٢/٢، وتفسير البغوي ١٦٦/٢، المحرر الوجيز ٣٥٦/٢، وتفسير الرازي ١٦٨/١٣، والبحر المحيط ٦٧٣/٤.

(١١) ينظر: معاني القرآن للأخفش ٩٥/١، ومعاني القراءات ٤٤١/١، والدر المصون ١٥٠/٣.

واحتج[١] لابن عامر بالتأنيث في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ﴾[٢]وَقوله: ﴿ تَحْمِلُهُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ﴾[٣]وَقوله: ﴿ إِذْ قَالَتِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ﴾[٤].

واستُدِل بقراءة ابن عامر على أن فاعل (يتوفى) – في قراءة الجمهور– هو (الملائكة)[٥] .

وأما الآية الرابعة فـ(تكن) يحتمل أن تكون تامة، ويحتمل أن تكون ناقصة[٦].

فإن كانت تامة جاز أن يكون ﴿لهم﴾ متعلقا بها، و ﴿آية﴾ فاعلا بها. و ﴿أن يعلمه﴾: إما بدل من آية، وإما خبر مبتدأ مضمر أي: أولم تحصل لهم آية.

وإن كانت ناقصة جاز فيها أربعة أوجه:

الأول: أن يكون اسمها مضمرا فيها بمعنى القصة، و ﴿آيةٌ أن يعلمه﴾ جملة قدم فيها الخبر واقعة موقع خبر﴿تكن﴾، وممن قال بهذا: الفارسي[٧] ، والجرجاني[٨]، والزمخشري[٩]، والعكبري[١٠] ، وابن يعيش[١١]

الثاني: أن يكون اسمها ضمير القصة أيضا، و ﴿لهم﴾ خبر مقدم، و ﴿آيةٌ﴾ مبتدأ مؤخر، والجملة خبر ﴿تكن﴾ و ﴿أن يعلمه﴾ إما بدل من ﴿آية﴾، وإما خبر مبتدأ مضمر، أي: هي أن يعلمه.

وعلى هذين الوجهين فتأنيث الفعل ليس للآية، وإنما لضمير القصة[١٢] كقوله تعالى : ﴿ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ ﴾[١٣].

الثالث: أن يكون ﴿لهم﴾ خبر ﴿تكن﴾ مقدما على اسمها، و﴿آية﴾ اسمها، **و** ﴿أن يعلمه﴾ بدل، أو خبر لمبتدأ محذوف، وممن قال به: **البيضاوي**[١٤]

---

(١) ينظر: الحجة للفارسي ١٥٩/٤، وحجة القراءات ص٣١١.

(٢)النساء: ٩٧.

(٣)البقرة: ٢٤٨.

(٤)آل عمران: ٤٥

(٥) ينظر: تفسير البيضاوي ٦٣/٣، والبحر المحيط ٣٣٦/٥.

(٦) ينظر: شرح المفصل ٣٣٩/٢، ومغني اللبيب ص٥٩١، والدر المصون ٥٥٢/٨،٥٥٣، والإتحاف ص٤٢٤

(٧) ينظر: الحجة ٣٧٠/٥.

(٨) ينظر: المقتصد ص٤٢٢،٤٢٣

(٩) ينظر: الكشاف ٣٣٥/٣.

(١٠) ينظر: التبيان ١٠٠١/٢.

(١١) ينظر: شرح المفصل ٣٣٩/٢

(١٢) ينظر: الحجة للفارسي ٣٦٩/٥،٣٧٠.

(١٣)الحج: ٤٦

(١٤) ينظر: تفسيره ١٥٠/٤.

قال أبو حيان: "وقد منعوا من البدل؛ لأنه لا يحل الثاني محل الأول، فيكون بمنزلته في المعنى"[١].

الرابع: أن يكون ﴿آية﴾ اسمها و ﴿أن يعلمه﴾ خبرها، وممن قال به: الفراء[٢]، والزجاج[٣]، وابن خالويه[٤]، وأبو منصور الأزهري[٥]، وابن زنجلة[٦]، والبغوي[٧]، والعكبري[٨] ، والقرطبي[٩].

وقد اعترض هذا: بأنه يلزم جعل الاسم نكرة، والخبر معرفة.

وقد نص جمهور النحويين[١٠] على أنه ضرورة كقوله:

كأنَّ سبيئةً من بيتِ رَأْسٍ يكون مزاجَها عسلٌ وماءُ [١١]

وقد أجيب[١٢] عن ذلك: بأن ﴿آية﴾ قد تخصصت بقوله: ﴿لهم﴾؛ فإنه حال منها، والحال صفة، وبأن تعريف الجنس ضعيف لعمومه.

وأجاب ابن مالك[١٣] بأن القائل ليس مضطرا؛ لتمكنه من أن يقول: يكون مزاجُها عسلٌ وماءُ، فيجعل اسم كان ضمير (سبيئة)، ومزاجها عسل، مبتدأ وخبر في موضع نصب بـ(كان)، وعليه فهو يرى جواز الإخبار بالمعرفة عن النكرة بشرط الفائدة.

وأرى أن الأوجُهَ الثلاثةَ الأولى أولى، وأرجحُ؛ لسلامتها من الاعتراض، وأقواها الأول؛ ويؤيده قراءة الجماعة.

---

(١) ينظر: التذييل والتكميل ٢/٢٧٩.

(٢) ينظر: معاني القرآن ٢/٢٨٣.

(٣) ينظر: معاني القرآن ٤/١٠١.

(٤) ينظر: الحجة في القراءات السبع ص٢٦٨.

(٥) ينظر: معاني القراءات ٢/٢٣٠.

(٦) ينظر: حجة القراءات ص٥٢١

(٧) ينظر: تفسيره ٣/٤٧٨.

(٨) ينظر: التبيان ٢/١٠٠١.

(٩) ينظر: تفسيره ١٣/١٣٩.

(١٠) ينظر: الكتاب ١/٤٨،٤٩، والمقتضب ٤/٩١،٩٢، والأصول ١/٦٧، ٨٣، والمقتصد ص٤٠٣،٤٠٤،٤٢٣، وشرح المفصل ٢/٣٣٩، ومغني اللبيب ص ٥٩١

(١١) البيت من الوافر وهو لحسَّان في ديوانه ص٧١، والكتاب ١/ ٤٩، والمقتضب ٤/ ٩٢، والمحتسب ١/ ٢٧٩، وشرح المفصل ٤/٣٣٩،٣٤١، وشرح التسهيل ١/٣٥٦، واللمحة في شرح الملحة ٢/٥٨٢، والتذييل ٤/ ١٨٥، وبلا نسبة في : المقتصد ص٤٠٤، ومغني اللبيب ص٥٩١، و الهمع ١/ ٤٣٥

السبيئة: الخمر المعتقة، المزاج والممازجة: الخلط، وبيت رأس: قرية من قرى حوران، ويروى: (سلافة) مكان (سبيئة)

(١٢) ينظر: التبيان ٢/١٠٠١، ومغني اللبيب ص٥٩١

(١٣) ينظر: شرح التسهيل ١/٣٥٦.

وأما الآية الخامسة فقد أنَّث ابن عامر في رواية هشام[١] ؛ لأن (فدية) مؤنث في اللفظ[٢].

قال الفراء: " فإذا تقدم الفعل قبل الفدية، والشفاعة، والصيحة، والبينة، وما أشبه ذلك، فإنك تؤنث فعلَه وتذكِّره، قد جاء الكتاب بكل ذلك"[٣].

نصب (والحب ذا العصف والريحان)

انفرد ابن عامر بنصب (والحبَّ ذا العصف) في قوله تعالى: ﴿ وَٱلۡحَبُّ ذُو ٱلۡعَصۡفِ وَٱلرَّيۡحَانُ ﴾[٤] .

قال الفارسي: " قرأ ابن عامر[٥] وحده: ﴿والحبَّ ذا العصفِ والريحان﴾ بالنصب، الباقون: ﴿الحب ذو العصف﴾ رفع"[٦] .

التوجيه:

صحَّحَ الفرَّاء القراءة، ووجهها على تقدير: (خلق)، والعجيب أن يقول بعد ذلك: ولم نسمع بها قارئًا!، قال: " ولو قَرَأَ قارئ: ﴿والحبّ ذا العصف والريحانَ﴾ لكان جائزًا، أي: خَلَقَ ذا وذا، وهي فِي مصاحف أهل الشام: والحبّ ذا العصف، وَلم نَسْمَع بها قارئا"[٧] .

ووافقه **الفارسي** في التوجيه حيث قال: " قول ابن عامر: ﴿**والحبَّ ذا العصف**﴾ حمله على أنّ قوله: ﴿ وَٱلۡأَرۡضَ وَضَعَهَا لِلۡأَنَامِ ﴾[٨]مثل: خلقها للأنام، وخلق الحبّ ذا العصف، وخلق الريحان، وهو الرزق"[٩]

---

(١) وأما في رواية ابن ذكوان فقد قرأ بالياء موافقًا الجماعة.

(٢) ينظر: معاني القرآن للأخفش ٣٢٤،٩٥/١، والحجة للفارسي ٢٧٦/٦

(٣) معاني القرآن ١٣٤/٣.

(٤) الرحمن: ١٢.

(٥) ينظر: المصاحف ص١٥٣،١٥٤، والسبعة ص٦١٩، ومعاني القراءات ٤٤/٣، والمبسوط ص٤٢٣، وحجة القراءات ص٦٩٠، والإقناع ص٣٨١، والنشر ٣٨٠/٢.

(٦) الحجة ٢٤٤/٦.

(٧) معاني القرآن ١١٤/٣.

(٨) الرحمن: ١٠

(٩) الحجة ٢٤٥/٦.

ووافقهما ابن زنجلة[١]، والثعلبي[٢]، ومكي[٣]، والواحدي[٤]، والبغوي[٥]، وابن عطية[٦]، والعكبري[٧] ، والقرطبي[٨]، وأبوحيان[٩].

وقدر ابن **خالويه**[١٠] ناصبه الفعل (أنبت) قال: " والحجة لمن قرأه بالألف والنصب: أنه ردّه على قوله: وَالسَّماءَ رَفَعَها وَوَضَعَ الْمِيزانَ ، وأنبت الحب ذا العصف".

وأجاز الزمخشري أن يكون ﴿الحبَّ ذا العصف والريحانَ﴾ منصوبًا على تقدير: (خلق) أو (أخص)، قال: ويجوز يكون أصل (والريحان) : (وذا الريحان) وحُذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه ، قال : " وفي مصاحف أهل الشام: ﴿والحب ذا العصف والريحان﴾، أي: (وخلق الحب والريحان)، أو وأخص الحبَّ والريحانَ. ويجوز أن يراد: وذا الريحان، فيحذف المضاف ويقام المضاف إليه مقامه"[١١]. ووافقه البيضاوي[١٢]، والبناء الدمياطي[١٣].

واعترض **السمين الحلبي**[١٤] نصبه على الاختصاص بأنه لم يدخل في مسمى الفاكهة، والنخل حتى يخصه من بينها.

وأجيب: بأنه إنما أراد إضمار فعل، وهو أخص، فليس هو الاختصاص الصناعي[١٥]

---

(١) ينظر: حجة القراءات ص٦٩٠.

(٢) ينظر: تفسيره ١٧٩/٩.

(٣) ينظر: مشكل إعراب القرآن ٧٠٤/٢.

(٤) ينظر: الوسيط ٢١٨/٤.

(٥) ينظر: تفسيره ٣٣٢/٤.

(٦) ينظر: المحرر الوجيز ٢٢٥/٥.

(٧) ينظر: التبيان ٢/ ١١٩٨.

(٨) ينظر: تفسيره ١٥٨/١٧.

(٩) ينظر: البحر المحيط ٥٨/١٠، والدر المصون ١٥٩/١٠

(١٠) الحجة في القراءات السبع ص٣٣٨

(١١) الكشاف ٤٤٥/٤.

(١٢) ينظر: تفسيره ١٧١/٥.

(١٣) ينظر: الإتحاف ص٥٢٦.

(١٤) ينظر: الدر المصون ١٥٩/١٠.

(١٥) ينظر: حاشية الشهاب على البيضاوي ١٣١/٨

نصب المستثنى في الاستثناء التام المنفي

انفرد ابن عامر بنصب المستثنى في الاستثناء التام المنفي في قوله تعالى:﴿ وَلَوۡ أَنَّا كَتَبۡنَا عَلَيۡهِمۡ أَنِ ٱقۡتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمۡ أَوِ ٱخۡرُجُواْ مِن دِيَٰرِكُم مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٞ مِّنۡهُمۡ ﴾[١]، **قال الفارسي:**" وكلهم قرأ: ﴿ما فعلوه إلا قليلٌ منهم﴾ رفعا، إلّا ابن عامر[٢] فإنّه قرأ: ﴿إلا قليلًا منهم﴾ نصبا، وكذلك هي في مصاحفهم"[٣].

تمهيد:

إذا كان الاستثناء تامًّا منفيًّا، وكان ما بعد إلَّا من جنس ما قبلها نحو: ما أتاني أحدٌ إلا زيدٌ فيجوز في المستثنى وجهان:

الأول: إتباع ما بعد **(إلّا)** لما قبلها في الإعراب على طريقة البدل عند البصريين، أو العطف عند الكوفيين[٤] ، والإتباع أولى[٥]، لأنه على اللفظ، واللفظ أولى من المعنى، وهو أيضا يشتمل على المعنى

الثاني: النصب، وتوجيهه يظهر من الاحتجاجات لقراءة ابن عامر.

توجيه القراءة:

رجح الفارسي[٦] **قراءة الرفع، قال:** لأنها الأكثر الأشيع في الاستعمال، والأقيس، فقوّتها من جهة القياس أنّ معنى: ما أتاني أحدٌ إلّا زيدٌ، وما أتاني إلّا زيدٌ؛ واحد فكما اتفقوا على: ما أتاني إلّا زيدٌ، على الرفع، وكان: ما أتاني أحدٌ إلّا زيدٌ، بمنزلته ومعناه، اختاروا الرفع مع ذكر أحد

ووجَّه قراءة النصب على إجراء النفي مُجرى الإيجاب، وذلك أن قولك: ما جاءني أحدٌ كلام تام، كما أن: جاءني القومُ كذلك، فنصب مع النفي كما نصب مع الإيجاب، والجامع كون المستثنى فضلة جاء بعد تمام الكلام.

وهذا مفهوم كلام الفراء[٧] **، وسيبويه؛** إذ قال: " ومن قال: ما أتاني القومُ إلا أباك، لأنه بمنزلة أتاني القومُ إلا أباك، فإنه ينبغي له أن يقول: " مَا فَعَلُوهُ إلاَّ قَليلاً مِنْهُمْ "[٨].

---

(١) النساء: ٦٦.

(٢) ينظر: المصاحف لابن أبي داود ص١٥١، والسبعة ص٢٣٥، وإعراب القرآن للنحاس ٢٢٣/١، ٢٢٤، والحجة في القراءات السبع ص١٢٤، ومعاني القراءات ٣١١/١، والمبسوط ص١٨٠، وحجة القراءات ص٢٠٦، والهداية إلى بلوغ النهاية ٣١١٠/٤.

(٣) الحجة ١٦٨/٣.

(٤) ينظر في هذه المسألة: الكتاب ٢/ ٣١١، والمقتضب ٤/ ٣٩٤، والأصول ١/ ٣٠٣، والإنصاف ١/ ٢٦٦، والتبيين ص ٤٠٣، وشرح التسهيل ٢/ ٣٤٣، والارتشاف ٣/ ١٥٠٧، والبحر المحيط٦٩٦/٣.

(٥) ينظر: معاني القرآن للفراء ١٦٦/١، وإعراب القرآن ٢٢٣/١، ٢٢٤، والحجة في القراءات السبع ص١٢٤

(٦) ينظر: الحجة ١٦٨/٣، ١٦٩.

(٧) ينظر: معاني القرآن ١٦٦/١، ١٦٧.

(٨) الكتاب ٣١١/٢.

وتبعهم الواحدي[١] ، وابن عطية[٢] ، والرازي[٣] .

واختار ابن خالويه[٤]في توجيه النصب وجهين:

الأول: أنه ردّ لفظ النفي على ما كان في الإيجاب. كأن قائلا قال: قد فعلوه إلا قليلا منهم، فردّ عليه لفظه منفيًّا فقال: ما فعلوه إلا قليلا منهم، كما يقول: قد قام زيد، فيرد عليك: ما قام زيد، وهذا توجيه سيبويه ومن وافقه.

الثاني: أنك إذا قلت: ما قام أحد إلا زيدٌ، أبدلت زيدا من أحد فرفعته فكأنك قلت: ما قام إلّا زيد، ولم تأت (بأحد). فإن لم تقدر البدل في كلامك، وجعلت قولك: ما قام أحد كلاما تاما، لا تنوي فيه الإبدال من أحد، ثم استثنيت على هذا نصبت فقلت: ما قام أحد إلا زيدا. فعلى هذا تصح قراءة ابن عامر بالنصب، كأنه قال: ما فعلوه على تمام الكلام، وترك تقدير البدل فيه. ثم قال بعد ذلك: إلّا قليلا منهم. فهذا وجه صحيح. وما قبله ليس بخارج عنه.

ووجهها النحاس[٥]، والزجاج[٦]، والأزهري[٧]، وابن زنجلة[٨]، البغوي[٩]، والقرطبي[١٠] وغيرهم[١١] على الاستثناء كأنه قال: أستثنى قليلًا منهم، أو على فعل، تقديره: إلا أن يكون قليلا منهم

وضعَّف ابن خالويه[١٢] تقدير الفعل قائلًا: " وهذا احتجاج فيه بعض الوهن؛ لأنه يدخل عليه ما يفسده".

وأجاز الزمخشري[١٣] – مع نصبه على أصل الاستثناء– أن يكون صفة لمصدر محذوف، تقديره: ما فعلوه إلا فعلًا قليلًا.

---

(١) ينظر: التفسير الوسيط٢/٧٦،٧٧.

(٢) ينظر: المحرر الوجيز ٢/٧٥.

(٣) ينظر: تفسيره ١٠/١٣٠.

(٤) ينظر: الحجة في القراءات السبع ص١٢٤،١٢٥.

(٥) إعراب القرآن ١/٢٢٣،٢٢٤.

(٦) معاني القرآن وإعرابه ٢/٧٢.

(٧) ينظر: معاني القراءات ١/٣١١.

(٨) ينظر: حجة القراءات ص٢٠٦.

(٩) تفسيره ١/٦٥٨.

(١٠) تفسيره ٥/٢٧٠.

(١١) ينظر : تفسير الطبري ٨/٥٢٨، وبحر العلوم ١/٣١٥، وتفسير السمعاني ١/٤٤٥، والتبيان للعكبري ١/٣٧٠، وإبراز المعاني من حرز الأماني ص٤١٨، وتفسير القرطبي ٥/٢٧٠.

(١٢)ينظر: الحجة في القراءات السبع ص١٢٥.

(١٣) الكشاف ١/٥٣٠.

ورجح ابن عطية[١] ، وأبو حيان[٢] توجيه النصب على أصل الاستثناء، وضَعّفَا كونه صفة لمصدر محذوف كما قال الزمخشري؛ لأمرين:

الأول: أن الظاهر أنَّ (منهم) صفةٌ لـ(قليلاً)، ومتى حُمِل القليلُ على غير الأشخاص يَقْلَق هذا التركيب، فلو قلت: ما ضربوا زيدًا إلا ضربًا قليلًا منهم لم يحسن؛ إذ لا فائدةَ حينئذ في ذكرِ (منهم).

الثاني: أنها على هذا التوجيه تخالف قراءة الرفع.

وما قاله ابن عطية وأبو حيَّان أرجح.

إضافة الموصوف إلى الصفة

انفرد ابن عامر بإضافة الموصوف لصفته، أو الشيء لنفسه في قوله تعالى: ﴿ وَمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَآ إِلَّا لَعِبٌ وَلَهْوٌ ۖ وَلَلدَّارُ ٱلْءَاخِرَةُ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ يَتَّقُونَ ۗ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴾[٣]

قال الفارسي: " وكلهم قرأ: ﴿وللدارُ الآخرةُ ﴾ بلامين ورفع الآخرة، غير ابن عامر[٤] فإنّه قرأ: ﴿ولدارُ الآخرةِ﴾ بلام واحدة وخفض الآخرة"[٥].

تمهيد:

قراءة ابن عامر تدخل في إضافة الموصوف إلى الصفة، وهي ممنوعة عند البصريين[٦]؛ لأن الإضافة إما للتعريف، أو للتخصيص، والشيء لا يعرف نفسه، ولا يخصصها ، وما ورد موهمًا ذلك أولوه على حذف الموصوف، وإقامة الصفة مُقامه.

وأجاز الكوفيون[٧] إضافة الشيء إلى نفسه إذا اختلف اللفظان، وقد جاء في كتاب الله، وكلام العرب كثيرًا

---

(١)الدر المصون ٢٢/٤.

(٢)البحر المحيط٦٩٦/٣.

(٣)الأنعام: ٣٢.

(٤) ينظر: السبعة ص٢٥٦، وإعراب القرآن للنحاس ٨/٢، ومعاني القراءات ٣٥١/١، وتفسير السمرقندي ٤٤٣/١، وحجة القراءات ص٢٤٦، والهداية ٣١٢١/٤، وتفسير البغوي ١٢٠/٢، والإقناع في القراءات السبع ص٣١٨، والمحرر الوجيز ٢٨٥/٢، وتفسير الرازي ٥١٦/١٢، والبحر المحيط ٤٨٥/٤.

(٥) الحجة ٣٠٠/٣.

(٦) ينظر في المسألة: الأصول ٢/ ٨، والضوء الوهاج على الموجز لابن السراج ص ٩٨، ٩٩ والإيضاح للفارسي ص ٢٨٢، ٢٨٣، والمقتصد ٢/ ٨٩٣، والإنصاف ٢/ ٣٥٦، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس١/ ٧٣٨ والارتشاف ٤/ ١٨٠٦، والبحر المحيط ٤٨٥/٤، والدر المصون ٦٠٠/٤.

(٧) ينظر: معاني القرآن للفراء ٣٣٠/١، ٥٦،٥٥/٢، والتبيان للعكبري ٤٩١/١، وتفسير القرطبي ٢٧٥/٩، والبحر المحيط ٤٨٥/٤، والدر المصون ٦٠٠/٤.

نحو: مسجد الجامع، ﴿ وَحَبَّ ٱلۡحَصِيدِ ﴾[١].

توجيه القراءة:

سلك أبو علي الفارسي في توجيه القراءة ابن عامر مسلك البصريين ؛ **إذ قال** : " ووجه قول ابن عامر أنّه لم يجعل الآخرة صفة للدار، ولكنّه أضاف الآخرة إلى الدار، فلا تكون الآخرة على هذا صفة للدار، لأنّ الشيء لا يضاف إلى نفسه، ولكنّه جعلها صفة للساعة، فكأنّه قال: ولدار الساعة الآخرة، وجاز وصف الساعة بالآخرة، كما وصف اليوم بالآخر في قوله: ﴿ وَٱرۡجُواْ ٱلۡيَوۡمَ ٱلۡأٓخِرَ ﴾[٢] ، وحسن إضافة الدار إلى الآخرة ولم يقبح من حيث استقبحت إقامة الصفة مقام الموصوف؛ لأنّ الآخرة صارت كالأبطح، والأبرق ، ألا ترى أنّه قد جاء: ﴿ وَلَلۡأٓخِرَةُ خَيۡرٞ لَّكَ مِنَ ٱلۡأُولَىٰ ﴾[٣] فاستعملت استعمال الأسماء، ولم تكن مثل الصفات التي لم تستعمل استعمال الأسماء، ومثل الآخرة في أنّها استعملت استعمال الأسماء قولهم: (الدنيا) لمّا استعملت استعمال الأسماء حسن أن لا تلحق لام التعريف في نحو قوله:

في سعي دُنْيَا طَالَ ما قَدْ مدّت "[٤]

وذكر مثل هذا الكلام **الرازي** في تفسيره[٥]، وممن سلك هذا المسلك – أيضًا– مكيّ[٦]، وابن عطية[٧] ، والعكبري[٨]، والقرطبي[٩] ، والنسفي[١٠].

وذهب أبو منصور الأزهري[١١]، والواحدي[١٢] ، والبغوي[١٣]، والرازي مذهب الكوفيين في أنه من إضافة الشيء إلى نفسه؛ لاختلاف اللفظين، كقولهم: بارحة الأولى، ويوم الخميس، وحق اليقين.

قال الرازي: " أما وجه قراءة ابن عامر فهو أن الصفة في الحقيقة مغايرة للموصوف فصحت الإضافة من هذا الوجه، ونظيره قولهم: بارحة الأولى، ويوم الخميس، وحق اليقين، وعند البصريين لا تجوز هذه

---

(١) ق: ٩.

(٢) العنكبوت: ٣٦.

(٣) الضحى: ٤.

(٤) الحجة ٣/٣٠١،٣٠٢.

(٥) تفسير الرازي ١٢/٥١٧.

(٦) ينظر: مشكل إعراب القرآن ١/٢٥١.

(٧) ينظر: المحرر الوجيز ٢/٢٨٥.

(٨) ينظر: التبيان ١/٤٩١.

(٩) ينظر: تفسيره ٦/٤١٥.

(١٠) ينظر: تفسيره ١/٥٠٠.

(١١) ينظر: معاني القراءات ١/٣٥١،٣٥٢.

(١٢) ينظر: التفسير الوسيط ٢/٢٦٤.

(١٣) ينظر: تفسيره ٢/١٢٠.

الإضافة، قالوا: لأن الصفة نفس الموصوف، وإضافة الشيء إلى نفسه ممتنعة...."[١].

والراجح هو توجيه الكوفيين، ومن وافقهم لجواز إضافة الشيء إلى نفسه إذا اختلف اللفظان؛ لورود ذلك نثرًا، ونظمًا.

فمن النثر غير قراءة ابن عامر موضع الدراسة: قوله تعالى: ﴿ إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ حَقُّ ٱلْيَقِينِ ﴾[٢]، وقوله تعالى: ﴿ وَلَدَارُ ٱلْأَخِرَةِ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ ٱتَّقَوْاْۗ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴾[٣] ، وقوله تعالى:﴿ وَلَدَارُ ٱلْأَخِرَةِ خَيْرٌۚ وَلَنِعْمَ دَارُ ٱلْمُتَّقِينَ ﴾[٤] ، وقوله تعالى: ﴿ وَنَزَّلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً مُّبَٰرَكًا فَأَنۢبَتْنَا بِهِۦ جَنَّٰتٍ وَحَبَّ ٱلْحَصِيدِ ﴾[٥] ، وقوله تعالى: ﴿ إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ حَقُّ ٱلْيَقِينِ ﴾[٦] ، وقراءة عامة قرّاء المدينة والبصرة[٧] : ﴿بِشِهَابِ قَبَسٍ﴾ بإضافة الشهاب إلى القبس، وترك التنوين ، **وقول العرب:** أتيتك عام الأوَّلِ، وبارحةَ الأولى، وليلةَ الأولى، ويومَ الخميسِ.

ومن النظم قول الشاعر:

وَلَوْ أَقْوَتْ عَلَيْكَ دِيَارُ عَبْسٍ عَرَفْتَ الذُّلَّ عِرْفَانَ اليَقِينِ [٨]

وقول الآخر:

وقَرَّبَ جانب الغربي يَأْدُو مَدَبَّ السَّيلِ، واجتنب الشِّعَارَا[٩]

وكثرة الشواهد ترجح القول بالجواز، وعدم التأويل أولى من القول بالتأويل؛ إذ في التأويل تكلف لا داعي له.

---

(١) تفسير الرازي ٥١٢/١٢،٥١٦.

(٢) الواقعة: ٩٥

(٣)يوسف: ١٠٩.

(٤)النحل: ٣٠.

(٥) ق: ٩.

(٦)الواقعة: ٩٥.

(٧) هي قراءة ابن كثير، ونافع، وأبي عمرو، وابن عامر ينظر: السبعة ص٤٧٨، والحجة للقراء السبعة ٣٧٢/٥، وتفسير الطبري ٤٢٧/١٩، والحجة في القراءات السبع ص٢٦٩.

(٨) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في: معاني القرآن للفراء ٥٦/٢، وتفسير الطبري ٢٩٤/١٦، وتفسير القرطبي ٢٧٥/٩

و" الهجين"، ولد العربي لغير العربية. و" أقوت الدار": أقفرت وخلت من سكانها. يقول له: لو فارقت عبس مكانها وأفردتك فيه، لعرفت الذل عرفانًا يقينًا.

(٩) البيت من الوافر، وهو للراعي النميري في: ديوانه ص ١٤٧، والإنصاف ٢/ ٣٥٦؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٤١؛ وبلا نسبة في: لسان العرب (دب ب)، (ش ع ر).

البيت في وصف حمار وحش، ومدبّ السيل: موضع جريه، والشّعار، بزنة سحاب، أو بزنة كتاب: الشجر الملتف، يقول: إن هذا الحمار الوحشي قد اجتنب الشجر مخافة أن يرمى فيها ولزم مدرج السيول؛ لأن الصيادين يبتعدون عنه.

الفصل بين المتضايفين بالمفعول

انفرد ابن عامر بالفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول في قوله تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ لِيُرْدُوهُمْ وَلِيَلْبِسُواْ عَلَيْهِمْ دِينَهُمْۖ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا فَعَلُوهُۖ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ ﴾[١] .

قال الفارسي: " ...فقرأ ابن عامر[٢] وحده: ﴿وكذلك زُيِّنَ﴾ – برفع الزاي– ﴿لكثير من المشركين قتلُ﴾–برفع اللام– ﴿أولادَهم﴾ –بنصب الدال– ﴿شركايهم﴾ بياء، وقرأ الباقون: ﴿زَيَّنَ﴾ – بفتح الزاي– ﴿لكثير من المشركين قتلَ﴾ –بنصب اللام– ﴿أولادِهم﴾ خفض ﴿شركاؤهم﴾ رفع"[٣] .

تمهيد:

أضاف ابنُ عامر المصدر (قتل) إلى (شركائهم)، وهو فاعله، وفصلَ بينهما بالمفعول به (أولادهم)، وقد اختلف النحويون في هذا الفصل:

فذهب البصريون[٤] إلى أنه لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحرف الجر.

ونُسب إلى الكوفيين[٥] أنه يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحرف الخفض لضرورة الشعر، وذهب فريق من النحويين إلى جواز الفصل بالمفعول منهم: ابن خروف[٦]، وابن مالك[٧]

من طعن في القراءة:

أشكلت هذه القراءة على كثير من النحويين والمفسرين فكانوا بين مُضَعِّفٍ لها، أو طاعنٍ فيها مُجَهِّلٍ لقارئها، أو محتجٍ لها.

فالطبري بعدما ذكر ما يؤيدها من كلام العرب، وهو قول الشاعر:

فَزَجَجْتُهُ مُتَمَكِّنًا زَجَّ القَلُوصَ أَبي مَزَادَهْ[٨]

---

(١)الأنعام: ١٣٧.

(٢) ينظر: السبعة ص٢٧٠، ومعاني القراءات ٣٨٨/١، وحجة القراءات ص٢٧٣، والوسيط للواحدي ٣٢٧/٢، والنشر ٢٦٣/٢، وإتحاف فضلاء البشر ص٢٧٤.

(٣) الحجة ٤٠٩/٣.

(٤) ينظر في المسألة: الكتاب ١٧٦/١–١٨٠، والمقتضب ٣٧٦/٤، ٣٧٧، والأصول ٢٢٦/٢–٢٢٨، والخصائص ٤٠٦/٢–٤٠٩، والإنصاف ٣٤٩/٢، وتوضيح المقاصد٤٢٨/٢، والتصريح ٧٣٢/١، وشرح الأشموني ١٧٩/٢

(٥)ينظر: الإنصاف ٣٤٩/٢، ونسب إليهم الشيخ خالد الأزهري في التصريح٧٣٢/١ القول بجواز الفصل المذكور

(٦) ينظر: شرح الجمل له ٦٢٤/٢،٦٢٥.

(٧) ينظر: شرح الكافية الشافية ٩٨١/٢،٩٨٢.

(٨) البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في: الكتاب ١/ ١٧٦، ومعاني القرآن للفراء ١/ ٣٥٨، ٢/ ٨١، ومجالس ثعلب ١/ ١٢٥، وإعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه ١/ ١٧١، والخصائص ٢/ ٤٠٦، والإيضاح في شرح

وصفها بالفساد فقال: " والقراءة التي لا أستجيز غيرها: ﴿ وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ ﴾، بفتح الزاي من﴿زَين﴾، ونصب ﴿القتل﴾ بوقوع ﴿زين﴾ عليه، وخفض﴿أولادهم﴾ بإضافة﴿القتل﴾ إليهم، ورفع﴿الشركاء﴾ بفعلهم؛ لأنهم هم الذين زينوا للمشركين قتلَ أولادهم، على ما ذكرتُ من التأويل.

وإنما قلت: لا أستجيز القراءة بغيرها، لإجماع الحجة من القرأة عليه، وأن تأويل أهل التأويل بذلك ورد، ففي ذلك أوضح البيان على فساد ما خالفها من القراءة"(١).

وتابعه الزمخشري إذ قال:" وأما قراءة ابن عامر...على إضافة القتل إلى الشركاء، والفصل بينهما بغير الظرف، فشيء لو كان في مكان الضرورات وهو الشعر، لكان سمجاً مردوداً، كما سمج وردّ:

زَجَّ القَلُوصَ أَبِى مَزَادَه

فكيف به في الكلام المنثور، فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته. والذي حمله على ذلك أن رأى في بعض المصاحف شركائهم مكتوباً بالياء"(٢).

وقبَّحَها **ابن خالويه** بقوله: " وهو قبيح في القرآن، وإنّما يجوز في الشعر... "(٣).

وكذلك قبَّحها **الفارسي** قائلًا: " وهذا قبيح قليل في الاستعمال، ولو عدل عنها إلى غيرها كان أولى، ألا ترى أنه لم يُفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف في الكلام وحال السعة، مع اتساعهم في الظروف... فإذا لم يجيزوا الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف في الكلام، مع اتساعهم في الظرف في الكلام، وإنما جاز في الشعر كقوله:

كما خطّ الكتاب بكفّ يوما يهوديّ (٤)

المفصل ١/ ٤٢٢، وشرح المقدمة الجزولية ٣/ ٩٤٣، وشرح التسهيل ٣/ ٢٧٨، والارتشاف ٥/ ٢٤٢٩، وتخليص الشواهد ص ٨٢، والخزانة ٤/ ٤١٥، ٤١٦

زججته زجاً: إذا طعنته بالزج وهي الحديدة التي في أسفل الرمح، القلوص الناقة الشابة، أبو مزادة: كنية رجل، المزج: بكسر الميم رمح قصير.

والشاهد فيه هو: الفصل بين المضاف (زج)، والمضاف إليه (أبى مزادة) بغير ظرف ولا جار ومجرور وهو (القلوص)، وزعم الفراء في معاني القرآن ٢/ ٨٢ أنَّ هذه الرواية باطلة، والصواب: **(زَجَّ القلوصِ أبو مزادة)**، وعليها فلا شاهد.

(١) تفسير الطبري ١٣٨/١٢.

(٢) الكشاف ٧٠/٢.

(٣) ينظر: الحجة في القراءات السبع ص١٥١.

(٤) البيت من الوافر، و هو بتمامه: كَمَا خطّ الْكتاب بكف يَوْمًا يَهُودِيّ يُقَارب أو يُزيلُ

كان لا يجوز في المفعول به الذي لم يتّسع فيه بالفصل، به أجدر"[١].

ثم احتج لها ببيتين من الشعر فصل فيهما بين المتضايفين بالمفعول، ووصف الفصل بالمفعول بالضغف، وقلة الاستعمال[٢].

وردَّها النحَّاس[٣]، وأبو منصور الأزهري[٤]، ومكيّ [٥]، وابنُ عطية، قال: لأن "رؤساء العربية لا يجيزون الفصل بالظروف في مثل هذا إلا في الشعر ... فكيف بالمفعول في أفصح الكلام؟ "[٦].

وضعفها **الرازي، والبيضاوي**[٧] بأن الفصل بالمفعول بين المتضايفين مكروه في الشعر" وإذا كان مستكرها في الشعر فكيف في القرآن الذي هو معجز في الفصاحة؟ "[٨].

قالوا: والذي حمل ابن عامر على هذه القراءة أنه رأى في بعض المصاحف: ﴿شركائهم﴾ مكتوبا بالياء[٩].

وأرى أنّ هذا القول عجيب من **الرازي** بل أعجب!، إذ كيف يضعف القراءة ؟، وهو القائل: "إني لأتعجب كثيرا من تكلفات هؤلاء النحويين في أمثال هذه المواضع، وذلك أنهم لو وجدوا شعرا مجهولا يشهد لما أرادوه فرحوا به، واتخذوه حجة قوية، فورود هذا اللفظ في كلام الله تعالى المشهود له من الموافق والمخالف بالفصاحة، أولى بأن يدل على صحة هذه اللفظة واستقامتها"[١٠].

وقولُهم: "إن الذي حمل ابن عامر على هذه القراءة أنه رأى في بعض المصاحف: ﴿شركائهم﴾ مكتوبا بالياء" **فيه فتح** لباب الطعن في القراءات، واتهام القارئ بعدم الضبط، والقراءة بالرأي، وابن عامر "من العدول الذين لا يُظَنّ بمثلهم إدخالُ الرأي في القراءة، كما ظُنَّ بغيرهم، ولا اتباعُ خطّ المصحف مع عدم

وهو لأبي حية النميري في: الكتاب ١/١٧٨، ١٧٩، والأصول ٢/٢٢٧، والإنصاف ٢/٣٥٣، والمقاصد الشافية ٤/١٨٦، وبلا نسبة في: المقتضب ٤/٣٧٧، والخصائص ٢/٤٠٧، وشرح الكافية الشافية ٢/٩٧٩، واللمحة في شرح الملحة ١/٢٨٠، وتوضيح المقاصد ٢/٨٢٨، ومعنى يقارب أو يزيل: أي يقرب الخط فيما بينه ويباعده. والشاهد فيه قوله: (بكفّ يوما يهوديّ) حيث فصل بالظرف (يوما) بين المضاف والمضاف إليه.

(١) الحجة ٣/٤١١، ٤١٢.

(٢) ينظر: الحجة ٣/٤١٢، ٤١٣.

(٣) ينظر: إعراب القرآن ٢/٣٣.

(٤) ينظر: معاني القراءات ١/٣٨٩.

(٥) الهداية ٣/٢١٩٧.

(٦) المحرر الوجيز ٢/٣٥٠.

(٧) ينظر: تفسيره ٢/١٨٤.

(٨) تفسير الرازي ١٣/١٥٩.

(٩) ينظر: الحجة في القراءات السبع ص١٥١، والكشاف ٢/٧٠، وتفسير الرازي ١٣/١٥٩.

(١٠) تفسير الرازي ٥/٢٩٤.

اعتباره الرواية"[١].

موقف النحويين من الفصل بين المتضايفين بالمفعول:

صحح جماعة من النحويين الفصل بالمفعول بين المتضايفين منهم: **ابن خروف**[٢]، **وابن مالك** إذ قال بعدما ذكر أن الفصل بالظرف والجار والمجرور الأجنبيين خاص بالضرورة : بخلاف إضافة المصدر إلى الفاعل مفصولا بينهما بمفعول المصدر فإنه لا محذور فيه ؛لأن " الفاعل كجزء من عامله فلا يضر فصله؛ لأن رتبته منبهة عليه ،والمفعول بخلاف ذلك "

ثم قال – رحمه الله –: "فعلم بهذا أن قراءة ابن عامر –رحمه الله– غير منافية لقياس العربية. على أنها لو كانت منافية له لوجب قبولها لصحة نقلها، كما قبلت أشياء تنافي القياس بالنقل، وإن لم تساو صحتها صحة القراءة المذكورة ولا قاربتها كقولهم: (استحوذ)، وقياسه: (استحاذ)، وكقولهم: (بنات ألببه) وقياس: (ألبه)..."[٣].

قال[٤] : وحسَّن الفصلَ ثلاثةُ أمور:

أحدها: أن الفاصل فضلة، فإنه بذلك صالح لعدم الاعتداد به.

الثاني: أنه غير أجنبي؛ لتعلقه بالمضاف.

الثالث: أنه مقدر التأخير من أجل المضاف إليه، مقدر التقدم بمقتضى الفاعلية المعنوية، فلو لم تستعمل العرب الفصل المشار إليه، لاقتضى القياس استعماله، لأنهم قد فصلوا في الشعر بالأجنبي كثيرا، فاستحق الفصل بغير أجنبي أن يكون له مزية، فحكم بجوازه

وما أحسنَ قولَه في كافيته[٥]! :

وعُمْدتي قراءةُ ابنِ عامِر وكَمْ لها من عَاضِدٍ ونَاصِر

وقولَه في الألفيّة[٦]! :

فَصْلَ مُضافٍ شِبْهِ فِعْلٍ ما نَصَبْ مَفعولاً أوْ ظَرْفاً أَجزْ ولم يُعَبْ

وجاء أبو حيَّان فصحّحَ القراءة، ونصرَ ابنَ عامر، فقال بعدما ذكر رأي البصريين:

"وبعض النحويين أجازها، وهو الصحيح لوجودها في هذه القراءة المتواترة المنسوبة إلى العربي الصريح المحض ابن عامر الآخذ القرآن عن عثمان بن عفان قبل أن يظهر اللحن في لسان العرب، ولوجودها – أيضا– في لسان العرب في عدة أبيات قد ذكرناها في كتاب منهج السالك من تأليفنا، ولا التفات إلى قول

---

(١) المقاصد الشافية ١٧٤/٤.

(٢) ينظر: شرح الجمل له ٦٢٤/٢،٦٢٥.

(٣) شرح الكافية الشافية ٩٨١/٢،٩٨٢.

(٤) ينظر: شرح التسهيل ٢٧٧/٣.

(٥) شرح الكافية الشافية ٩٧٩/٢.

(٦) ينظر: الألفية ص٣٨، وشرحها للأشموني ١٧٩/٢

ابنِ عطية: وهذه قراءة ضعيفة في استعمال العرب..."[١]

وقال رادًّا على الزمخشري: " وأعجب لعجمي ضعيف في النحو يرد على عربي صريح محض قراءة متواترة موجودٍ نظيرُها في لسان العرب في غير ما بيت، وأعجب لسوء ظن هذا الرجل بالقراء الأئمة الذين تخيرتهم هذه الأمة لنقل كتاب الله شرقا وغربا، وقد اعتمد المسلمون على نقلهم لضبطهم، ومعرفتهم، وديانتهم"[٢].

ورَدَّ[٣] على الفارسي: بأن العرب قد فصلوا بين المضاف والمضاف إليه بالجملة في قول بعضهم: هو غلام إن شاء الله أخيك؛ فالفصل بالمفرد أسهل، وقد جاء الفصل بالمفعول بين المتضايفين في الاختيار، في قراءة بعض السلف:﴿مخلفَ وعدَهُ رُسُلِه﴾ بنصب ﴿وعده﴾ وخفض ﴿رسله﴾.

وممن أجاز الفصل بالمفعول في سعة الكلام، وقوى القراءة: **ابن هشام**[٤]، وناظر الجيش[٥] ، والشاطبي[٦]، وابن الجزري[٧]، والأشموني[٨]، والشيخ خالد الأزهري[٩] ، والألوسي[١٠] .

الترجيح:

ظهر مما تقدم أن الذين تعرضوا لإنكار قراءة ابن عامر هذه على قسمين؛ منهم من ضعفها، ومنهم من جهَّل قارئها، وكلهم قد أتى بما يُلام عليه؛ لأنه أنكر قراءة قد صحَّت عن إمام من أئمة المسلمين، ويُردُّ عليهم بما يأتي:

أولًا: أن هذه القراءة من أقوى الأدلة على جواز الفصل بالمفعول بين المتضايفين؛ إذ هي قراءة ثبتت بالتواتر عن النبي –صلى الله عليه وسلم– وما ثبت بالتواتر فهو الفصيح لا القبيح، وقد ورد ذلك في كلام العرب، وفي مصحف عثمان﴿ شركائهم﴾ بالياء.

وابن عامر من العدول الذين لا يُظَنّ بمثلهم إدخالُ الرأي في القراءة، كما ظُنَّ بغيرهم، ولا اتباعُ خطّ المصحف مع عدم اعتباره الرواية، ومن الذين يُقتدى بهم في الفصاحة، كما يقتدى بمن في عصره من أمثاله الذين لم يُعلم عنهم مجاورة للعجم يحدث بها اللحن، ويكفيه شاهدا على هذا، أن أحد شيوخه الذين

---

(١) البحر المحيط ٦٥٧/٤.

(٢) البحر المحيط ٦٥٨/٤.

(٣) البحر المحيط ٦٥٨/٤.

(٤) ينظر: أوضح المسالك ١٥٢/٣

(٥) ينظر: تمهيد القواعد ٣٢٦٢/٧-٣٢٦٥.

(٦) ينظر: المقاصد الشافية ١٧٢/٤-١٧٦.

(٧) ينظر: النشر ٢٦٣/٢.

(٨) ينظر: شرح الألفية ١٧٩/٢.

(٩) ينظر: التصريح ٧٣٢/١.

(١٠) ينظر: تفسيره ٢٧٧/٤.

عوّل عليهم في القراءة عثمان بن عفان رضي الله عنه [١].

ثانيًا: أنه ثبت جواز الفصل بين حرف الجر ومجروره مع شدة الاتصال بينهما أكثر من شدته بين المضاف والمضاف إليه كقوله تعالى:﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَاقَهُمْ ﴾[٢]،فإن قيل: ما زائدة فكأنها ساقطة في اللفظ؛ لسقوطها في المعنى.

أجيب: بأن المفعول المقدم هو في غير موضعه معنى، فكأنه مؤخر لفظا[٣]

وثبت الفصل بين المتضايفين بالجملة في النثر في قولهم: (هو غلامُ إن شاء الله أخيك)[٤] فلأن يجوز الفصل بين المتضايفين بالمفعول أولى ؛ لكونه غير أجنبي عن المضاف

فقد أضيف القتل في هذه القراءة إلى الشركاء، لأن الشركاء هم الذين زينوا ذلك، ودعوا إليه، فالفعل مضاف إلى فاعله على ما يجب في الأصل، لكنه فرق بين المضاف والمضاف إليه، وقدم المفعول وتركه منصوبا على حاله، فليس أجنبيًّا عنه، والتقدير: وكذلك زين لكثير من المشركين قتل شركائهم أولادهم. أي: أنْ قتلَ شركاؤهم أولادَهم[٥].

ثالثًا: لا التفات إلى قول من زعم أنه لم يأت في الكلام المنثور مثله لأنه ناف، ومن أسند هذه القراءة مثبت، والإثبات مرجح على النفي بإجماع[٦].

رابعًا: لو نقل إلى هذا الزاعم عن بعض العرب أنه جاء في النثر لرجع إليه، فما باله لا يكتفي بناقل القراءة من التابعين عن الصحابة؟[٧] ، وهو إمام في النقل والضبط والمعرفة والديانة.

خامسًا: كثرة ورود الفصل بالمفعول بين المتضايفين في كلام العرب[٨] ، ومنه غير ما سبق:

قول الشاعر:

يَطُفْنَ بِحُوزِيّ المَرَاتِعَ لم يُرَع بواديه من قَرْعِ القِسِيِّ الكنائنِ[٩]

---

(١) ينظر: شرح التسهيل ٢٧٧/٣، والمقاصد الشافية ١٧٤/٤.

(٢) النساء: ١٥٥.

(٣) ينظر: إبراز المعاني من حرز الأماني ص٤٦٥،٤٦٦، وشرح الكافية الشافية ٩٨١/٢،٩٨٢.

(٤) ينظر: البحر المحيط ٦٥٨/٤، والدر المصون ١٧٦/٥،١٧٧.

(٥) ينظر: تفسير القرطبي ٩٣/٧.

(٦)ينظر : إبراز المعاني ص٤٦٦، والدر المصون ١٧٦/٥.

(٧) ينظر: إبراز المعاني ص٤٦٦، والدر المصون ١٧٦/٥.

(٨) ينظر الشواهد على هذا في: شرح الكافية الشافية ٩٨٢/٢-٩٨٨، وشرح التسهيل ٢٧٧/٢،٢٧٨.

(٩) البيت من الطويل، وهو للطرماح في: المحرر الوجيز ٣٥٠/٢، وشرح الكافية الشافية ٩٨٤/٢،٩٨٥، وشرح التسهيل ٢٧٧/٢، وتمهيد القواعد ٧/ ٣٢٦٣، والمقاصد الشافية ١٧٥/٤، والمقاصد النحوية ٣/ ١٣٦٨، وبلا نسبة في: الخصائص ٤٠٨/٢، والإنصاف ٣٥١/٢

فقد فصل بين المصدر (قرع) وفاعله المضاف إليه (الكنائن) بالمفعول به (القسي).

وقول الآخر:

عتوا إذا أجبناهم إلى السلم رأفة فسقناهم سوقَ البغاثَ الأجادلِ[١]

ففصل بين المصدر (سوق) المضاف إلى فاعله وهو (الأجادل) بمفعول المصدر وهو (البغاث)

وقول الآخر:

لَئِنْ كَانَ النِّكَاحُ أَحَلَّ شيء فإِنَّ نِكَاحَهَا مَطَرٍ حَرَامُ [٢]

في رواية جر (مطر) بإضافة النكاح إليه، والفصل بالهاء، وليس في البيت ضرورة، إذ يمكنه أن يقول: فإن نكاحها مطرٌ.

فتح ياء المتكلم

انفرد ابن عامر بفتح ياء المتكلم من (أرْضِي) في قوله تعالى: ﴿ يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّ أَرۡضِي وَٰسِعَةٞ فَإِيَّٰيَ فَٱعۡبُدُونِ ﴾[٣] .

قال الفارسي: "... ابن عامر[٤] وحده:﴿أرضي واسعة﴾ بفتح الياء، وأسكنها الباقون"[٥] .

وانفرد بإسكان ياء (تأمروني) في قوله تعالى: ﴿ قُلۡ أَفَغَيۡرَ ٱللَّهِ تَأۡمُرُوٓنِّيٓ أَعۡبُدُ أَيُّهَا ٱلۡجَٰهِلُونَ ﴾[٦] .

قال الفارسي: " اختلفوا في قوله عزّ وجلّ: ﴿تأمروني أعبد﴾ فقرأ نافع وابن عامر: ﴿تأمرونِي أعبد﴾

الحوزي: الوعل الفحل تجعله الظباء رأساً، تتبعه في المرعى ومورد الماء، وهو الذي يحوزهن ويحميهن. والمراتع: جمع مرتع وهو مكان الرتع، يريد أنه منفرد بهذه الأماكن يرتع فيها ما شاء، لم يُرَع: لم يُفَزّع. والكنائن: جمع كنانة هي جعبة السهام.

(١) البيت من الطويل، وهو لبعض الطائيين في: شرح التسهيل ٢٧٨/٢، وشرح عمدة الحافظ ص٤٩١؛ وبلا نسبة في: أوضح المسالك ١٥٢/٣، وتمهيد القواعد ٧/ ٣٢٦٣، والمقاصد النحوية ٣/ ٤٦٥، وشرح الأشموني ١٧٩/٢ والتصريح ١/ ٧٣٣. عتوا: تجبروا. البغاث: من صغار الطير، الأجادل: جمع الأجدل، وهو الصقر.

(٢) البيت من الوافر، وهو للأحوص في: شرح ابن الناظم ص٢٩٠، والمقاصد النحوية ٣/ ١٣٧١، وبلا نسبة في شرح الكافية الشافية ٩٨٦/٢، وشرح التسهيل ٩٣/٣، وأوضح المسالك ١٦١/٣، ومغني اللبيب ص٨٨١، وتمهيد القواعد ٧/ ٣٢٦٤، والأشموني ١٨٨/٢، والتصريح ٧٣٧/١.

(٣) العنكبوت: ٥٦.

(٤) ينظر: السبعة ٥٠٢، والحجة لابن خالويه ص٢٨١، ومعاني القراءات ٢٦٠/٢، والمبسوط ص ٣٤٧، والتيسير ص ١٧٤، وجامع البيان ١٤٦٩/٤، والوجيز ص ٢٨٩، والعنوان ص١٥٠، والإقناع ص ٣٦١، وإبراز المعاني ص٦٤٠، والنشر ٣٤٤/٢.

(٥) الحجة ٤٣٧/٥.

(٦) الزمر: ٦٤.

خفيفة، غير أنّ نافعا فتح الياء، ولم يفتحها ابن عامر"[١].

توجيه القراءة:

قال ابن خروف: " إذا أضيف الصحيح إلى ياء المتكلم كسرت آخره أبدًا، وفتحت الياء وسكنتها "[٢].

قال ابن خالويه[٣] : الفتح هو الأصل.

وقال الفارسي[٤] : التحريك والإسكان في هذه الياءات حسنان.

ومذهب الجمهور[٥] أن الفتح الأصل، وذهب الرضي[٦] إلى أن السكون هو الأصل.

وأما الآية الثانية، وهي قوله تعالى: ﴿ قُلْ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّيٓ أَعْبُدُ أَيُّهَا ٱلْجَٰهِلُونَ ﴾[٧] ففيها اضطراب؛ إذ لم أجد أحدًا نسب الانفراد المذكور إلى ابن عامر إلا ابن مجاهد، وتبعه الفارسي، فقد نسب إليه الأزهري[٨] فتح الياء كنافع ، ونسب إليه ابن مهران أنه قرأ بنونين، والياء ساكنة، قال: " وكذلك رأيته في مصاحف أهل الشام مكتوبًا بنونين، والياء ساكنة، منقوطا بنقطتين"[٩]، وتبعه ابن زنجلة[١٠]، والداني[١١]، والأهوازي[١٢]، وابن خلف الأنصاري[١٣]، وأبو شامة[١٤].

وقد أشار الفارسي إلى هذا الخلاف، حيث قال: " قال أبو عمرو عبد الله بن أحمد بن ذكوان: وكذلك وجدتها في كتابي عن أيوب وفي حفظي تأمروننني بنونين، وقال هشام عن ابن عامر بنونين. غير أحمد: الصحيح عن ابن عامر تأمروني بنون واحدة خفيفة مثل نافع"[١٥].

---

(١) الحجة ٦/٩٧،٩٨، وينظر القراءة في: السبعة ص٥٦٣.

(٢) شرح الجمل ص٤٨٨.

(٣) ينظر: الحجة ص٢٨١

(٤) ينظر: الحجة ٥/٤٣٧، ٦/١٠٠.

(٥) ينظر: شرح المقدمة الكافية ٢/ ٦١٠، وشرح الألفية لابن الناظم ص ٤١٥، والفوائد الضيائية ٢/ ٢٣

(٦) ينظر: شرح الكافية ١/٤٦٥.

(٧) الزمر: ٦٤.

(٨) ينظر: معاني القراءات ٢/٣٤١.

(٩) المبسوط ص٣٨٥.

(١٠) ينظر: حجة القراءات ص٦٢٥.

(١١) ينظر: التيسير ص١٩٠، والمقنع ص١١٠.

(١٢) ينظر: الوجيز ص٣١٥.

(١٣) ينظر: العنوان ص١٦٦.

(١٤) ينظر: إبراز المعاني ص٦٧٠.

(١٥)الحجة ٦/٩٨.

رفع (ذو الجلال)

انفرد ابن عامر برفع (ذو الجلال) في قوله تعالى: ﴿ تَبَٰرَكَ ٱسۡمُ رَبِّكَ ذِي ٱلۡجَلَٰلِ وَٱلۡإِكۡرَامِ ﴾[١] .

قال الفارسي: " قرأ ابن عامر[٢] وحده: ﴿تبارك اسمُ ربّك ذو الجلالِ﴾ بالواو، وكذلك في مصاحف أهل الحجاز والشام. وكلُّهم قرأ: ﴿ذي الجلال والإكرام﴾ بالياء، وكذلك في مصاحف أهل الحجاز والعراق"[٣].

توجيه القراءة:

قرأ ابن عامر: (ذو الجلال) جعله نعتًا لـ(اسم) من (اسم ربك)[٤]، وهذا دليل على أنه أريد فيه بالاسم المسمى[٥].

إعادة حرف الجر مع المعطوف على الظاهر

انفرد ابن عامر بإعادة حرف الجر مع حرف العطف في قوله تعالى: ﴿ فَإِن كَذَّبُوكَ فَقَدۡ كُذِّبَ رُسُلٞ مِّن قَبۡلِكَ جَآءُو بِٱلۡبَيِّنَٰتِ وَٱلزُّبُرِ وَٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡمُنِيرِ ﴾[٦] .

قال الفارسي:" قرأ ابن عامر[٧] وحده: ﴿بالبينات وبالزبر﴾ بالباء، وكذلك في مصاحف أهل الشام، وقرأ الباقون: ﴿بالبينات والزبر﴾ بغير باء في(الزبر) ، وكذلك هي في مصاحفهم"[٨].

---

(١)الرحمن: ٧٨.

(٢) ينظر: المصاحف ص١٥٤، والسبعة ص٦٢١، ومعاني القراءات ٤٨/٣، والمبسوط ص٤٢٥، وحجة القراءات ص٦٩٤، وجامع البيان ٤/ ١٦٢٤، وإبراز المعاني ص٦٩٦،

(٣) الحجة ٢٥٣/٦.

(٤) ينظر: الحجة في القراءات السبع ص٣٤٠، وتفسير السمرقندي ٣٨٩/٣، والحجة للفارسي ٢٥٤/٦، والهداية ١١/ ٧٢٤٨، والكشاف ٤٥٤/٤، والبحر المحيط ٧٢/١٠

(٥) ينظر: الوسيط ٢٣٠/٤، والمحرر الوجيز ٢٣٧/٥، وتفسير القرطبي ١٩٣/١٧، والبحر المحيط ٧٢/١٠.

(٦)آل عمران: ١٨٤.

(٧) ينظر: السبعة ص ٢٢١، ومعاني القراءات ٢٨٦/١، والمبسوط ص١٧٢، وحجة القراءات ص١٨٥، والهداية ٣١١٠/٤، والوسيط للواحدي ٥٢٩/١، والمحرر الوجيز ٥٤٩/١، وزاد المسير ٣٥٥/١، وتفسير البيضاوي ٥٢/٢، والبحر المحيط ٤٥٩/٣.

ونسبها السمرقندي في تفسيره ٢٧١/١ إلى أبي عمرو، حيث قال: " قرأ أبو عمرو: بالزبر مع الباء، وقرأ الباقون: والزبر بالواو".

(٨) الحجة ١١٣/٣.

توجيه القراءة:

قرأ ابن عامر بإعادة حرف الجر الباء على سبيل التأكيد[١]، **قال الفارسي**[٢] : وكلا الوجهين حسن عربي، ووجه قول ابن عامر أنّ إعادة الباء –وإن كان مستغنى عنها– فإنّه لضرب من التأكيد، ولو لم يكرر لاستغنى بإشراك حرف العطف ، وممّا جاء على قياس قراءة ابن عامر قول رؤبة:

يا دارَ عفراءَ ودارَ البَخْدَنِ [٣]

فكرر الدار، وهي دار واحدة لهما، ولو قلت: دار زيد وعمرو، لأشركت الحرف في الاسم الجار كما تشرك بالباء، فكما كرر الدار كذلك كرر الباء.

قال ابن خالويه[٤] : واختلف النحويون في ذلك:

فقالت **طائفة**: إثباتها وطرحها بمعنى واحد.

وفرق **الخليل** بينهما فقال: إذا قلت: مررت بزيد وعمرو فكأنك مررت بهما في مرور واحد، وإذا قلت: مررت بزيد وبعمرو، فكأنك قد مررت بهما في مرورين حتى تقع الفائدة بإثبات الحرف، لأنه جاء لمعنى. فكذلك قوله: ﴿جاؤوا بالبينات﴾، ثم جاؤوا بالزبر، أي: ثم جاؤوا بعد ذلك بالزبر أي: بالكتب[٥] .

وجعل ابن جني إعادة حرف الجر في العطف من الاحتياط للتوكيد، حيث قال:" ومن الاحتياط إعادة العامل في العطف، والبدل. فالعطف نحو: مررت بزيد وبعمرو؛ فهذا أوكد معنى من مررت بزيد وعمرو..."[٦].

حذف الواو

انفرد ابن عامر بحذف الواو في موضعين من القرآن الكريم:

الأول قوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدٗاۗ سُبۡحَٰنَهُۥۖ بَل لَّهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ كُلّٞ لَّهُۥ قَٰنِتُونَ﴾[٧]

---

(١) ينظر: الوسيط للواحدي ٥٢٩/١، والمحرر الوجيز ٥٤٩/١، وزاد المسير ٣٥٥/١، وتفسير الرازي ٤٥١/٩، والبحر المحيط ٤٥٩/٣.

(٢) ينظر: الحجة ١١٤/٣.

(٣) من الرجز، وهو لرؤبة في: ديوانه ص١٦١، والفرق لابن أبي ثابت ص٦٢، والكتاب ١٨٨/٢، وشرح أبيات سيبويه ٣١٨/١، وبلا نسبة في: جمهرة اللغة (ب خ د ن)، واللسان (ب خ د ن) ، وفيه : " امرأَة بَخْدَنٌ: رَخصةٌ نَاعِمَةٌ تارَّةً. وبَخْدَن وبِخْدِن والبِخْدِنُ، كلُّ ذَلِكَ: اسمُ امرأَة "

(٤) ينظر: الحجة في القراءات السبع ص١١٨.

(٥) حجة القراءات ص١٨٥.

(٦) الخصائص ١١٣/٣.

(٧)البقرة: ١١٦.

قال الفارسي: " قرأ ابن عامر[١] وحده: قالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَداً سُبْحانَهُ بغير واوٍ. وكذلك هي في مصاحف أهل الشام، وقرأ الباقون بواو "[٢].

الثاني قوله تعالى: ﴿ وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَآ أَنْ هَدَىٰنَا ٱللَّهُ ﴾[٣]

قال الفارسي:" كلّهم قرأ: وما كنا لنهتدي. بواو غير ابن عامر[٤]؛ فإنّه قرأ: ما كنا بغير واو، وكذلك هي في مصاحف أهل الشام"[٥].

توجيه القراءة:

أما الآية الأولى ففي توجيهها أقوال:

وجهها ابن خالويه على الاستئناف، قال: "قرأه ابن عامر بغير واو، والحجة له: أنه استأنف القول مخبرا به ، ولم يعطفه على ما قبله..."[٦]

ووافقه ابن زنجلة[٧] ، والواحدي[٨]، والعكبري[٩]، والنسفي[١٠].

وذهب أبو منصور الأزهري إلى أن المعنى واحد في إثبات الواو وحذفها، غير أنه رجح القراءة بالواو، قال: " لأنه زيادة حَرف يَستوجِبُ بِهِ القارئ عشر حَسَنَاتٍ.

والواو تُعطَف بها جملة على جملة"[١١].

ووضَّح الطاهر ابن عاشور– رحمه الله تعالى– المعنى على الاستئناف فقال: " كأن السامع بعد أن سمع ما مر من عجائب هؤلاء الفرق الثلاث جمعا وتفريقا تسنى له أن يقول لقد أسمعتنا من مساويهم عجبا فهل

---

(١) ينظر: السبعة ص١٦٩، والحجة لابن خالويه ص٨٨، ومعاني القراءات ١٧٠/١، والمبسوط ص١٣٤، وحجة القراءات ص١١٠، والهداية ٣١٠٩/٤، وتفسير البغوي ١٥٨/١، والإقناع ص٣٠٠، والمحرر الوجيز ٢٠١/١، والبحر المحيط ٥٨٠/١، والدر المصون ٨٣/٢.

(٢) الحجة ٢٠٢/٢.

(٣)الأعراف: ٤٣.

(٤) ينظر: السبعة ص٢٨٠، ومعاني القراءات ٤٠٧/١، والمبسوط ص٢٠٨، والهداية ٣١٠٩/٤، وجامع البيان ١٠٨٨/٣، وتفسير البغوي ١٩٢/٢، والمحرر الوجيز ٤٠٢/٢، وتفسير الرازي ٢٤٣/١٤، وإبراز المعاني ٤٧٥/١، والنشر ٢٦٩/٢.

(٥) الحجة ٢٥/٤.

(٦) الحجة في القراءات السبع ص٨٨.

(٧) ينظر: حجة القراءات ص١١١.

(٨) ينظر : الوسيط ١٩٥/١.

(٩) ينظر: التبيان ١٠٨/١.

(١٠) ينظر: تفسيره ١٢٣/١.

(١١) معاني القراءات ١٧٠/١.

انتهت مساويهم أم لهم مساو أخرى؛ لأن ما سمعناه مؤذن بأنها مساو لا تصدر إلا عن فطر خبيثة.."[١].

وذهب الفارسي[٢] إلى أن حذف الواو في ذلك يجوز من وجهين:

الأول: أن الجملة التي هي ﴿قالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَداً﴾ مرتبطة بما قبلها في المعنى، وهو قوله تعالى:﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن مَّنَعَ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ أَن يُذْكَرَ فِيهَا ٱسْمُهُۥ وَسَعَىٰ فِي خَرَابِهَآ ﴾[٣] ، فـ﴿من منع مساجد الله أن يذكر فيها اسمه﴾ يشمل جميع المتظاهرين على الإسلام من صنوف الكفار؛ لأنهم بقتالهم المسلمين، وإرادتهم غلبتهم، والظهور عليهم مانعون لهم من مواضع متعبداتهم، والمساجد هي جميع المواضع التي يتعبد فيها.

وإذا كان التأويل على هذا، فالذين قالوا: اتخذ الله ولدًا، من جملة هؤلاء الذين تقدم ذكرهم، فيستغنى عن الواو؛ لارتباط الجملة بما قبلها كما استغني عنها في نحو قوله تعالى:﴿ وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَآ أُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴾[٤] ، ولو قال:﴿ وهم فيها خالدون﴾، كان حسنا إلا أن التباس إحداهما بالأخرى، وارتباطها بها أغنى عن الواو.

الثاني: أن تستأنف الجملة، فلا تعطفها على ما تقدم.

وتبعه ابن عطية[٥] ، وأبوحيان[٦] ، وأبو شامة[٧]، والسمين الحلبي[٨] ، والألوسي[٩].

وأما الآية الثانية فقد قيل في توجيهها مثل ما قيل في الأولى[١٠].

وزاد أبو حيان فيهًا وجهًا آخر، **وهو الحالية**، قال: " وقرأ ابن عامر ما كنا بغير واو، وكذا هي في مصاحف أهل الشام، وهي على هذا جملة موضحة للأولى، ومن أجاز فيها الحال مع الواو ينبغي أن يجيزها دونها"[١١] .

ويقصد بـ(من أجاز فيها الحال مع الواو) العكبري[١٢] ؛ لأنه قال قبلها: " وقال أبو البقاء: وما كنا الواو

---

(١) التحرير والتنوير ٦٨٣/١.

(٢) الحجة ٢٠٢/٢،٢٠٣.

(٣) البقرة: ١١٤.

(٤) البقرة: ٣٩

(٥) ينظر: المحرر الوجيز ٢٠١/١.

(٦) ينظر: البحر المحيط ٥٨٠/١.

(٧) ينظر: إبراز المعاني ص٤٧٥.

(٨) ينظر: الدر المصون ٨٣/٢.

(٩) ينظر: تفسيره ٣٦٤/١،٣٦٥.

(١٠) ينظر: الحجة في القراءات السبع ص١٥٦، ومعاني القراءات ٤٠٧/١، والحجة للفارسي ٢٥/٤، والتبيان ٥٦٩/١، وإبراز المعاني ص٤٧٥.

(١١) البحر المحيط ٥٤/٥.

(١٢) ينظر: التبيان ٥٦٩/١.

للحال، ويجوز أن تكون مستأنفة"[١]،وممن صرح بأن الجملة حالية: أحمد الأشموني[٢].

زيادة الواو

انفرد ابن عامر بزيادة الواو في قوله تعالى: ﴿ قَالَ ٱلۡمَلَأُ ٱلَّذِينَ ٱسۡتَكۡبَرُواْ مِن قَوۡمِهِۦ لِلَّذِينَ ٱسۡتُضۡعِفُواْ لِمَنۡ ءَامَنَ مِنۡهُمۡ أَتَعۡلَمُونَ أَنَّ صَٰلِحٗا مُّرۡسَلٞ مِّن رَّبِّهِۦۚ ﴾[٣].

قال الفارسي: " قرأ ابن عامر[٤] في الأعراف في قصة صالح: ﴿وقال الملأ الذين استكبروا﴾ بإثبات الواو، وكذلك هي في مصاحفهم[٥] ، وقرأ الباقون بغير واو، وكذلك هي في مصاحفهم"[٦].

توجيه القراءة:

قرأ ابن عامر بزيادة واو العطف، وفي المعطوف عليه قولان:

أنه معطوف على ما قبله من قوله تعالى: ﴿ قَالَ يَٰقَوۡمِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنۡ إِلَٰهٍ غَيۡرُهُۥۖ قَدۡ جَآءَتۡكُم بَيِّنَةٞ مِّن رَّبِّكُمۡۖ هَٰذِهِۦ نَاقَةُ ٱللَّهِ لَكُمۡ ءَايَةٗۖ فَذَرُوهَا تَأۡكُلۡ فِيٓ أَرۡضِ ٱللَّهِۖ وَلَا تَمَسُّوهَا بِسُوٓءٖ فَيَأۡخُذَكُمۡ عَذَابٌ أَلِيمٞ ﴾ [٧] ، وهو قول : ابن زنجلة[٨] ، والألوسي[٩].

وأجاز الطاهر ابن عاشور[١٠] مع ذلك أن يكون عطف على كلام مقدر دل عليه قوله تعالى:﴿ قَالُوٓاْ إِنَّا بِمَآ أُرۡسِلَ بِهِۦ مُؤۡمِنُونَ ﴾[١١] ، والتقدير: فآمن به بعض قومه، وقال الملأ من قومه إلخ.

ويرجح القول الأول أن المعطوف عليه مذكور، وهو أولى من التقدير.

---

(١)البحر المحيط ٥/٥٤.

(٢) ينظر: منار الهدى في بيان الوقف والابتدا ١/٢٦٦

(٣)الأعراف: ٧٥.

(٤) ينظر: السبعة ص٢٨٤، ومعاني القراءات ١/٤١١، والتيسير ص١١١، وتفسير البغوي ٢/٢٠٧، وتفسير البيضاوي ٣/٢١، والبحر المحيط ٥/٩٤.

(٥) ينظر: الهداية ٤/٣١١٢.

(٦) الحجة ٤/٥١،٥٢.

(٧)الأعراف: ٧٣.

(٨) ينظر: حجة القراءات ص٢٨٧.

(٩) ينظر: تفسيره ٤/٤٠٢.

(١٠) ينظر: التحرير والتنوير ٨/٢٢٤.

(١١) الأعراف: ٧٥.

ضم الهاء في (أيُّها)

انفرد ابن عامر بضم الهاء من (أيها) في ثلاثة مواضع:

الأول: قوله تعالى: ﴿ وَتُوبُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ لَعَلَّكُمۡ تُفۡلِحُونَ ﴾[١] .

الثاني: قوله تعالى: ﴿ وَقَالُواْ يَٰٓأَيُّهَ ٱلسَّاحِرُ ٱدۡعُ لَنَا رَبَّكَ بِمَا عَهِدَ عِندَكَ إِنَّنَا لَمُهۡتَدُونَ ﴾[٢] .

الثالث: قوله تعالى:﴿ سَنَفۡرُغُ لَكُمۡ أَيُّهَ ٱلثَّقَلَانِ ﴾[٣] .

قال الفارسي: " كلّهم قرأ: ﴿أيها المؤمنون﴾، و﴿يا أيها الساحر﴾، و﴿أيها الثقلان﴾ بفتح الهاء غير ابن عامر[٤]، فإنّه قرأ: ﴿أيّهُ﴾ بضم الهاء في الثلاثة الأحرف.

وكلّهم يقف (أيّه) بالهاء في الثلاثة، إلا أبا عمرو والكسائي فإنّهما وقفا: ﴿أيّها﴾ بالألف على الثلاثة الأحرف"[٥].

توجيه القراءة:

قرأ ابن عامر (أيُّهُ) بضم الهاء في المواضع الثلاثة، ووقف بلا ألف.

ولم تتجه القراءة، عند **الفارسي وضعَّفها**؛ إذ قال:" فأمّا ضمّ ابن عامر الهاء من ﴿يا أيّه الساحر﴾ فلا يتّجه، لأنّ آخر الاسم هو الياء الثانية من أيّ، فينبغي أن يكون المضموم آخر الاسم، ولو جاز أن يضمّ هذا من حيث كان مقترنا بالكلمة لجاز أن يضم الميم من (اللهمّ)، لأنّه آخر الكلمة"[٦].

واحتج لها بأنه جعل الهاء من نفس الكلمة؛ لأنه وجده في بعض المواضع بمنزلة ما هو من نفس الكلمة مثل: (هذا، وهذه ...)، وفي الفعل في قول أهل الحجاز: (هلمّ)، فجعله في الآخر من نفس الكلمة، كما كان في الأوّل كذلك.

وأما الألف فقد استجاز حذفه لمّا رآه قد حذف في قولهم: هلمّ، وأجرى عليه الإعراب لمّا كان كالشيء الذي من نفس الكلمة.

فإن قيل: إن ذلك مثل حركات الإتباع كـ(امرِئ ، وامرؤ) ؛ إذ حرك الياء التي قبل الهاء بالضم ، **أجاب**

---

(١) النور: ٣١.

(٢) الزخرف: ٤٩.

(٣) الرحمن: ٣١.

(٤) ينظر: السبعة ص٤٥٥، وتفسير السمرقندي ٥١٠/٢، ومعاني القراءات ٢٠٦/٢، والمبسوط ص٣١٨، وحجة القراءات ص٤٩٧،٤٩٨، والتيسير ص١٦١،١٦٢، والعنوان في القراءات السبع ص١٣٨، والكامل في القراءات ص٦٠٨ وتفسير البغوي ٤٠٥/٣، والإقناع ص٣٥٣، والمحرر الوجيز ١٨٠/٤، والقرطبي ١٠٥/٤، والبحر المحيط ٣٧/٨

(٥) الحجة ٣١٩/٥، وينظر – أيضًا ٢٤٩،١٥٥/٦.

(٦) الحجة ٣٢١،٣٢٠/٥.

الفارسي بقوله : "فهذا لعلَّهُ وجهُ شبهته، وينبغي أن لا يقرأ بذلك، ولا يؤخذ به"[١].

ووجهها الزمخشري على الإتباع لحركة الياء، قال: " ووجهه أنها كانت مفتوحة لوقوعها قبل الألف، فلما سقطت الألف لالتقاء الساكنين أتبعت حركتها حركة ما قبلها"[٢].ووافقه الرازي[٣]، وزاد أبوحيان " وضم (ها) التي للتنبيه بعد (أيّ) لغة لبني مالك رهط شقيق ابن سلمة "[٤]، قال العكبري : " وهو بعيد "[٥]

وحكم عليها النحَّاس بالشذوذ، حيث قال: " وحكى الكسائي: ﴿ أَيُّهَا الْمُؤْمِنُونَ ﴾ بضم الهاء، وهذه لغة شاذّة، لا وجه لها؛ لأن (ها) للتنبيه"[٦].

وقال ابن عطية: " ووجهه أن تجعل الهاء كأنها من نفس الكلمة فيكون إعراب المنادى فيها، وضعف أبو علي ذلك جدا"[٧].

قال **ابن زنجلة:** " وهذه لغة، وحجته أن المصاحف جاءت في هذه الثلاثة بغير ألف قال ثعلب كأن من يرفع الهاء يجعل الهاء مع أي اسما واحدا على أنه اسم مفرد "[٨]

قلتُ: وقولُ الفارسي: "وينبغي ألا يقرأ بذلك، ولا يؤخذ به "، وقولُ النحاس: " وهذه لغة شاذّة، لا وجه لها..." **غيرُ مقبول؛** لأن القراءة سبعية، وقرأ بها إمام في الضبط والإتقان، كما أنها لغة لبعض العرب كما ذكر ابن زنجلة، وأبو حيان.

فتح تاء (يا أبت)

انفرد ابن عامر بفتح التاء من (يا أبت) في جميع القرآن[٩] ، ومنه قوله تعالى : ﴿ إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَٰٓأَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَٰجِدِينَ ﴾[١٠] .

---

(١) ينظر: الحجة ٣٢١/٥.

(٢) الكشاف ٢٣٣/٣.

(٣) ينظر: تفسيره ٣٦٨/٢٣.

(٤) البحر المحيط ٣٧/٨.

(٥) التبيان ٩٦٩/٢.

(٦) إعراب القرآن ٩٣/٣.

(٧) المحرر الوجيز ١٨٠/٤.

(٨) حجة القراءات ص٤٩٨.

(٩) هي ثمانية مواضع، المذكور أحدها، والسبعة الباقية هي: (يوسف :١٠٠) ، و (مريم : ٤٢،٤٣،٤٤،٤٥)، و(القصص:٢٦) ، و (الصافات:١٠٢).

(١٠)يوسف: ٤.

قال الفارسي: " اختلفوا في كسر التاء وفتحها من قوله: ﴿يا أبت﴾. فقرأ ابن عامر[١] وحده: ﴿يا أبتَ﴾ بفتح التاء في جميع القرآن. وقرأ الباقون: بكسر التاء"[٢].

توجيه القراءة:

قال النحاس[٣]: إن القراءة بفتح التاء مشكلة في النحو، وذكر في توجيهها أربعة أقوال:

الأول: أنهم شبهوا هذه الهاء التي هي بدل من الياء بالهاء التي هي علامة التأنيث فقالوا: (يا أبَتَ) كما قال الشاعر:

كليني لهمٍّ يا أميمَةَ ناصبِ وليلٍ أُقاسِيه بطيءِ الكواكبِ [٤]

ونسبه إلى سيبويه[٥]، وأحد قولي الفراء[٦]، وهو قول ابن الأنباري[٧] ، وابن خالوية[٨].

وعلى هذا الوجه يجوز الوقف عليها بالهاء[٩].

الثاني: أن الأصل يا أبتاه ثم حذف الألف، ونسبه إلى قطرب[١٠]، وأبي عبيدة، وأبي حاتم ، وهو القول الثاني للفراء[١١] .

وممن قال بهذا القول: ابن الأنباري[١٢] ، الثعلبي[١٣] ، والرازي[١٤] .

وردّه: بأن هذا ليس موضع ندبة، والألف خفيفة لا تحذف[١٥].

---

(١) ينظر: السبعة ص٣٤٤، وإعراب القرآن للنحاس ١٩٠/٢، وحجة القراءات ص٣٥٣، وتفسير الثعلبي ١٩٧/٥، والمحرر الوجيز ٢١٩/٣، والبحر المحيط ٢٣٦/٦

(٢) الحجة ٣٩٠/٤.

(٣) ينظر: إعراب القرآن ١٩٠/٢،١٩١.

(٤) البيت من الطويل، وهو للنابغة الذبياني في: الكتاب ٢٠٧/٢، وشرح أبيات سيبويه ٢٩٨/١، والحجة في القراءات السبع ص١٩٢، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٣٦٩، واللمحة في شرح الملحة ٦٤٤/٢، والهمع ٩١/٢، وبلا نسبة في: شرح المفصل ٣٥٢/١، وشرح التسهيل ٤٢٨/٣، والارتشاف٥/ ٢٢٤٠، وتمهيد القواعد ٧/ ٣٦٤٨.

(٥) ينظر: الكتاب ٢٠٧/٢.

(٦)ينظر : معاني القرآن ٣٢/٢.

(٧) ينظر: إيضاح الوقف والابتداء ٢٩٧/١.

(٨) ينظر: الحجة في القراءات السبع ص١٩١،١٩٢.

(٩) ينظر: معاني القرآن للفراء ٣٢/٢، والحجة للفارسي ٣٩٣/٤.

(١٠) ينظر رأيه في: معاني القرآن للزجاج ٨٩/٣.

(١١) ينظر: معاني القرآن ٣٢/٢، والبحر المحيط ٢٣٦/٦.

(١٢) ينظر: إيضاح الوقف والابتداء ٢٩٧/١.

(١٣) ينظر: تفسيره ١٩٧/٥.

(١٤) ينظر: تفسيره ٤١٨/١٨.

(١٥) ذكر هذا الرد الزجاج في معاني القرآن ٩٠/٣، وأبو حيان في البحر المحيط ٢٣٦/٦.

وعلى هذا الوجه لا يجوز الوقف عليها بالهاء؛ لأنها في النية متصلة بالألف كاتصالها في الخفض بالياء من المتكلم[١].

الثالث: أن الأصل يا أبتًا بالتنوين، ثم حذف التنوين، ونسبه إلى قطرب[٢] .

وردّه بأن هذا لا يجوز؛ لأن التنوين لا يحذف لغير علة[٣]، وأيضا فإنما يدخل التنوين في النكرة، ولا يقال في النكرة يا أبة.

الرابع: أن الأصل الكسر، ثم أبدل من الكسرة فتحة كما تبدل من الياء ألف فيقال في يا غلامي أقبل: (يا غلاما أقبل) واستحسنه النحاس.

واحتج الفارسي[٤] لابن عامر من وجهين :

الأول: أن يكون مثل: (يا طلحةَ أقبل) بالنصب. ووجهه: أن هذا النحو من الأسماء التي فيها تاء التأنيث أكثر ما يدعى مرخّما، فلمّا كان كذلك ردّ التاء المحذوفة في الترخيم إليه، وترك الآخر يجري على ما كان عليه في الترخيم من الفتح، ولم يعتدّ بالهاء، وأقحمها، كما أن أكثر ما تقول: اجتمعتْ اليمامةُ، وهو يريد أهل اليمامة، فردّ الأهل، ولم يعتدّ به، فقال: اجتمعتْ أهلُ اليمامةِ.

وعلى هذا الوجه كأنه أراد: (يا أبَ) بالترخيم، ثم أدخلت التاء؛ لأنها أشبعُ للكلام، ثم تحركت بحركة الباء[٥].

الثاني: أن يكون أراد: (يا أبتا) فحذف الألف كما يحذف التاء، فتبقى الفتحة دالّة على الألف، كما أن الكسرة تبقى دالة على الياء، وقوَّى هذا الوجه؛ لكثرة ما جاء عليه من كلام العرب، ومنه قول الشاعر:

فَيَا أَبَتَا لاَ تَزَلْ عِنْدَنَا فإنا نخافُ بأنْ تُخْتَرَمْ [٦]

وقول الآخر:

يَا أَبَتَا علَّكَ أَوْ عَسَاكَا[٧]

---

(١) ينظر: معاني القرآن للفراء ٣٢/٢، والحجة للفارسي ٣٩٣/٤.

(٢) ينظر: معاني القرآن للزجاج ٨٩/٣، والبحر المحيط ٢٣٦/٦.

(٣) ذكر هذا الرد الزجاج في معاني القرآن ٩٠/٣، وأبو حيان في البحر المحيط ٢٣٦/٦.

(٤) ينظر: الحجة ٣٩٠/٤-٣٩٢.

(٥) ينظر: إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري ٢٩٧/١.

(٦) البيت من المتقارب، وهو للأعشى في الديوان ص ٢٠٠، والشيرازيات ١/ ٣٣٧، وبلا نسبة في: شرح التسهيل ٣/ ٤٠٦، وتمهيد القواعد ٧/ ٣٥٨٣.

(٧)من الرجز، وقبله: تقولُ بِنْتِى قَدْ أَنَى أَنَاكا

وهو لرؤية في ملحق ديوانه ص ١٨١، والكتاب ٢/ ٣٧٥، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٥٢، والخزانة (٥/ ٣٦٢، ٣٦٧، ٣٦٨)، وشرح أبيات المغنى ٣/ ٣٣٤، وبلا نسبة في: المقتضب ٣/ ٧١، والخصائص ٢/ ٩٦، والجنى الدانى ص ٤٤٦، ٤٧٠، ومغنى اللبيب ص٢٠١،٢٠٤،٩١٧، والتذييل ١٨٠/٥.

وممن وافق الفارسيَّ: الواحدي[١] ،والبغوي[٢] ، وابنُ عطية[٣] ، وابن أبي مريم[٤] ، وأبو حيان[٥]

ووافق ابنُ زنجلة[٦] الفارسيَّ في الوجه الثاني، وزاد آخر، وهو: أن هذه التاء بدل من ياء المتكلم، وإنما فتحت؛ لأن أصل ياء المتكلم الفتح فتقول (يا غلاميَ) والياء اسم، والاسم إذا كان على حرف واحد فأصله الحركة، فتكون الحركة تقوية للاسم، فلما كان أصل هذه الياء الفتحة كان الواجب أن تفتح؛ لأنها بدل من الحرف الذي هو أصله؛ ليدل على المبدل.

وكذا وافقه **الزمخشري**[٧] ، وزاد تفصيلًا عن التاء فقال: إنها تاء تأنيث وقعت عوضاً من ياء الإضافة، والدليل على أنها تاء تأنيث قلبها هاء في الوقف.

قلتُ: ويؤكد هذا أن ابن عامر وقف عليها بالهاء[٨].

قال الزمخشري: فإن قلتَ: كيف جاز إلحاق تاء التأنيث بالمذكر؟ قلتُ: كما جاز إلحاقها في نحو قولك: حمامة ذكر، وشاة ذكر، ورجل ربعة، وغلام يفعة[٩].

فإن قلتَ: فلم ساغ تعويض تاء التأنيث من ياء الإضافة؟ قلتُ: لأنَّ التأنيث والإضافة يتناسبان في أنّ كل واحد منهما زيادة مضمومة إلى الاسم في آخره.

نصب المضارع المقترن بالفاء في الجواب على لفظ الأمر

انفرد ابن عامر بنصب المضارع المقترن بالفاء بعد الأمر في موضعين[١٠] من القرآن:

الأول: قوله تعالى: ﴿ بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ وَإِذَا قَضَىٰٓ أَمۡرٗا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴾[١١]

قال الفارسي:" واختلفوا في قوله عز وجل: ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾ في فتح النون وضمّها، فقرأ ابن عامر[١٢] وحده:

---

(١) ينظر: الوسيط ٢/٦٠٠.

(٢) ينظر: تفسيره ٢/٤٧٥.

(٣) ينظر: المحرر الوجيز ٣/٢١٩.

(٤) ينظر: الموضح ٢/٦٦٦.

(٥) ينظر: البحر المحيط ٦/٢٣٦.

(٦) ينظر: حجة القراءات ص٣٥٤.

(٧) ينظر: الكشاف ٢/٤٤٢.

(٨) ينظر: زاد المسير ٢/٤١٣، والبحر المحيط ٦/٢٣٦.

(٩) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣/٨٩.

(١٠) ووافقه الكسائي في موضعين: (النحل: ٤٠)، و(يس:٨٢) ، ينظر : الحجة ٥/٦٥، ٦/٤٧.

(١١)البقرة: ١١٧.

(١٢) ينظر: السبعة ص١٦٩، والحجة لابن خالويه ص٨٨، ومعاني القراءات ١/١٧٢، والمبسوط ص١٣٥، والتيسير ص٧٦، وجامع البيان ٢/٨٨٤، والوجيز ص١٣٢، والعنوان ص٧١، والإقناع ص٣٠٠، والمحرر الوجيز ١/٢٠٢، وزاد المسير ١/١٠٥، والدر المصون ٢/٨٨، والنشر ٢/٢٢٠، والإتحاف ص١٩٠.

﴿كُنْ فَيَكُونَ﴾ بنصب النون.وقرأ الباقون: ﴿فَيَكُونُ﴾ رفعا"[١].

الثاني: قوله تعالى:﴿ إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَ ۖ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴾[٢] .

قال الفارسي:" وقرأ ابن عامر[٣] وحده: ﴿فيكونَ﴾ بالنصب وهو وهم"[٤].

موقف النحويين من القراءة:

أشكلت هذه القراءة على بعض النحويين حتى تجرأ على تخطئتها، وتضعيفها، ومن هؤلاء:

الفرَّاء فقد أنكر النصب؛ لعدم وجود (أنْ) في الكلام، وأما إذا وجدت (أنْ) كما في آيتي يس ، والنحل، فيجوز النصب بالعطف، والرفع أرجح عنده ، **قال:** " وقوله: ﴿ فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴾[٥] رفع ولا يكون نصبا، إنما هي مردودة على ﴿يقول﴾...وكذلك قوله: ﴿ وَيَوْمَ يَقُولُ كُن فَيَكُونُ ۚ قَوْلُهُ ٱلْحَقُّ ﴾[٦]رفع لا غير، وأما التي في النحل: ﴿ إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَىْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴾[٧]فإنها نصب ، وكذلك التي في يس[٨] نصب؛ لأنها مردودة على فعل قد نصب بأن، وأكثر القراء على رفعهما، والرفع صواب، وذلك أن تجعل الكلام مكتفيا عند قوله:﴿إذا أردناه أن نقول له كن﴾ فقد تم الكلام، ثم قال: فسيكون ما أراد الله، وإنه لأحب الوجهين إلي، وإن كان الكسائي لا يجيز الرفع فيهما، ويذهب إلى النسق"[٩].

والمبرد؛ إذ قال: " وأما قوله عز وجل:﴿فإنما يقول له كن فيكون﴾ النصب ها هنا محال؛ لأنه لم يجعل فيكون جوابا هذا خلاف المعنى؛ لأنه ليس ههنا شرط ؛ إنما المعنى: فإنه يقول له كن فيكون، وكن حكاية ، وأما قوله عز وجل: ﴿أن نقول له كن فيكون﴾، فالنصب والرفع، فأما النصب فعلى أن تقول فيكون يا

---

(١) الحجة ٢/٢٠٣.

(٢)آل عمران: ٥٩.

(٣) لم أجد أحدًا نسب النصب إلى ابن عامر في هذه الآية إلا الفارسي تابعًا لابن مجاهد في السبعة ص٢٠٦، وما وقفت عليه أن هذا الموضع متفق على رفعه، وإنما الخلاف في قوله تعالى: ﴿ قَالَتْ رَبِّ أَنَّىٰ يَكُونُ لِى وَلَدٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِى بَشَرٌ ۖ قَالَ كَذَٰلِكِ ٱللَّهُ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ ۚ إِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴾ [آل عمران: ٤٧] ، وهذا ما ذكر في : المبسوط ص١٣٥، والتيسير ص٧٦، وجامع البيان ٨٨٤/٢، والعنوان ص٧٩، والإقناع ص٣٠٠، والموضح في وجوه القراءات وعللها لابن أبي مريم ٢٩٦/١ تحقيق د. عمر حمدان الكبيسي ، رسالة دكتوراه في جامعة أم القرى، وتفسير الرازي ٢٥/٤، والبحر المحيط ٥٨٦/١، والدر المصون ٨٨/٢، والنشر ٢٢٠/٢، والإتحاف ص١٩٠.

(٤) الحجة ٤٥/٣.

(٥) البقرة: ١١٧.

(٦)الأنعام: ٧٣

(٧)النحل: ٤٠

(٨) هي قوله تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴾ يس: ٨٢

(٩) معاني القرآن ٧٥،٧٤/١. وينظر –أيضًا– ١٠٠/٢

فتى، والرفع على هو يقول فيكون "[١] .

وتبعهما **النحّاسُ**؛ إذ قال: " ...والنصب على العطف جائز. فأما أن يكون جوابا فمحال؛ لأنه إخبار لا يجوز فيه الجواب، كما تقول: أنا أقول لعمرو امض فيجلس، أو فيمضي، ولا معنى للجواب –هاهنا– وإنما الجواب أن يقول: امض فأكرمَك"[٢] .

وابن مجاهد؛ إذ قال في آية البقرة: " وهو غلط"[٣]، وقال في آية آل عمران: " وهو وهم "[٤]، وتبعه **الفارسي** كما قال في موضع آل عمران [٥] .

وكذا أنكرها **ابن خالويه** فبعد أن احتج للنصب بأنه على الجواب بالفاء قال: " وليس هذا من مواضع الجواب، لأن الفاء لا ينصب إلا إذا جاءت بعد الفعل المستقبل ...وهذا لا يجوز في قوله تعالى: ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾؛ لأن الله تعالى أوجد بهذه اللفظة شيئا معدوما، ودليله حسن الماضي في موضعه، إذا قلت: كن فكان"[٦] ، يقصد أن الماضي إذا صلح لفظه بعد الجواب بالفاء لم يجز فيه إلا الرفع؛ لأنه واجب[٧].

وكذا ضعفها السيرافي[٨] ،والعكبري[٩] ، والنسفي[١٠]، وغيرهم[١١] .

سبب إنكار النصب:

أنكر هؤلاء قراءة ابن عامر بالنصب لوجهين[١٢] :

الأول: أن (كن) ليس بأمر على الحقيقة؛ إذ لو كان أمرًا فإما أن يخاطب به موجودًا، والموجود لا يخاطب بـ(كن)، أو يخاطب معدومًا، والمعدوم لا يخاطب.

ولفظ الأمر يرد، ولا يراد به حقيقة الأمر كقوله تعالى:﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾[١٣] وكقوله تعالى: ﴿ فَلْيَمْدُدْ لَهُ

---

(١) المقتضب ١٨/٢.

(٢) إعراب القرآن ٢٥٠/٢.

(٣) السبعة ص١٦٩.

(٤) السبعة ص٢٠٦،٢٠٧.

(٥) وينظر: الحجة ٢٠٥/٢–٢٠٩.

(٦) الحجة في القراءات السبع ص٨٨.

(٧) ينظر: الحجة في القراءات السبع ص١١٠.

(٨) ينظر: شرح الكتاب ٢٣٤/٣.

(٩) ينظر: التبيان ١٠٩/١.

(١٠) ينظر: تفسيره ١٢٤/١،١٢٥.

(١١) ينظر: المحرر الوجيز ٢٠٢/١، والبديع في علم العربية لابن الأثير ٥٩٧/١.

(١٢) ينظر: الحجة للفارسي ٢٠٥/٢–٢٠٧، والمحرر الوجيز ٢٠٢/١، والتبيان ١٠٩/١، والدر المصون ٨٩/٢،٩٠، وتفسير النسفي ١٢٤/١،١٢٥.

(١٣) مريم: ٣٨

ٱلرَّحۡمَٰنُ مَدًّا ﴾[١] .

الثاني: أن جواب الأمر، لا بد أن يخالف الأمر، إما في الفعل، أو في الفاعل، أو فيهما معًا، فمثال ذلك قولك: اذهبْ ينفعْك زيدٌ، فالفعل، والفاعل في الجواب غيرهما في الأمر، وتقول: اذهبْ يذهبْ زيد، فالفعلان متفقان، والفاعلان مختلفان، وتقول: اذهبْ تنتفعْ، فالفاعلان متفقان، والفعلان مختلفان، فأما أن يتفق الفعلان والفاعلان فغير جائز كقولك: اذهبْ تذهبْ، والعلة فيه أن الشيء لا يكون شرطًا لنفسه.

الردّ:

إنكار هذه القراءة مُنكَر، والقائل به مخطئ؛ لأنها قراءة سبعية، فهي قراءة متواترة، ثم هي قراءة ابن عامر، وهو رجل عربي، لم يكن ليلحن، وقراءة الكسائي في بعض المواضع، وهو إمام الكوفيين في علم العربية، **قال أبو حيان:** " فالقول بأنها لحن، من أقبح الخطأ المؤثم الذي يجر قائله إلى الكفر، إذ هو طعن على ما علم نقله بالتواتر من كتاب الله تعالى"[٢].

توجيه النصب:

وجهت قراءة ابن عامر على أن الفعل منصوب على الجواب على لفظ (كن)؛ لكونه جاء بلفظ الأمر؛ فشبه بالأمر الحقيقي، ولا يصح نصبه على جواب الأمر الحقيقي، لأن ذلك إنما يكون على فعلين ينتظم منهما شرط وجزاء نحو: ائتني فأكرمَك، إذ المعنى: إن تأتني أكرمك. وهنا لا ينتظم ذلك، إذ يصير المعنى: إن يكن يكن، فلا بد من اختلاف بين الشرط والجزاء، إما بالنسبة إلى الفاعل، وإما بالنسبة إلى الفعل في نفسه، أو في شيء من متعلقاته، وممن قال بهذا: السمرقندي[٣]، والفارسي[٤]، والواحدي[٥]، والسمعاني[٦]، والبغوي[٧]، وابن أبي مريم[٨] ،والرازي[٩]، وأبو حيان[١٠] ، والبناء الدمياطي[١١] ، والألوسي[١٢] .

---

(١) مريم: ٧٥

(٢) ينظر: البحر المحيط ٥٨٦/١، وتفسير الألوسي ٣٦٧/١.

(٣) ينظر: تفسيره ٨٨/١.

(٤) ينظر: الحجة ٢٠٦/٢.

(٥) ينظر: الوسيط ١٩٧/١.

(٦) ينظر: تفسيره ١٣١/١.

(٧) ينظر: تفسيره ١٥٩/١،١٦٠.

(٨) ينظر: الموضح في وجوه القراءات وعللها ٢٩٧/١.

(٩) ينظر: تفسيره ٢٥/٤.

(١٠) ينظر: البحر المحيط ٥٨٦/١.

(١١) ينظر: الإتحاف ص١٩٠.

(١٢) ينظر: تفسيره ٣٦٧/١.

ويمكن أن يكون الفعل منصوبًا على إضمار (أنْ) كما قال ابن مالك[١] : إنها تضمر بعد الحصر بـ(إنما) اختيارًا ؛ إجراء له مُجرى النفي، ومنه قولهم : (إنما هي ضربة من الأسد فتحطمَ ظهره) ، وعليه تحمل قراءة ابن عامر .

والتوجيه الأول أرجح؛ لأن المعاملة اللفظية واردة في كلام العرب[٢]، فقد حمل الأخفش[٣] نحو قوله تعالى: ﴿ قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾[٤]، على أنه أجري مجرى جواب الأمر، وإن لم يكن جوابا له في الحقيقة، ومن المشاكلة اللفظية قولك: من قصدني فقد قصدني، أي فقد قصد من عرف نجاح قاصده[٥]. ومنه قول النبي صلى الله عليه وسلم: "فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ فَهِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ"[٦]. فكذلك قول ابن عامر: يكون قوله: ﴿فَيَكُونَ﴾ بمنزلة جواب الأمر نحو: ايتني فأحدّثك، لما كان على لفظه[٧].

كسر لام الأمر بعد الواو

انفرد ابن عامر بكسر لام الأمر بعد الواو في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ لْيَقْضُواْ تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُواْ نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُواْ بِٱلْبَيْتِ ٱلْعَتِيقِ ﴾[٨] .

قال الفارسي:" وقرأ أبو عمرو، وابن عامر: ﴿ثمّ لِيقطع﴾، ﴿ثم لِيقضوا)﴾ مكسورة اللام، زاد ابن عامر[٩]: ﴿ولِيوفوا﴾ ، ﴿ولِيطوفوا﴾ بكسر لام الأمر فيهما"[١٠].

توجيه القراءة:

قرأ ابن عامر: ﴿ثم لِيقْطع﴾ ﴿ثم لِيقْضُوا﴾ ﴿وليُوفُوا﴾ ﴿ولِيَطوّفوا﴾ بكسر اللام في الأربعة الأحرف إلا أنه انفرد عن السبعة بكسر اللام بعد الواو فقط، ولام الأمر يجوز فيها الكسر والسكون، واختلفوا أيهما أصل؟

---

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية ١٥٥٥/٣، والارتشاف ٤/ ١٦٨٧، والدر المصون ٩٠/٢، والهمع ٤٠١/٢،

(٢) ينظر: الدر المصون ٩٠/٢.

(٣) ينظر: الحجة للفارسي٢٠٦/٢، والمحرر الوجيز ٤٣٧/١، والبحر المحيط ٤٣٧/٦.

(٤) إبراهيم: ٣١

(٥) ينظر: شرح التسهيل ٣٠٥/١.

(٦) أخرجه البخاري في بدء الوحي ٦/١، وفي باب ما جاء إن الأعمال بالنية ٢٠/١(١/ ١٦) ، ومسلم في باب قو الرسول – صلى الله عليه وسلم : "إنما الأعمال بالنية" ١٥١٥/٣

(٧) ينظر: الحجة للفارسي ٢٠٦/٢.

(٨) الحج: ٢٩.

(٩) ينظر: السبعة ص٤٣٦، ومعاني القراءات ١٧٦/٢، والمبسوط ص٣٠٦، وحجة القراءات ص٤٧٣، ورواية ابن ذكوان عنه في: التيسير ص١٥٦، وجامع البيان ٣/ ١٣٧٧، والوجيز ص٢٥٨، والعنوان في القراءات السبع ص١٣٤، والإقناع ص٣٥٠، والنشر ٣٢٦/٢، والإتحاف ص٣٩٨.

(١٠) الحجة ٢٦٩/٥.

فذهب الجمهور[١] إلى أن الكسر هو الأصل حملاً لها على لام الجر إذا دخلت على ظاهر، وإنما حملت على لام الجر؛ لأن هذه مختصة بالأفعال، وتلك مختصة بالأسماء.

قال المبرد: " واعلم أن هذه اللام مكسورة إذا أُبتدئِت فإذا كان قبلها فاء أو واو فهي على حالها في الكسر، وقد يجوز إسكانها، وهو أكثر على الألسن "[٢].

وذهب ابن مالك[٣] إلى أن السكون هو الأصل؛ لوجهين :

الأول: أن السكون متقدم على الحركة، إذ هي زيادة، والأصل عدمها.

الثاني: أن يكون لفظها مشاكلا لعملها كما فعل بباء الجر، قال: وتسكين هذه اللام بعد الواو، والفاء أكثر من تحريكها

وحكى الفراء أن بني سليم يفتحونها، حيث قال: " وبنو سليم يفتحون اللام إذا استؤنفت فيقولون: لَيَقم زيد، ويجعلون اللام منصوبة في كل جهة "[٤]

وقيَّده **أبوحيان**[٥] عن الفراء بأن يكون ما بعدها مفتوحاً.

قال الفرَّاء عن تسكين اللام بعد الواو والفاء، وكسرها بعد ثم: "...وتسكينهم إياها تخفيف كما تقول: وهْو قال ذلك، وهْي قالت ذاك، تسكن الهاء إذا وصلت بالواو. وكذلك ما كان من لام أمر وصلت بواو أو فاء، فأكثر كلام العرب تسكينها. وقد كسر بعضهم ﴿ثم ليقضوا﴾، وذلك؛ لأن الوقوف على (ثم) يحسن، ولا يحسن في الفاء ولا الواو: وهو وجه، إلا أن أكثر القراءة على تسكين اللام في ثم "[٦].

وبناء على هذا فإن قراءة ابن عامر جاءت على الأصل كما ذهب الجمهور، وممن قال بهذا: الطبري، والنحاس[٧]، والأزهري[٨]، وابن خالويه[٩] ، وابن زنجلة، قال **الطبري**[١٠]: " التسكين في لام ﴿ليقضوا﴾ والكسر قراءتان مشهورتان، ولغتان سائرتان، فبأيتهما قرأ القارئ فمصيب الصواب" . **ثم قال:** "غير أن أكثر القرّاء مع الواو والفاء على تسكينها، وهي أشهر اللغتين في العرب وأفصحها، فالقراءة بها أعجب إليّ من كسرها".

---

(١) ينظر: اللامات للزجاجي ص٩٣، والبديع في علم العربية ٦٢٢/١، وشرح المفصل ١٤٤/٥،١٤٥، وشرح الشافية لركن الدين الأستراباذي ٥٢٠/١، والارتشاف ١٨٥٥/٤

(٢) المقتضب ١٣٣/٢.

(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية ١٥٦٣/٣،١٥٦٤

(٤) معاني القرآن ٢٨٥/١.

(٥) ينظر: الارتشاف ٤/ ١٨٥٥، والمساعد ٣/ ١٢١.

(٦)معاني القرآن ٢٢٤/٢.

(٧) ينظر: إعراب القرآن ٦٨/٣

(٨) ينظر: معاني القراءات ١٧٦/٢،١٧٧.

(٩) ينظر: إعراب ثلاثين سورة ص٤٢، ١٩٩.

(١٠) ينظر: تفسيره ٦١٦/١٨،٦١٧.

وقال ابن زنجلة: " وحجتهم أن أصل هذه اللام الكسر إذا كانت مبتدأة فلما جاءت بعد كلمة يمكن السكوت عليها، والابتداء بما بعدها كانت اللام كالمبتدأ فأتوا بها على أصلها لذلك "[١] .

وأما الفارسي[٢] فقد اكتفى بالاحتجاج لـ (يوفوا) بالتخفيف ، ولم يتكلم عن الكسر ، فقال : " وحجة ﴿وليوفوا﴾ بالتخفيف قوله تعالى : ﴿ وَأَوْفُواْ بِعَهْدِ ٱللَّهِ إِذَا عَٰهَدتُّمْ ﴾[٣]، وقوله : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَوْفُواْ بِٱلْعُقُودِ ﴾[٤]، و(أوفى) الأكثر في التنزيل.

الجزم على المجازاة

انفرد ابن عامر بقطع همزة (أشدد)، وضم همزة (أشركه) وجزمه في قوله تعالى: ﴿ هَٰرُونَ أَخِى ۝٣٠ ٱشْدُدْ بِهِۦٓ أَزْرِى ۝٣١ وَأَشْرِكْهُ فِىٓ أَمْرِى ﴾[٥] .

قال الفارسي: " وقرأ ابن عامر[٦] وحده: ﴿هارون أخي أَشدد به﴾ مقطوعة مفتوحة، والياء ساكنة ﴿وأُشركْه﴾ الألف مضمومة على الجواب والمجازاة"[٧] .

مَن ردّ القراءة:

قرأ ابن عامر: ﴿**أَشْدُدْ بِهِ أَزْرِي وَأُشْرِكْهُ فِي أمري**﴾، وقد أشكلت هذه القراءة على جماعة فحكموا بشذوذها وردها منهم:

الطبري حيث قال: ".. وإذا قرئ ذلك كذلك جزم (أشدد) (وأشرك) على الجزاء، أو جواب الدعاء، وذلك قراءة لا أرى القراءة بها، وإن كان لها وجه مفهوم، لخلافها قراءة الحجة التي لا يجوز خلافها"[٨].

ووجهها النحاس على الجواب والجزاء لقوله: ﴿اجعل لي وزيرا من أهلي ﴾، ثم حكم بشذوذها ؛ لأن المعنى لا يصح مع الجواب والجزاء ، **قال** : " وهذه القراءة شاذّة بعيدة ؛لأن جواب مثل هذا إنما ينجزم بمعنى الشرط والمجازاة فيكون المعنى: إن تجعل لي وزيرا من أهلي أشدُدْ به أزري وأُشْرِكْه في أمري. وأمره النبوة والرسالة، وليس هذا إليه –صلّى الله عليه وسلّم– فيخبر به، وإنما يسأل الله –جلّ وعزّ– أن يشركه معه في

---

(١) ينظر: حجة القراءات ص٤٧٣.

(٢) ينظر: الحجة ٢٧٥/٥،٢٧٦.

(٣) النحل: ٩١

(٤) المائدة: ١

(٥) طه: ٣٠ – ٣٢.

(٦) ينظر: تفسير السمرقندي ٣٩٤/٢، والسبعة ص٤١٨، وحجة القراءات ص٤٥٢، والكشاف ٦١/٣، والمحرر الوجيز ٤٢/٤، وزاد المسير ١٥٧/٣، وتفسير الرازي ٤٥/٢٢، وإبراز المعاني ص٥٨٨، والبحر المحيط ٣٢٩/٧.

(٧) الحجة ٢٢١/٥.

(٨) تفسير الطبري ٣٠١/١٨.

النبوة "[١] .

توجيه القراءة:

وجهت القراءة على الجواب والجزاء[٢] ، وفي الاحتجاج لذلك أقوال:

قال الفراء: " ﴿أَشْدُدْ بِهِ﴾ جزاء للدعاء لقوله: ﴿اجْعَلْ لِي﴾ ﴿وأشركه﴾ بضم الألف في ﴿أشركه﴾؛ لأنها فعل لموسى[٣] ، فالألف فيهما ألف المخبِر عن نفسه، وهو موسى-عليه السلام- ووافقه السمرقندي[٤] ، والثعلبي[٥]، ومكي[٦]، والبغوي[٧] ، والزمخشري[٨]، وابن عطية[٩]، والرازي[١٠]، وأبو شامة[١١] ، والقرطبي[١٢] ، والبيضاوي[١٣] ، وأبو حيان[١٤]، وعليه يكون المقصود بـ(أمري) تدبيره ومساعيه، وليس النبوة؛ لأن النبوءة لا يكون لموسى أن يشرك فيها بشرا[١٥] .

وقال ابن خالويه: " والفعل في القراءتين مجزوم، لأنه جواب الطلب ... والحجة لمن قطعهما: أنه أخبر بذلك عن نفسه، وقياس ألف المخبر عن نفسه قياس النون، والتاء، والياء الزوائد مع الألف في أول الفعل المضارع، فمتى انضممن حكم على الألف بالضم، ومتى انفتحن حكم على الألف بالفتح، لأن الألف إحداهن عند الأمر بالفعل، والطلب، والدّعاء، والمسألة"[١٦].

وأما الفارسي[١٧] فقال: الوجه الدعاء دون الإخبار، لأن ذلك معطوف على ما تقدّمه من قول: ﴿ قَالَ رَبِّ

---

(١) إعراب القرآن ٢٧/٣.

(٢) معاني القراءات ١٤٤/٢.

(٣) معاني القرآن ١٧٨/٢.

(٤) ينظر: تفسيره ٣٩٤/٢.

(٥) ينظر: تفسيره ٢٤٤/٦.

(٦) ينظر: الهداية ٤٦٣٢/٧.

(٧) ينظر: تفسيره ٢٦١/٣.

(٨) ينظر: الكشاف ٦١/٣.

(٩) ينظر: المحرر الوجيز ٤٢/٤.

(١٠) ينظر: تفسيره ٤٥/٢٢.

(١١) إبراز المعاني ص٥٨٨.

(١٢) ينظر: تفسيره ١٩٤/١١.

(١٣) ينظر: تفسيره ٢٦/٤.

(١٤) ينظر: البحر المحيط ٣٢٩/٧.

(١٥) ينظر: المحرر الوجيز ٤٢/٤، والبحر المحيط ٣٢٩/٧.

(١٦) الحجة في القراءات السبع ص٢٤١

(١٧) الحجة ٢٢٢/٥،٢٢٣.

ٱشۡرَحۡ لِي صَدۡرِي ﴿٢٥﴾ وَيَسِّرۡ لِيٓ أَمۡرِي ﴾[١] فكما أن ذلك كلّه دعاء، فكذلك ما عطف عليه.

واستبعد حمل الإشراك في قراءة ابن عامر على الإخبار؛ لأن الإشراك في النبوّة لا يكون إلا من الله سبحانه، اللهم إلا أن يكون المقصود من أمره شأنه الذي هو غير النبوة، وإنما ينبغي أن يكون النبوة، ألا ترى أنه قد جاء: ﴿ ٱذۡهَبۡ إِلَىٰ فِرۡعَوۡنَ إِنَّهُۥ طَغَىٰ ﴾[٢]فقال: ﴿ فَأَرۡسِلۡهُ مَعِيَ رِدۡءٗا يُصَدِّقُنِيٓ ﴾[٣]،

وأما ﴿**أَشْدُدْ بِهِ أَزْرِي** ﴾ فحمله على الإخبار، وغير الدعاء أسهل، لأن الشدّ يكون من هارون لموسى.

ثم رجَّحَ قراءة الجمهور بدليل أن قوله: ﴿ كَيۡ نُسَبِّحَكَ كَثِيرٗا ﴾[٤]كالجواب بعد هذه الأشياء التي سألها موسى ربّه، فينبغي أن يكون ذلك كلّه في جملة ما دعا به. ووافقه الواحدي[٥]. وحمله **ابن زنجلة** على " الإخبار كأن موسى أخبر عن نفسه كما تقول: زرني أكرمك، وإنما انجزم الفعلان؛ لأن جواب الأمر جواب شرط وجزاء المعنى إن فعلت ذلك أشدد به أزري فإن قيل: لم فتح الألف في ﴿أَشدُدْ﴾ وضم في ﴿وأُشركه﴾ ؟ فقل: إذا كان الفعل ثلاثيا كان ألف المخبر عن نفسه مفتوحًا، وإذا كان الفعل رباعيا كان الألف مضموما ألا تراك أنك تقول: شد يشدّ، وأشرك يُشرك"[٦].

رفع (تلقف) وتشديد القاف

انفرد ابن عامر برفع (تلقف) وتشديد القاف في قوله تعالى: ﴿ وَأَلۡقِ مَا فِي يَمِينِكَ تَلۡقَفۡ مَا صَنَعُوٓاْۖ إِنَّمَا صَنَعُواْ كَيۡدُ سَٰحِرٖۖ وَلَا يُفۡلِحُ ٱلسَّاحِرُ حَيۡثُ أَتَىٰ ﴾[٧] .

قال الفارسي: " اختلفوا في تشديد القاف وتخفيفها من قوله: ﴿تلقف﴾. فقرأ ابن عامر[٨] وحده: ﴿ما في يمينك تلقّفُ ما﴾ برفع الفاء، وتشديد القاف..."[٩].

توجيه القراءة:

---

(١)طه: ٢٥ – ٢٦

(٢) النازعات: ١٧

(٣) القصص: ٣٤

(٤) طه: ٣٣

(٥) ينظر: الوسيط ٢٠٥/٣.

(٦) معاني القراءات ص٤٥٢

(٧) طه: ٦٩.

(٨) ينظر: السبعة ص٤٢٠، ومعاني القراءات ١٥٤/٢، والمبسوط ص٢٩٦، وحجة القراءات ص٤٥٧، وجامع البيان ١٣٥٨/٣، والوجيز ص٢٤٩، وتفسير البغوي ٢٦٨/٣، والمحرر الوجيز ٥٢/٤، وزاد المسير ١٦٧/٣، وتفسير الرازي ٧٤/٢٢، وتفسير البيضاوي ٣٢/٤، والبحر المحيط ٣٥٦/٧.

(٩) الحجة ٢٣٥/٥.

(تلقَّف) أصله: تتلقف فحذفت إحدى التاءين تخفيفًا، وأنثه حملًا على معنى (ما) لا على لفظها إذ أطلقت (ما) على العصا، والعصا مؤنثة، ولو حمل على اللفظ لكان بالياء[١].

وفي توجيه رفعه مذاهب:

ذهب الزجاج[٢]، والنحاس[٣]، وأبو منصور الأزهري[٤]، والفارسي إلى أن الرفع على معنى الحال، كأنه قال: ألقها متلقفة[٥].

وأجاز الفارسي[٦] أن يكون حالًا من الفاعل المُلقِي، وهو موسى عليه السلام، أومن المفعول المُلْقَى، وهو (ما)، وهي العصا، ووجه جعل المتلقف للفاعل -وإن كان التّلقّف في الحقيقة للعصا- أن التلقف كَانَ عَن فعله وحركته، فجاز أن ينسب إليه، كما في قوله تعالى:﴿ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ ﴾[٧]فأضاف الرمي إلى الله سبحانه، وإن كان للنبيّ- صلّى الله عليه وسلّم- لما كان بقوّة الله وإقداره ، وعليه تكون التاء للخطاب .

ووجه كونه من المفعول أنه أنث (تلقّف) على حدّ قولك: هند تذهب، لأنه حمل الكلام على المعنى، والذي في يمينه عصا فأنثه، كما في قوله تعالى: ﴿ وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِۦ ﴾[٨]،وكما في قوله تعالى : ﴿ مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ﴾[٩] فأنث الأمثال لما كانت في المعنى حسنات، وجعلت (تلقف) حالا، وإن لم تتلقف بعد، كما جاء في قوله تعالى: ﴿ هَدْيًۢا بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ ﴾[١٠]وكما أجاز النحويون: مررت برجلٍ معه صقرٌ صائدًا به غدا، وهذا النحو من الحال كثير في التنزيل وغيره ، وهي حال مقدرَة لأنها إنما تلقفت حبالهم بعد أن ألقاها، ووافقهم مكي[١١]،والعكبري[١٢]، وابن عطية[١٣].

---

(١) ينظر: البحر المحيط ٣٥٦/٧.

(٢) ينظر: معاني القرآن ٣٦٧/٣.

(٣) ينظر: إعراب القرآن ٣٤/٣.

(٤) ينظر: معاني القراءات ١٥٤/٢.

(٥) ينظر: الوسيط للواحدي ٢١٤/٣.

(٦) ينظر: الحجة ٢٣٥/٥،٢٣٦.

(٧) الأنفال: ١٧

(٨) الأحزاب: ٣١

(٩) الأنعام: ١٦٠

(١٠) المائدة: ٩٥

(١١) ينظر: مشكل إعراب القرآن ٤٦٩/٢.

(١٢) ينظر: التبيان ٨٩٦/٢.

(١٣) ينظر: المحرر الوجيز ٥٢/٤.

وذهب ابن زنجلة[١]، والقرطبي[٢] إلى أنه مرفوع على الاستئناف، وإضمار الفاء، والتَّقْدِير: ألقِ عصاك فإنها تتلقفُ. وأجاز ابن خالويه[٣]، والزمخشري[٤]، والرازي[٥] ، وأبو شامة[٦]، والبيضاوي[٧]، وأبو حيان[٨] الوجهين : الرفع على الاستئناف، أو على الحال ، أي : ألقها متلقفة .

(١) ينظر: حجة القراءات ص٤٥٧.

(٢) ينظر: تفسيره ٢٢٣/١١، وقد نسب القراءة إلى ابن ذكوان، وأبي حيوة الشامي، ويحيى بن الحرث.

(٣) ينظر: الحجة في القراءات السبع ص٢٤٤.

(٤) ينظر: الكشاف ٧٤/٣.

(٥) ينظر: تفسيره ٧٤/٢٢.

(٦) ينظر: إبراز المعاني ص٥٩٤.

(٧) ينظر: تفسيره ٣٢/٤.

(٨) ينظر: البحر المحيط ٣٥٦/٧.

الخاتمة

الحمد لله في البدء والختام، والصلاة والسلام على خير الأنام، وعلى آله وصحبه الكرام، أما بعد:

فقد أكّدَ البحث أنّ "ابن عامر عالم ثقة، راوٍ متقن، من خيار التابعين، وأجلة الراوين، لا يُرتاب في دينه، ولا يطعن عليه في روايته، صحيح نقله، فصيح قوله"، وكل ما انفرد بقراءته له وجه صحيح فصيح من لغة العرب، ومع هذا فقد نالت قراءته سهام الطاعنين، وقد ظهر من دراسة الظواهر النحوية فيما انفرد به عن السبعة ما يأتي:

أولًا: أن ما انفرد به ابن عامر لم يخرج عن لغة العرب، ولا عن قواعد النحويين، ومن انفراداته:

أ–أنه انفرد عن السبعة بفتح تاء (يا أبت) في جميع القرآن، وهي ثمانية مواضع.

ب–أنه انفرد عن السبعة بتعريف (غدوة) بـ(أل) في جميع القرآن.

ج–أنه انفرد عن السبعة بتأنيث الفعل المسند إلى المؤنث اللفظي في خمسة مواضع.

د– أنه انفرد عن السبعة بضم الهاء في (يا أيها) في ثلاثة مواضع.

هـ– أنه انفرد عن السبعة بتخفيف (أنّ) في موضعين.

و– أنه انفرد عن السبعة بحذف الواو في موضعين.

ز– أنه انفرد عن السبعة بنصب المضارع المقترن بالفاء في الجواب على لفظ الأمر في موضعين.

ثانيًا: أن الأصل تصحيح العربية بالقراءة، وليس تصحيح القراءة بالعربية.

ثالثًا: عدد الانفرادات الواردة في الدراسة ثلاثةٌ وعشرون، توجه إلى ستة انفرادات منها سهامُ الطاعنين، وهو ما نسبته (٢٦٪) تقريبًا، من الانفرادات المدروسة.

رابعًا: تعددت أسباب الطاعنين في قراءة ابن عامر:

أ– منهم من طعن في قراءته؛ **لاستشكاله القراءة فلم يتبين له وجهها** كالفراء، والمبرد، والنحاس، وابن مجاهد، والعكبري، وغيرهم.

ب– منهم من رَدّ قراءة ابن عامر؛ **لمخالفتها إجماع القراء** كما قال الطبري في قوله تعالى: ﴿قتل أولادَهم شركائهم﴾ في الفصل بين المتضايفين بالمفعول.

ج–منهم من ردَّها؛ **لكونها لا تقع إلا في ضرائر الشعر** بناء على مذهبه النحوي كما قال النحاس، وابن خالويه، وأبو منصور الأزهري، ومكي، والزمخشري، والرازي، وغيرهم في قوله تعالى: ﴿ قتل أولادَهم شركائهم﴾ .

ولو أنهم جعلوا القاعدة تابعة للقراءة؛ لأنها مسموعة من أفصح العرب بإجماع، وهو نبينا –صلى الله عليه وسلم– ومن أصحابه، ومن بعدهم لسلموا[1]؛ إذ القصد تصحيح العربية بالقراءة، وليس تصحيح القراءة بالعربية.

والقراء ناقلون عمَّن ثبتت عصمته عن الغلط في مثله، ولأن القراءة ثبتت متواترة، وما نقله النحويون آحاد،

([1]) ينظر: غيث النفع ص١٠٤، ودراسات لأسلوب القرآن ٢٧/١

ثم لو سلم أنه ليس بمتواتر فالقراء أعدل وأثبت؛ فكان الرجوع إليهم أولى[١].

وما أحسنَ كلام ثعلب! – رحمه الله –؛ إذ قال فيما حكى عنه أبو عمر الزاهد –في كتاب اليواقيت– أنه قال: "إذا اختلف الإعراب في القرآن عن السبعة لم أفضل إعرابًا على إعراب في القرآن، فإذا خرجت إلى الكلام كلام الناس فضلت الأقوى"[٢].

وما أحسنَ قولَ الفخر الرازي: "إني لأتعجب كثيرًا من تكلفات هؤلاء النحويين في أمثال هذه المواضع، وذلك أنهم لو وجدوا شعرًا مجهولًا يشهد لما أرادوه فرحوا به، واتخذوه حجة قوية، فورود هذا اللفظ في كلام الله تعالى المشهود له من الموافق والمخالف بالفصاحة، أولى بأن يدل على صحة هذه اللفظة واستقامتها"[٣].

وقولَ أبي حيان: " ما قرئ في السبعة لا يرد، ولا يوصف بضعف، ولا بقلة "[٤].

خامسًا: انبرى جماعة من العلماء للدفاع عن ابن عامر وقراءته، منهم: أبو شامة، وابن مالك، وأبو حيان، والسمين الحلبي، وجعلوا انفراده بالقراءة عن السبعة دليلًا على جوازه في النثر، كما في الفصل بين المتضايفين بالمفعول.

سادسًا: ظهر من خلال الدراسة الاضطراب في نسبة انفرادين إلى ابن عامر في موضعين:

الموضع الأول: قوله تعالى: ﴿كن فيكون﴾ [٥٩: آل عمران]، فقد نسب الفارسي تابعًا لابن مجاهد انفراد ابن عامر بالنصب، وما وجدته هو اتفاقهم على الرفع في هذا الموضع.

الموضع الثاني: قوله تعالى ﴿أفغير الله تأمرونّي أعبد﴾ [٦٤: الزمر]، فقد نسب الفارسي تابعًا لابن مجاهد انفراد ابن عامر بحذف إحدى النونين، وإسكان ياء المتكلم، وما وجدته غير هذا، وقد ذكرت هذا في موضعه.

هذا، واللهَ أسأل العفو والعافية في الدنيا والآخرة.

---

(١) ينظر: غيث النفع ص١٠٤.

(٢) ينظر: البرهان للزركشي ٣٣٩/١.

(٣) تفسير الرازي ٢٩٤/٥.

(٤) الهمع ٥٣٨/٢.

المصادر والمراجع

-إبراز المعاني من حرز الأماني لأبي شامة، طبعة: دار الكتب العلمية.
-ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبى حيَّان الأندلسي تحقيق د/ رجب عثمان محمد، مطبعة الخانجي – القاهرة، ط الأولى ١٤١٨ – ١٩٩٨م.
-الأصول في النحو لابن السرَّاج تحقيق د/ عبد الحسين الفتلي – مؤسسة الرسالة – بيروت – ط الثالثة ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م.
– إعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه تحقيق د/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين – مكتبة الخانجي – ط الأولى ١٤١٣ – ١٩٩٢م.
-إعراب القرآن للنحاس، تعليق / عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، ط: الأولى ١٤٢١هـ.
– إعراب القرآن وبيانه لمحيي الدين درويش، دار اليمامة – دمشق، ط: الرابعة، ١٤١٥هـ
– الإقناع في القراءات السبع لابن البَاذِش، طبعة: دار الصحابة للتراث.
– الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين تحقيق/ محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، الطبعة: الأولى ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.
-أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك تحقيق/ محمد محيي الدين عبد الحميد – المكتبة العصرية بيروت.
-الإيضاح العضدي للفارسي تحقيق د/ حسن شاذلي فرهود، الطبعة: الثانية دار العلوم ١٤٠٨.
-الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب تحقيق /د موسى بناي العليلي، مكتبة العاني بغداد.
-البحر المحيط لأبي حيان تحقيق / صدقي محمد جميل، دار الفكر – بيروت ١٤٢٠هـ.
– البديع في علم العربية لابن الأثير، تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ.
– البرهان في علوم القرآن للزركشي تحقيق/ حمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، الطبعة: الأولى، ١٣٧٦ هـ – ١٩٥٧م.
– تاج العروس من جواهر القاموس للزَّبيدي، مجموعة من المحققين، دار الهداية.
– التبيان في إعراب القرآن للعكبري تحقيق / علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه.
– التحرير والتنوير (تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد) للطاهر بن عاشور، الدار التونسية للنشر – تونس، ١٩٨٤هـ.
– التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل تحقيق د/ حسن هنداوي، دار القلم.
-التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري، دار الكتب العلمية –بيروت، ط: الأولى١٤٢١هـ.
– التعريفات للجرجاني، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٠٣هـ –١٩٨٣م.
– تفسير الألوسي (روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني)، دار الكتب العلمية – بيروت،

الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ.
– تفسير البغوي (معالم التنزيل في تفسير القرآن) تحقيق/ عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط: الأولى، ١٤٢٠هـ.
– تفسير البيضاوي (أنوار التنزيل وأسرار التأويل) تحقيق/ محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط: الأولى – ١٤١٨هـ.
– تفسير السمعاني (تفسير القرآن) تحقيق: ياسر بن إبراهيم، وغنيم بن عباس بن غنيم
، دار الوطن، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ– ١٩٩٧م.
– التفسير الكبير للرازي، دار إحياء التراث العربي – ط: الثالثة ١٤٢٠هـ.
– تفسير النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل) تحقيق: يوسف علي بديوي، دار الكلم الطيب، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ – ١٩٩٨م.
–تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش تحقيق د/ علي فاخر، وآخرين، دار السلام، ط: الأولى ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م.
– تهذيب اللغة للأزهري تحقيق/ محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م.
– توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك شرح وتحقيق د. عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، الطبعة: الأولى ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٨م.
– التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني تحقيق/ أوتوتريزل، دار الكتاب العربي– بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.
–جامع البيان في تأويل القرآن للطبري تحقيق/ أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط: الأولى، ١٤٢٠هـ.
– جامع البيان في القراءات السبع لأبي عمرو الداني، الناشر: جامعة الشارقة – الإمارات، (أصل الكتاب رسائل ماجستير من جامعة أم القرى، وتم التنسيق بين الرسائل وطباعتها بجامعة الشارقة)، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧م.
–الجامع لأحكام القرآن للقرطبي تح/ أحمد البردوني، وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصـــرية – القاهرة، ط: الثانية ١٣٨٤هـ – ١٩٦٤ م.
– جمهرة اللغة لابن دريد تحقيق/ رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين– بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٨٧م.
–الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي تحقيق د/ فخر الدين قباوة، و أ/ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية – ط الأولى ١٤١٣ – ١٩٩٢م.
– الحجة في القراءات السبع لابن خالويه تح د/ عبد العال سالم مكرم، دار الشروق – بيروت، ط: الرابعة، ١٤٠١ هـ.
– حجة القراءات لابن زنجلة تحقيق/ سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، ط الثانية ١٣٩٩ – ١٩٧٩م.

– الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي تحقيق / بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاني، دار المأمون للتراث – دمشق، ط: الأولى ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م.
–خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي تحقيق وشرح/ عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، ط: الرابعة، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧ م
–الخصائص لابن جنى تحقيق د/ محمد على النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: الرابعة.
–الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي تحقيق. د / أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق.
– زاد المسير في علم التفسير لابن الجوزي تحقيق/ عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة: الأولى – ١٤٢٢ هـ.
– سفر السعادة وسفير الإفادة للسخاوي تحقيق. د/ محمد الدالي، دار صادر، ط: الثانية، ١٤١٥هـ.
–شرح أبيات سيبويه لأبى محمد يوسف بن السيرافي تحقيق د/ محمد الريح هاشم – دار الجيل – ط الأولى ١٤١٦ – ١٩٩٦م.
–شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية بيروت– لبنان، ط: الأولى ١٤١٩هـ.
– شرح ألفية ابن معط لابن القواس تحقيق د/ على موسى الشوملي مكتبة الخريجي – الرياض، الطبعة: الأولى ١٤٠٥ – ١٩٨٥م.
–شرح الألفية لابن الناظم تحقيق / محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط: الأولى ١٤٢٠هـ.
–شرح التسهيل لابن مالك تحقيق د/ عبد الرحمن السيد، وصاحبه – هجر للطباعة والنشر – ط الأولى ١٤١٠ هـ – ١٩٩٠م.
–شرح جمل الزجاجي لابن خروف تحقيق د/ سلوى محمد عمر – جامعة أم القرى – ١٤١٨هـ.
–شرح جمل الزجاجي لابن عصفور تحقيق د/ صاحب أبو جناح – وزارة الأوقاف العراقية –١٤٠٠هـ
– شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك تحقيق/ عدنان عبد الرحمن الدوري (بدون).
– –شرح الرضي لكافية ابن الحاجب تحقيق د/ حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي، و د/ يحيى بشير مصري، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط: الأولى ١٤١٤هـ – ١٩٩٣م.
–شرح الكافية الشافية لابن مالك تحقيق/ عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، ط: الأولى.
– شرح كتاب سيبويه للسيرافي تحقيق / أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية– بيروت، ط: الأولى ١٤٢٩هـ– ٢٠٠٨م.
– شرح اللمحة البدرية لابن هشام تحقيق د./ هادي نهر، دار اليازوري – عمّان.
– شرح المفصل لابن يعيش تحقيق د / إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م.
– شرح الهداية لأبي العباس المهدوي، تحقيق ودراسة د. حازم سعيد حيدر، مكتبة الرشد – الرياض،

١٤١٥هـ.
– الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري الفارابي تحقيق/ أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين – بيروت، ط: الرابعة ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.
– الضوء الوهاج على الموجز لابن السرَّاج تحقيق د/ محمد محمد سعيد (بدون).
– العنوان في القراءات السبع لإسماعيل بن خلف بن سعيد المقرئ الأنصاري السرقسطي، تحقيق/ د. زهير زاهد، د. خليل العطية، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٥هـ
– غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري، عني بنشره لأول مرة عام ١٣٥١هـ ج. برجستراسر، مكتبة ابن تيمية.
–الفرق لابن أبي ثابت اللغوي، تحقيق/ حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨هـ.
– في أصول النحو سعيد الأفغاني، المكتب الإسلامي– بيروت، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.
– القاموس المحيط للفيروزآبادي تحقيق/ مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة
بإشراف/ محمد نعيم العرقسُوسي، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط: الثامنة، ١٤٢٦ هـ – ٢٠٠٥ م.
– الكامل في القراءات والأربعين الزائدة عليها لأبي القاسم الهذلي تحقيق/ جمال بن السيد بن رفاعي الشايب، مؤسسة سما للتوزيع والنشر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م.
– الكتاب لسيبويه تحقيق / عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، ط: الثالثة، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م
– كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد تحقيق د/ شوقي ضيف، دار المعارف – مصر.
– كتاب الشعر، أوشرح الأبيات المشكلة الإعراب للفارسي تحقيق د/ محمود محمد الطناحي– مكتبة الخانجى، ط: الأولى ١٤٠٨ – ١٩٨٨م.
– الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل للزمخشري، دار الكتاب العربي – بيروت، ط: الثالثة – ١٤٠٧ هـ.
–الكشف والبيان عن تفسير القرآن للثعلبي تحقيق/ الإمام أبي محمد بن عاشور، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، ط: الأولى ١٤٢٢، هـ – ٢٠٠٢م.
–اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري تحقيق/ غازي طليمات، دار الفكر المعاصر – ط الأولى (١٤١٦هـ – ١٩٩٥م).
– لسان العرب لابن منظور دار صادر– بيروت، ط: الثالثة – ١٤١٤هـ.
–اللمحة في شرح الملحة لابن الصايغ تحقيق. د/إبراهيم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ –٢٠٠٤م.
– ليس في كلام العرب لابن خالويه تحقيق/ أحمد عبد الغفور عطار، ط: الثانية، مكة المكرمة، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.
– المبسوط في القراءات العشر لابن مِهْران النيسابوريّ تحقيق/ سبيع حمزة حاكيمي، مجمع اللغة العربية – دمشق، ١٩٨١ م

– مجاز القرآن لأبى عبيدة تحقيق د/ محمد فؤاد سزكين– مكتبة الخانجى (بدون).
– المحتسب لابن جنى تحقيق/ على النجدي ناصف، وصاحبيه – المجلس الأعلى للشئون الإسلامية (١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م).
– المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية تحقيق/ عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية – بيروت، ط: الأولى – ١٤٢٢هـ.
– مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه – مكتبة المتنبي – (بدون).
–المسائل المنثورة للفارسي تحقيق/ د. شريف عبد الكريم النجار، دار عمار– عمان، ط. الأولى١٤٢٤هـ.
–المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل تحقيق د/ محمد كامل بركات – جامعة أم القرى ١٤٠٥هـ.
– مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبى طالب تحقيق/ حاتم صالح الضامن – مؤسسة الرسالة ط: الثانية ١٤٠٥هـ – ١٩٨٤م.
– المصاحف لابن أبي داود، تحقيق/ محمد بن عبده، الفاروق الحديثة –القاهرة.
– معاني القراءات للأزهري، مركز البحوث في كلية الآداب – جامعة الملك سعود–المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ – ١٩٩١م.
–معانى القرآن للأخفش الأوسط تحقيق.د/هدى محمود قرَّاعة، مكتبة الخانجي، ط: الأولى ١٤١١هـ.
–معاني القرآن وإعرابه للزجَّاج، عالم الكتب – بيروت، ط: الأولى١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م
–معاني القرآن للفرَّاء تحقيق/ أحمد يوسف نجاتي وآخرين – دار الكتب المصرية ط الثالثة–١٤٢٢هـ.
– معاني القرآن للنحَّاس تحقيق/ محمد علي الصابوني، جامعة أم القرى، ط: الأولى١٤٠٩هـ.
– معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار للذهبي، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى ١٤١٧هـ.
–مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام تحقيق د/ مازن المبارك، محمد علي حمد الله، دار الفكر – دمشق، ط: السادسة ١٩٨٥م.
– المفصل تحقيق. د /علي بو ملحم، مكتبة الهلال – بيروت، ط: الأولى ١٩٩٣م.
–المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية للعيني تحقيق / محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط: الأولى ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م.
– المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي، تحقيق مجموعة محققين:
الجزء الأول/ د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين• الجزء الثاني/ د. محمد إبراهيم البنا. الجزء الثالث/ د. عياد بن عيد الثبيتي، الجزء الرابع/ د. محمد إبراهيم البنا/د. عبد المجيد قطامش، الجزء الخامس/ د. عبد المجيد قطامش، الجزء السادس/ د. عبد المجيد قطامش، الجزء السابع/ د. محمد إبراهيم البنا/د. سليمان بن إبراهيم العايد/د. السيد تقي، الجزء الثامن/ د. محمد إبراهيم البنا، الجزء التاسع/د. محمد إبراهيم البنا
الناشر: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨هـ.
–المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني تحقيق د/ كاظم بحر المرجان – دار الرشيد للنشر

.١٩٨٢
–المقتضب للمبرد تحقيق الشيخ/ محمد عبد الخالق عضيمة – المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٤١٥ – ١٩٩٤م، وعالم الكتب. – بيروت.
– الموضح في وجوه القراءات وعللها لابن أبي مريم تحقيق / عمر حمدان الكبيسي، رسالة دكتوراه في جامعة أم القرى، ١٤٠٨هـ.
– المكرر فيما تواتر من القراءات السبع وتحرر لسراج الدين النشَّار تحقيق/ أحمد محمود عبد السميع الشافعي الحفيان، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م.
– منار الهدى في بيان الوقف والابتدا لأحمد بن عبد الكريم الأشموني، تحقيق/ عبد الرحيم الطرهوني، دار الحديث – القاهرة، ٢٠٠٨م.
–النجم الثاقب شرح كافية ابن الحاجب للإمام صلاح بن على بن محمد بن أبى القاسم تحقيق د/ محمد جمعة حسن نبعة – مؤسسة الإمام زيد بن على الثقافية – اليمن – ط الأولى ١٤٢٤ – ٢٠٠٣م.
– النحو وكتب التفسير د. إبراهيم عبد الله رفيده، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة: الثالثة ١٩٩٠م.
–النشر في القراءات العشر أشرف على تصحيحه/ على محمد الضباع، مطبعه مصطفى محمد (بدون).
– النكت والعيون للماوردي تحقيق/ السيد ابن عبد المقصود بن عبد الرحيم، دار الكتب العلمية – بيروت
– النهاية في غريب الحديث لابن الأثير تحقيق / طاهر أحمد الزاوي، وصاحبه، المكتبة العلمية – بيروت، ط: ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.
–الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفســـيره، وأحكامه، وجمل من فنون علومه لمكي بن أبي طالب، مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي – جامعة الشارقة، الناشر: مجموعة بحوث الكتاب والسنة – كلية الشريعة والدراسات الإسلامية – جامعة الشارقة، ط: الأولى، ١٤٢٩هـ.
–همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي تحقيق /عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية – مصر.
– الوجيز في شرح قراءات القرأة الثمانية أئمة الأمصار الخمسة، لأبي علي الأهوازي
تحقيق/ دريد حسن أحمد، دار الغرب الإسلامي – بيروت، الطبعة: الأولى ٢٠٠٢ م.
– الوسيط في تفسير القرآن المجيد للواحدي النيسابوري تحقيق الشيخ / عادل أحمد عبد الموجود، وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط: الأولى ١٤١٥ هـ – ١٩٩٤ م.